



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



۱۳۳۸

حاشیه تحریر العواحد المنطقه

از مرسله

بازرسی شد

۶ - ۳۷

تاریخ ۱۳۳۸

تاریخ ۱۳۳۸
تاریخ ۱۳۳۸
تاریخ ۱۳۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	حاشیه بر مرسله از کتاب تحریر العواحد المنطقه
مؤلف	خطی (اهدائی)
جلد	(۱۳۳۸) از کتب
آقای	سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۳۱۹۳۳
تاریخ ثبت	۱۳۳۸

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۳۸	



۱۳۳۸

حاشیه تحریر العواحد المنطقه

از مرسله

بازرسی شد

۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	حاشیه بر مرسله از کتاب تحریر العواحد المنطقه
مؤلف	خطی (اهدائی)
جلد	(۱۳۳۸) از کتب
آقای	سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۳۱۹۳۳
تاریخ ثبت	۱۳۳۸

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۳۸	



۱۲۲۸

حاشیه بر التواحد المنطقه

از سر کتب

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاریخ ثبت کتاب
۱۳۹۳/۱۰/۲۵

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	حاشیه بر التواحد المنطقه
مؤلف	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد	۱ (۱۲۲۸) از کتب (خطی)
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۹۳/۱۰/۲۵

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۲۲۸

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هکذا کتابیه



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله اجمعين
قوله وانه من مقتضى مقتضى مقالات **اقول** كذا وجد
عبارة المتن في غير من النسخ والصواب ان لفظ مقتضى هو
زائده وقعت سبوا من قلم النسخين يدل على ذلك قول المتن
فيما بعد واما المقالات فقلت **قوله** فاولها في المقدمات
اقول قد يطبق المفرد ويراد به ما يقابل للشيء والمجموع
ايضا الواحد وقد يطبق ويراد به ما يقابل للمضاف فيقال هذا
مفرد الرئيس بمضاف وقد يطبق ويراد به ما يقابل للمركب
وسبغ في مباحث اللفاظ وقد يطبق ويراد به ما يقابل للعلم
فيقال هذا مفرد الرئيس كجمله وهو بهذا المعنى يتناول للمركب
الشيئية التي والمراد بالمفرد هنا هو هذا المعنى لا غير فيلزم فيها التثنية
والمركب الجواب ان دفع الالف عن هذا المعنى لا ينافي فيكون
كأنه يفرع عن الالف من ان كان في
الشيء الذي من ان كان في
المضاف اليه من ان كان في
وتنفيك من ان كان في
ان كانت من ان كان في
والجواب ان المراد
باللفظ من المقادير
التي هي مقتضى المقادير

المتن

المتن والعرفان التي لا تامة مركبات في غير ذلك والاولى في ذلك
او جعل للمفردات في مقابل القضا بحيث قال المتن التي
في القضا **قوله** وانه من المركبات **اقول** اراد بها المركبات
التي هي في ما ذكرنا فلا شك في كلام الشرح في **قوله** لان
ما يجب ان يعلم في المتن **اقول** قبل عليه ان ما يجب ان يعلم
في المتن يكون جزء منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه وجوبا
وحسب بزم ان يكون للمقدمة جزء من المتن وهو باطل لانها تتم
في ان مقتضى الشروع في العلم خارج عنه وايضا اذا كانت
المقدمة جزء منه كان الشروع فيها شروعا في المتن اولا
لشروع في الالف الشروع في جزء من اجزائه والمفروض ان
الشروع في المتن موقوف على المقدمة فيكون الشروع فيه
موقوف على الشروع في المقدمة فحق القول الشروع في المقدمة
شروع في المتن والشروع في المتن موقوف على الشروع
في المقدمة فيلزم ان يكون المراد في المقدمة موقوفا على الشروع
في المقدمة وذلك لان الجواب ان في الكلام مضى فا
موقوف على الشروع ان يعلم ان مقتضى المتن فيلزم ان
يكون للمقدمة جزء من كلب المتن لاجزائه منه فان دفع الجواب

المفردات التي هي المركبات
بالمفردات التي هي المركبات
المراد بالمفردات هي المركبات
التي هي المقادير والمركبات
ان كلامه شريح كلام الجمل
وهو قد ذكر ان المقادير التي
في القضا هي التي هي
في المقادير التي هي
المتن في المقادير

سواها كان ذلك الحق بجانبه الاول مطلقا لتوقع الاول واما الاعتقاد الاول
 فانه قد وقع في الواقع فانما يجب ان يكون سميعة مما بعد فبقا
 عرفا على طر ويزداد سميعة في تحصيله وانما تلك الفائدة
 مهمته له واما المعرفة بان موضوع العلم ان شئت هو فليست له اوجبه
 لتسوية على بل في رتبة الزيادة البقرة في الشروع فيقول ان سميعة العلم
 المطلوب عنده ولم يكن له رتبة في طلبه الا انما به انتم في رتبة زيادة
 فير ولم يكن له زيادة في رتبة لان التمر والبقرة فصلان لا يتصور
 برسمه فقد تحقق بان التمر ان صدقته العلم المذكورة هي ان غلبت شيئا
 احدا تصد العلم بوجبه ما ابرسمه وانما هي الصدق في غلبته وانما
 الصدق في موضوعه موضوعه والا كان يجعل مباحث الالفاظ
 النقص من المقدرة لتوقف استفادة العلم وانما في رتبة عن معرفة
 احوال الالفاظ الا ان المصنف الاول كان في صدر المقالة الاولى
 وقد جعل من المقدرة النقص بيان رتبة العلم فيما بين العلوم و
 بيان شرفه بخلاف واضعه وبيان وجه تسميته والاشارة
 الى اسامه اجمالا فانه تسعة امور انية منها متعلقة بالعلم
 وموجبه له زيادة ثمرة عند الطلب ولزيادة البقرة في طلبه
 فلهذا هو الوجه في تسميته بالعلم وفي رتبة
 هو احد منها متعلق بطريق استفادته ان شئت مباحث الالفاظ

والله اعلم

والا سمن في التعقيم ان نذكر كل ما اولاً وقد يكفر بعضهما والتعقيم في نفسه
والذلك اذا فرغ من هناك في التعقيم لوجهها والتعقيم في بقية ما
لها شيئاً ولذلك قال في التعقيم ان لا في التعقيم المقصود بما يعين
في تحقيق الفقه ولما كان بيان الحاجة الى المنطق عيناً في
المرحلة برسمه وذلك لان بيان الحاجة هو ان يبين
لأن الناس في اثر شيء يتجهون اليه فذلك ان شيء يكون
غاية وغرضه يحصل فذلك معرفة العلم بغايته هو الغرض
برسمه وآنا بيان ما يهتد به العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز
ان يكون رسمه شيئاً آخر دون غايته فصار بيان الحاجة اصلاً
مستقلاً ببيان الغرض برسمه فذلك الاول وهو العلم في بحث
واحد وابتهاد بيان الحاجة فقرر في تعقيب العلم الرقمية
التعقيم والتعقيم لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة فيه الى هذا
التعقيم بل يكفر ان يقال العلم منقسم الى ضروري ونظري وآسا
آخر المقدمات قلت المقصود ببيان التعقيم الى العلم
بقسمه الى الموصل الى التعقيم والموصل الى التعقيم فلو لم
يقسم العلم اولاً الى التعقيم والى التعقيم ولم يبين ان كل
منها ضروري ونظري لم يكن كلفه من الضروريات ان يكون

[illegible]

يُفِيحُ أَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ فِي حَقِيقَتِهِ عَلَى الرَّسْمِ كَمَا
تَقْدِمُ عَلَى قُرْبَانِ الْإِسْلَامِ
مَنْ يَرْوِي عَنْ فُلَانٍ
بِأَنَّ الْإِسْلَامَ
تَقْدِيرُ الْعِلْمِ
الْإِسْلَامِ

[illegible]

٢٤
 ٩
 ١٠

المشهورات باسمها مشهورة فلا حاجة أدنى إلى الوصول إلى المشهور
 فلا يثبت الاحتياج إلى جزء من المنطق معاً وقد عرفت أن المشهور
 ذلك أما مشهور فقط هذا المشهور فيكون مشهوراً
 وأما المشهور الثاني فهو يكون مشهوراً بلا نسبة كمشهور لسان
 والكاتب ومع نسبة إلى لغة معينة كالحيوان الناطق
 وعلام زيد وأما ثالثة فخرية كقولك اقرب وأنا خيرية
 شيك فيها كل ذلك من المشهورات ملحوظاً عن الحكم
 وأما أجزاء الشرطية فليس فيها الحكم انتم الآخر فادركها
 ليس تصديقاً بالفعلي بل بالقوة القريبة منه كما سيحضر
 أما مشهور مع حكم هذا المشهور لا بد أن يكون مشهوراً أولاً
 من مشهور المحكوم عليه والحكم به والنسبة الكلية حتى يمكن إقران
 الحكم به كما سبقت أما المشهور القسم الأول مشتمل
 على شيئين أحدهما المشهور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني
 البش مشتمل على شيئين المشهور كونه مع حكم فاحتج إلى بيان
 مشهور الذي هو مشترك بين القسامين وإلا بيان الحكم فإن
 عدم الحكم يعرف بالمقابلة إليه وجه يتضح القسامين بخبرتهما
 معاً فذلك الغير أن يعود فإن قيل لم لا يجوز

المشهورات باسمها مشهورة فلا حاجة أدنى إلى الوصول إلى المشهور
 فلا يثبت الاحتياج إلى جزء من المنطق معاً وقد عرفت أن المشهور
 ذلك أما مشهور فقط هذا المشهور فيكون مشهوراً
 وأما المشهور الثاني فهو يكون مشهوراً بلا نسبة كمشهور لسان
 والكاتب ومع نسبة إلى لغة معينة كالحيوان الناطق
 وعلام زيد وأما ثالثة فخرية كقولك اقرب وأنا خيرية
 شيك فيها كل ذلك من المشهورات ملحوظاً عن الحكم
 وأما أجزاء الشرطية فليس فيها الحكم انتم الآخر فادركها
 ليس تصديقاً بالفعلي بل بالقوة القريبة منه كما سيحضر
 أما مشهور مع حكم هذا المشهور لا بد أن يكون مشهوراً أولاً
 من مشهور المحكوم عليه والحكم به والنسبة الكلية حتى يمكن إقران
 الحكم به كما سبقت أما المشهور القسم الأول مشتمل
 على شيئين أحدهما المشهور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني
 البش مشتمل على شيئين المشهور كونه مع حكم فاحتج إلى بيان
 مشهور الذي هو مشترك بين القسامين وإلا بيان الحكم فإن
 عدم الحكم يعرف بالمقابلة إليه وجه يتضح القسامين بخبرتهما
 معاً فذلك الغير أن يعود فإن قيل لم لا يجوز

أن يعود

٩
 ١٠

أن يعود إلى العلم قلنا لا معنى لتوسيط تعريف بين القسامين بل يتفرقان بغير
 عليهما فإن قلت مطلق المشهور مرادف للعلم كما سيقع به فما
 الفائدة في الاحتجاج بتقسيم العلم ثم تعريف مرادف الذي هو تعريف
 بالحقبة قلت الفائدة في ذلك هو الدلالة على أن التقسيم
 هو العمدة في بيان الحجة دون تعريف لأنه معلوم بوجه ما وذلك
 كاف في التقسيم أو التبيين على أن تعريف العلم بذلك مشهور ففهم
 مطلق المشهور به العلم أن المشهور مرادف لما مررت أن ذلك
 في قوله من حيث إن المشهور يطلق أياً فإن قلت فقيم العلم إلى المشهور
 فقط وتصور معكم يدل على أن معنى المشهور مشترك بين هذين
 القسامين فيقتد به بقرائن الحكم وإنارة بعدهم ففهم بذلك
 أن المشهور يطلق على ما يرادف العلم وتعلم الصديق ولا حاجة إلى ذلك
 لأن تعريف مطلق المشهور دون مشهور فقط وأما إطلاق المشهور
 على ما يقابل الصديق فذلك معلوم من المعارف المشهورة
 ولا دخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا تقسيم أول لم يعلم منه إلا
 إطلاقه على المعنى المشترك دون إطلاقه على خصوصية القسم الأول
 قلت الخال على ما ذكرت كمن التعريف بغيره على ما يدل عليه
 التقسيم أو ربما يفصل عنه وهذا التعريف فائدة ستظهر من ترتيب
 حيث قال في جواب الاعتراض الثاني على ما وقع عليه التعريف

المشهورات باسمها مشهورة فلا حاجة أدنى إلى الوصول إلى المشهور
 فلا يثبت الاحتياج إلى جزء من المنطق معاً وقد عرفت أن المشهور
 ذلك أما مشهور فقط هذا المشهور فيكون مشهوراً
 وأما المشهور الثاني فهو يكون مشهوراً بلا نسبة كمشهور لسان
 والكاتب ومع نسبة إلى لغة معينة كالحيوان الناطق
 وعلام زيد وأما ثالثة فخرية كقولك اقرب وأنا خيرية
 شيك فيها كل ذلك من المشهورات ملحوظاً عن الحكم
 وأما أجزاء الشرطية فليس فيها الحكم انتم الآخر فادركها
 ليس تصديقاً بالفعلي بل بالقوة القريبة منه كما سيحضر
 أما مشهور مع حكم هذا المشهور لا بد أن يكون مشهوراً أولاً
 من مشهور المحكوم عليه والحكم به والنسبة الكلية حتى يمكن إقران
 الحكم به كما سبقت أما المشهور القسم الأول مشتمل
 على شيئين أحدهما المشهور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني
 البش مشتمل على شيئين المشهور كونه مع حكم فاحتج إلى بيان
 مشهور الذي هو مشترك بين القسامين وإلا بيان الحكم فإن
 عدم الحكم يعرف بالمقابلة إليه وجه يتضح القسامين بخبرتهما
 معاً فذلك الغير أن يعود فإن قيل لم لا يجوز

منه ما لا يتحقق من ادراكه بالصدقين ادراكه بالنسبة واذا ثبت
 بواقعة وازداد بالقدر ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان بين
 القسمين متغايران ليست احدهما منى والاخر اصلا غير يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسما له وانما التقدير بين الادراك مطلقا
 اعني ما هو مرادف للعلم فهو منقسم آخر لفظ التقدير يطلق بالا
 التقدير على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول
 اعني الادراك المتمايز لا ادراك المستمر بالعلم فلا يلزم من شيء
 من المحدودين وازداد بالصدقين مجموع المركب من الادراك
 والكم وازداد بالتقدير ما عدا ذلك ولا محذور في ذلك لان التقدير
 قسم للتقدير بالمعنى الاخص وقسم من التقدير بالمعنى الاعم فلا
 اشكال في ما هو مراد القوم اصلا فليعلم ان ما هو مرادهم هو قسم
 التماس يترتب عليه تغييرهم المصدقين والتقدير المقابل له كما قرنا
 فلا وروا له اننا نختار هذا الكلام يدل على ان
 الاغراض متوجهة على تقسيم المقسم لكنه متدفع بالاجواب الذي
 قرره انما يرجع وانما على تقسيم المشهور فهو وروا عليه غير منفي
 عنه وقد عرفت ان فاعده منه الحق بما قرناه الا ان ابدا
 من تقسيم المقسم اظهر من ان فاعده من المشهور كما لا يخفى

منه ما لا يتحقق من ادراكه بالصدقين ادراكه بالنسبة واذا ثبت
 بواقعة وازداد بالقدر ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان بين
 القسمين متغايران ليست احدهما منى والاخر اصلا غير يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسما له وانما التقدير بين الادراك مطلقا
 اعني ما هو مرادف للعلم فهو منقسم آخر لفظ التقدير يطلق بالا
 التقدير على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول
 اعني الادراك المتمايز لا ادراك المستمر بالعلم فلا يلزم من شيء
 من المحدودين وازداد بالصدقين مجموع المركب من الادراك
 والكم وازداد بالتقدير ما عدا ذلك ولا محذور في ذلك لان التقدير
 قسم للتقدير بالمعنى الاخص وقسم من التقدير بالمعنى الاعم فلا
 اشكال في ما هو مراد القوم اصلا فليعلم ان ما هو مرادهم هو قسم
 التماس يترتب عليه تغييرهم المصدقين والتقدير المقابل له كما قرنا
 فلا وروا له اننا نختار هذا الكلام يدل على ان
 الاغراض متوجهة على تقسيم المقسم لكنه متدفع بالاجواب الذي
 قرره انما يرجع وانما على تقسيم المشهور فهو وروا عليه غير منفي
 عنه وقد عرفت ان فاعده منه الحق بما قرناه الا ان ابدا
 من تقسيم المقسم اظهر من ان فاعده من المشهور كما لا يخفى

منه ما لا يتحقق من ادراكه بالصدقين ادراكه بالنسبة واذا ثبت
 بواقعة وازداد بالقدر ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان بين
 القسمين متغايران ليست احدهما منى والاخر اصلا غير يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسما له وانما التقدير بين الادراك مطلقا
 اعني ما هو مرادف للعلم فهو منقسم آخر لفظ التقدير يطلق بالا
 التقدير على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول
 اعني الادراك المتمايز لا ادراك المستمر بالعلم فلا يلزم من شيء
 من المحدودين وازداد بالصدقين مجموع المركب من الادراك
 والكم وازداد بالتقدير ما عدا ذلك ولا محذور في ذلك لان التقدير
 قسم للتقدير بالمعنى الاخص وقسم من التقدير بالمعنى الاعم فلا
 اشكال في ما هو مراد القوم اصلا فليعلم ان ما هو مرادهم هو قسم
 التماس يترتب عليه تغييرهم المصدقين والتقدير المقابل له كما قرنا
 فلا وروا له اننا نختار هذا الكلام يدل على ان
 الاغراض متوجهة على تقسيم المقسم لكنه متدفع بالاجواب الذي
 قرره انما يرجع وانما على تقسيم المشهور فهو وروا عليه غير منفي
 عنه وقد عرفت ان فاعده منه الحق بما قرناه الا ان ابدا
 من تقسيم المقسم اظهر من ان فاعده من المشهور كما لا يخفى

الاصول فاعني وجوبه فاعني ما كان كل واحد منهما قسم من الجوانب
 لاخر ومنه كون قسم الشيء قسما له ان يكون ذلك قسم من الجوانب
 وقد عرفت ان قسم الشيء قسما له ومنه كون قسم الشيء قسما له
 لان التقدير ان كان عبارة عن التقدير مع الحكم هذا
 بناء على ان التقدير عبارة عن الادراك المجامع للحكم او المعلوم
 الحكم كما يدل عليه اظهر عبارة من يجب الكشف وانما حكمه كالمصدق
 وغيره في قسم العلم كما عرفت سابقا واما اذا اراد بالصدقين ما هو
 فاعني القسم اعني مجموع المركب من التقدير والصدقين
 فلا يظن ان المصدقين بهذا المعنى قسم من التقدير او لا يلزم ان يكون
 المجموع المركب من شيء واخر كجانب يصدق ذلك الشيء عليه
 حتى يكون قسم منه ومنه راجحة لا يترتب مجموع الجوانب
 لا يكون مستغنى ولا جارا بل يجمع الى ان يثبت بما ذكره
 في المصدقين مع الحكم فيقال المصدقين بمجموع قسم التقدير
 كما انه يقسم الحكم قسم له اليه وقد عرفت في التقسيم قسم من العلم الاخر
 هو نقص التقدير فيكون قسم الشيء قسم منه وفي الاغراض
 انما يتردد قسم العلم الى مطلق التقدير والصدقين كما هو المشهور
 وهو ان ذلك يترتب على ما عرفت
 من قسم العلم الى التقدير والصدقين لم يتردد بالتقدير معناه

نحو

منه ما لا يتحقق من ادراكه بالصدقين ادراكه بالنسبة واذا ثبت
 بواقعة وازداد بالقدر ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان بين
 القسمين متغايران ليست احدهما منى والاخر اصلا غير يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسما له وانما التقدير بين الادراك مطلقا
 اعني ما هو مرادف للعلم فهو منقسم آخر لفظ التقدير يطلق بالا
 التقدير على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول
 اعني الادراك المتمايز لا ادراك المستمر بالعلم فلا يلزم من شيء
 من المحدودين وازداد بالصدقين مجموع المركب من الادراك
 والكم وازداد بالتقدير ما عدا ذلك ولا محذور في ذلك لان التقدير
 قسم للتقدير بالمعنى الاخص وقسم من التقدير بالمعنى الاعم فلا
 اشكال في ما هو مراد القوم اصلا فليعلم ان ما هو مرادهم هو قسم
 التماس يترتب عليه تغييرهم المصدقين والتقدير المقابل له كما قرنا
 فلا وروا له اننا نختار هذا الكلام يدل على ان
 الاغراض متوجهة على تقسيم المقسم لكنه متدفع بالاجواب الذي
 قرره انما يرجع وانما على تقسيم المشهور فهو وروا عليه غير منفي
 عنه وقد عرفت ان فاعده منه الحق بما قرناه الا ان ابدا
 من تقسيم المقسم اظهر من ان فاعده من المشهور كما لا يخفى

اعني ان ادراكه بالصدقين ادراكه بالنسبة واذا ثبت
 بواقعة وازداد بالقدر ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان بين
 القسمين متغايران ليست احدهما منى والاخر اصلا غير يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسما له وانما التقدير بين الادراك مطلقا
 اعني ما هو مرادف للعلم فهو منقسم آخر لفظ التقدير يطلق بالا
 التقدير على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول
 اعني الادراك المتمايز لا ادراك المستمر بالعلم فلا يلزم من شيء
 من المحدودين وازداد بالصدقين مجموع المركب من الادراك
 والكم وازداد بالتقدير ما عدا ذلك ولا محذور في ذلك لان التقدير
 قسم للتقدير بالمعنى الاخص وقسم من التقدير بالمعنى الاعم فلا
 اشكال في ما هو مراد القوم اصلا فليعلم ان ما هو مرادهم هو قسم
 التماس يترتب عليه تغييرهم المصدقين والتقدير المقابل له كما قرنا
 فلا وروا له اننا نختار هذا الكلام يدل على ان
 الاغراض متوجهة على تقسيم المقسم لكنه متدفع بالاجواب الذي
 قرره انما يرجع وانما على تقسيم المشهور فهو وروا عليه غير منفي
 عنه وقد عرفت ان فاعده منه الحق بما قرناه الا ان ابدا
 من تقسيم المقسم اظهر من ان فاعده من المشهور كما لا يخفى

وإن في القرآن الحوادث بالتصور
يقال إن أراد بالمتصور فقط المحصور الذي هو مطلقاً ثم (الضم)
الشيء إلى نفسه وإلى غيره لما ذكره وكلمة القيد أن يكون قوله فقط
لغرض لا حاجة اليه أصلاً وإن أراد به المقيد بعدم الحكم لهم أن
اعتبار المتصور فقط في التصديق بعين طوره فإن قلت قوله
وجوابه إشارة إلى جواب الاعتراض الثاني إذا أراد
تقديم المقيد في أصل كلامه من قبيل ما تقدم في الاعتراض الأول
أن الاعتراض الثاني في الشيء متعقبه في عبارة المقيد الثالثة متعقبه
بمنه للجواب آتاه في عبارة القوم فهو وارء من دفع قلنا
هذا الجواب كما منه في الاعتراض الثاني من كلام المقيد دفعه

[illegible]

(Handwritten Arabic text, likely a manuscript page)

التفصير المفسر

يقول في مقابل الصدوق ^{الشيخ} ما عز فيه عدم الحكم فقال له لا عليه
اصلا لانه جعل التقدير فقط مقابل للصدق واعين راعى الحاشية
من قيد فقط وليس ادعائه مفهوما لفظ التقدير بل هو متعلق
بمقتضى الادراك مطلقا وقد تم اليه قيد راد وجعل المقيد قيدا
للتصديق فالتصور منه من واجد ما يقع بما ذكرناه ان الانتركة
في لفظ التصور انما يظهر في كلامه دون كلامه فبهذا الانتركة
يذهب في الارضين عن التقييم المشهور وانما انذفهما عن
تقييم الخفاء ما هو بالجواب الاول لان المقابل للصدق
عنده كما مررت به هو التصور فقط وليس التصديق فسمانه بل
من التصور مطلقا فان دعي الارض الاول ولزم المعتبر في

المصدق شرطاً أو مستلزماً هو التصور مطلقاً لا التصور بنقطة
والمصدق الحكم إنما اعتبره التصور فقط لأنه التصور بطريقه فانه في
الاعتراض الذي في الفقه وانته محال وذلك لانه لم يزل
تركب الشيء من المصدقين على مذهب الامام وان شرط
شيء بنقضه على مذهب الحكماء والمعتبر في التصديق
ليس هو الاول بل الذي في القول والمعتبر في المصدق شرطاً أو
مرة هو التصور لا شرطه فلا إشكال فيبحث في الاعتراض

دوره و عمل السیف و غیره فی السیف و فی القیام فی الایمان الیه
فی الایمان الیه فی القیام فی الایمان الیه فی القیام فی الایمان الیه
فی القیام فی الایمان الیه فی القیام فی الایمان الیه فی القیام فی الایمان الیه

في التصديق هو التصديق المحكوم عليه وتصديق الحكم هو التصديق المستند اليه
 وكل واحد من هذه التصديقات هو تصديق مستفاد من القول السابق
 اذا كان نظرياً فيكون كل واحد منهما تصديقاً مستفاداً من القول السابق
 ومنه جازاً تحت مطلق التصديق فيكون التصديق شرطاً او شرطاً
 التصديق الذي لا يتوقف عليه الحكم فالإشكال باقي كماله والجواب
 ان يقال عدم الحكم معتبر في التصديق السابق على التصديق وقيل
 والمعتبر في التصديق هو ذات التصديق السابق لا صفة وقيل
 فان الموصوف اذا كان جزء من شيء لا يلزم ان يكون
 صفة جزء منه الا بالبرهان قطعاً فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع اجزاء له جزء منه وكذا الحال في الشرط فان
 الموصوف اذا كان شرطاً لشيء لا يجب ان يكون صفة شرط
 له فاذا قلت الانسان كاشف جزؤه هذا التصديق او شرط
 هو تصديق الانسان في التصديق نفسه موصوف بعدم الحكم
 لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لجزءه الادراكات الفلسفية
 لكن هذه الصفة خارجة عن ما هيته التصديق وموصوفاً وهو ذات
 التصديق داخل فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم وتقييده
 بل من الحكم والموصوف بصفته والاستحالة في ذلك فان

في تصديق
 ليس كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وان كان عدم الحكم
 معتبراً في التصديق
 السابق على التصديق
 وقيل والمعتبر في
 التصديق هو ذات
 التصديق السابق
 لا صفة وقيل فان
 الموصوف اذا كان
 جزء من شيء لا
 يلزم ان يكون
 صفة جزء منه
 الا بالبرهان قطعاً
 فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وكذا الحال في
 الشرط فان
 الموصوف اذا كان
 شرطاً لشيء لا
 يجب ان يكون
 صفة شرط له
 فاذا قلت
 الانسان كاشف
 جزؤه هذا
 التصديق او
 شرط هو
 تصديق
 الانسان في
 التصديق
 نفسه موصوف
 بعدم الحكم
 لان الحكم
 لم يعرض له
 بل انما عرض
 لجزءه
 الادراكات
 الفلسفية
 لكن هذه
 الصفة
 خارجة عن
 ما هيته
 التصديق
 وموصوفاً
 وهو ذات
 التصديق
 داخل فيه
 فلا يلزم
 تركيب
 التصديق
 من الحكم
 وتقييده
 بل من
 الحكم
 والموصوف
 بصفته
 والاستحالة
 في ذلك
 فان

في تصديق
 ليس كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وان كان عدم الحكم
 معتبراً في التصديق
 السابق على التصديق
 وقيل والمعتبر في
 التصديق هو ذات
 التصديق السابق
 لا صفة وقيل فان
 الموصوف اذا كان
 جزء من شيء لا
 يلزم ان يكون
 صفة جزء منه
 الا بالبرهان قطعاً
 فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وكذا الحال في
 الشرط فان
 الموصوف اذا كان
 شرطاً لشيء لا
 يجب ان يكون
 صفة شرط له
 فاذا قلت
 الانسان كاشف
 جزؤه هذا
 التصديق او
 شرط هو
 تصديق
 الانسان في
 التصديق
 نفسه موصوف
 بعدم الحكم
 لان الحكم
 لم يعرض له
 بل انما عرض
 لجزءه
 الادراكات
 الفلسفية
 لكن هذه
 الصفة
 خارجة عن
 ما هيته
 التصديق
 وموصوفاً
 وهو ذات
 التصديق
 داخل فيه
 فلا يلزم
 تركيب
 التصديق
 من الحكم
 وتقييده
 بل من
 الحكم
 والموصوف
 بصفته
 والاستحالة
 في ذلك
 فان

كل واحد

في تصديق
 ليس كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وان كان عدم الحكم
 معتبراً في التصديق
 السابق على التصديق
 وقيل والمعتبر في
 التصديق هو ذات
 التصديق السابق
 لا صفة وقيل فان
 الموصوف اذا كان
 جزء من شيء لا
 يلزم ان يكون
 صفة جزء منه
 الا بالبرهان قطعاً
 فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وكذا الحال في
 الشرط فان
 الموصوف اذا كان
 شرطاً لشيء لا
 يجب ان يكون
 صفة شرط له
 فاذا قلت
 الانسان كاشف
 جزؤه هذا
 التصديق او
 شرط هو
 تصديق
 الانسان في
 التصديق
 نفسه موصوف
 بعدم الحكم
 لان الحكم
 لم يعرض له
 بل انما عرض
 لجزءه
 الادراكات
 الفلسفية
 لكن هذه
 الصفة
 خارجة عن
 ما هيته
 التصديق
 وموصوفاً
 وهو ذات
 التصديق
 داخل فيه
 فلا يلزم
 تركيب
 التصديق
 من الحكم
 وتقييده
 بل من
 الحكم
 والموصوف
 بصفته
 والاستحالة
 في ذلك
 فان

كل واحد من انهما، البنية موصوف بصفته الآخر وكذا موصوف فيهما شرط
 لتحقيق الحكم دون الصفة فلا يلزم ان شرط البنية بصفته كل بالموصوف
 بصفته ولا استحالة في ذلك البنية فان شرط الصلوة كالظهور
 مثلاً موصوف بأنه ليس بصلوة هذا هو تحقيق الشرط اذا كان
 فليس شرطه في نفسه لعل له وانما بين الكلام ههنا على ما هو ظاهر
 الحال في التقسيم من ان المعبر في كل قسم هو مورد القيمة
 تقريباً الى فهم المقدر فمن شئت عليه في امثال هذا الموصوف
 فذلك من جهة بل هو لعل حاله او لمع من الجملة اعتقاد القيمة
 من غير تقييد مقالة اما بدهر وهو الذي يتوقف حصوله
 على نظره كسب البديهي هذه المصنف مراد في التصديق المقبل
 لنظره وقد يلقى البديهي في المقدمات الاولى كقصور الحرارة
 مثل لطف واحد من البديهي والنظر في التصديق والتصديق
 على ان التصديق منقسط الى البديهي والنظر وان التصديق فيمنع
 اليهما وسبباً في تحقيق ذلك بالدليل ولا استحالة في تعريف
 البديهي والنظر من التصديق فان البديهي لا يتوقف على نظر
 والنظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق فيتعرف بغيره فبديهي
 وذلك لان الحكم قد يكون غير متعبد اليه نظر ويكون تصديق المحكوم عليه

في تصديق
 ليس كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وان كان عدم الحكم
 معتبراً في التصديق
 السابق على التصديق
 وقيل والمعتبر في
 التصديق هو ذات
 التصديق السابق
 لا صفة وقيل فان
 الموصوف اذا كان
 جزء من شيء لا
 يلزم ان يكون
 صفة جزء منه
 الا بالبرهان قطعاً
 فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وكذا الحال في
 الشرط فان
 الموصوف اذا كان
 شرطاً لشيء لا
 يجب ان يكون
 صفة شرط له
 فاذا قلت
 الانسان كاشف
 جزؤه هذا
 التصديق او
 شرط هو
 تصديق
 الانسان في
 التصديق
 نفسه موصوف
 بعدم الحكم
 لان الحكم
 لم يعرض له
 بل انما عرض
 لجزءه
 الادراكات
 الفلسفية
 لكن هذه
 الصفة
 خارجة عن
 ما هيته
 التصديق
 وموصوفاً
 وهو ذات
 التصديق
 داخل فيه
 فلا يلزم
 تركيب
 التصديق
 من الحكم
 وتقييده
 بل من
 الحكم
 والموصوف
 بصفته
 والاستحالة
 في ذلك
 فان

في تصديق
 ليس كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وان كان عدم الحكم
 معتبراً في التصديق
 السابق على التصديق
 وقيل والمعتبر في
 التصديق هو ذات
 التصديق السابق
 لا صفة وقيل فان
 الموصوف اذا كان
 جزء من شيء لا
 يلزم ان يكون
 صفة جزء منه
 الا بالبرهان قطعاً
 فيجب ان لا يكون
 كون تلك القطع
 اجزاء له جزء منه
 وكذا الحال في
 الشرط فان
 الموصوف اذا كان
 شرطاً لشيء لا
 يجب ان يكون
 صفة شرط له
 فاذا قلت
 الانسان كاشف
 جزؤه هذا
 التصديق او
 شرط هو
 تصديق
 الانسان في
 التصديق
 نفسه موصوف
 بعدم الحكم
 لان الحكم
 لم يعرض له
 بل انما عرض
 لجزءه
 الادراكات
 الفلسفية
 لكن هذه
 الصفة
 خارجة عن
 ما هيته
 التصديق
 وموصوفاً
 وهو ذات
 التصديق
 داخل فيه
 فلا يلزم
 تركيب
 التصديق
 من الحكم
 وتقييده
 بل من
 الحكم
 والموصوف
 بصفته
 والاستحالة
 في ذلك
 فان

او الحكم بدوياً فانه ومنه هذا التصديق بدوياً كما ان الحكم بان
 يجب ان لا يؤثر لا مكانه مع انه تصديق عليه انه يتوقف على نظر
 فيدخل في تعريف النظر ويخرج من تعريف البديهي فدخل التعريف
 طرأاً وعلى الجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فان كان
 مستقيماً في ذاته عن النظر كان بدوياً واما في تعريفه لانه
 لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد من ذكره في تعريفه
 واما توقفه على نظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة
 واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامم
 فهو هذا الشكل فنقول ليس كل واحد
 انه ليس كل واحد من الصدقات بدوياً ولا كل واحد منها نظراً
 حتى نعلم ان بعض الصدقات بدوياً وبعضها نظراً وكذا انك
 ليس كل واحد من الصدقات بدوياً ولا كل واحد
 منها نظراً حتى نعلم ان بعضها بدوياً وبعضها نظراً لكنه
 من الصورات والصدقات اختصاراً في العبارة مع
 الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع
 الصدقات بدوياً والاما اجتناب النظر في بعضه من
 الصدقات وهو باطل قطعاً وكذا انك ليس جميع الصدقات

منه هذا التصديق بدوياً فانه ومنه هذا التصديق بدوياً كما ان الحكم بان
 يجب ان لا يؤثر لا مكانه مع انه تصديق عليه انه يتوقف على نظر
 فيدخل في تعريف النظر ويخرج من تعريف البديهي فدخل التعريف
 طرأاً وعلى الجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فان كان
 مستقيماً في ذاته عن النظر كان بدوياً واما في تعريفه لانه
 لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد من ذكره في تعريفه
 واما توقفه على نظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة
 واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامم
 فهو هذا الشكل فنقول ليس كل واحد
 انه ليس كل واحد من الصدقات بدوياً ولا كل واحد منها نظراً
 حتى نعلم ان بعض الصدقات بدوياً وبعضها نظراً وكذا انك
 ليس كل واحد من الصدقات بدوياً ولا كل واحد
 منها نظراً حتى نعلم ان بعضها بدوياً وبعضها نظراً لكنه
 من الصورات والصدقات اختصاراً في العبارة مع
 الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع
 الصدقات بدوياً والاما اجتناب النظر في بعضه من
 الصدقات وهو باطل قطعاً وكذا انك ليس جميع الصدقات

بديهي

بديهي والاما اجتناب في حصول شيء من الصدقات النظر وهو البديهي
 باطل قطعاً وفيه نظر هذا النظر واراد على ظاهر العبارة وان
 المقصود قسماً في شرح الكشف لعدم الاختصاص الى النظر فاني بعض
 الحكم ان يقال في توجيهاً هذا البديهي قد لا يكون في كل قول على
 ان جعلنا محجوزاً الى ان كان ما لا يجنب النظر معمم لن قتال
 ولا نظراً عطف على قوله بدوياً وقد جمع ههنا البديهي بين
 الصدقات والصدقات النظرية والمقصود بيان حال كل واحد منهما
 في هذه المسئلة كل واحد من الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما
 نظراً لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل وكذا انك
 ليس كل واحد من الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما نظراً
 نظراً لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل واما جمع
 بينهما لا شريك في الدليل والاختصار في قبيل ما ترفنا قلت تارة ان
 يكون جميع الصدقات نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق
 بديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدقات
 نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق بديهي فلا يلزم دور ولا
 تسلسل ايضاً قلنا هذا الجواب ان متوقف على افتقار كتب الصدقات
 من الصدقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا على ان
 ان شاء الله

فقد جاز ان يكون جميع الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما نظراً
 لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل وكذا انك
 ليس كل واحد من الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما نظراً
 نظراً لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل واما جمع
 بينهما لا شريك في الدليل والاختصار في قبيل ما ترفنا قلت تارة ان
 يكون جميع الصدقات نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق
 بديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدقات
 نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق بديهي فلا يلزم دور ولا
 تسلسل ايضاً قلنا هذا الجواب ان متوقف على افتقار كتب الصدقات
 من الصدقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا على ان
 ان شاء الله

بديهي والاما اجتناب في حصول شيء من الصدقات النظر وهو البديهي
 باطل قطعاً وفيه نظر هذا النظر واراد على ظاهر العبارة وان
 المقصود قسماً في شرح الكشف لعدم الاختصاص الى النظر فاني بعض
 الحكم ان يقال في توجيهاً هذا البديهي قد لا يكون في كل قول على
 ان جعلنا محجوزاً الى ان كان ما لا يجنب النظر معمم لن قتال
 ولا نظراً عطف على قوله بدوياً وقد جمع ههنا البديهي بين
 الصدقات والصدقات النظرية والمقصود بيان حال كل واحد منهما
 في هذه المسئلة كل واحد من الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما
 نظراً لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل وكذا انك
 ليس كل واحد من الصدقات نظراً او لو كان كل واحد منهما نظراً
 نظراً لكان حصول الصدقات بطريق الدور او التسلسل واما جمع
 بينهما لا شريك في الدليل والاختصار في قبيل ما ترفنا قلت تارة ان
 يكون جميع الصدقات نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق
 بديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدقات
 نظراً وبغير تسلسل الا انك تب ان تصديق بديهي فلا يلزم دور ولا
 تسلسل ايضاً قلنا هذا الجواب ان متوقف على افتقار كتب الصدقات
 من الصدقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا على ان
 ان شاء الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various names and titles.

ان الباقين في القصورات ^{فيهم} يكون ذلك اذ كان التصديق بالبرهان ^{البرهان}
 ينزهه عما كان سبب القصورات موقوف على تصور المحقق عليه والحكم ^{الحكم}
 والنسبة الحكمية وكل ذلك نفي في ذلك العقبر فيهم الدور والتمثل
 فان قلت في تقدير ان يكون جميع القصورات والتعديقات نظرية
 يكون قولك لو كان كتمام نظريا يلزم الدور والتمثل تصديقا
 نظريا ويكون كل واحد من القصورات المذكورة فيرافقة نظريا ويكون
 التصديق لازم باطل والمعلوم مثله تصديقا نظريا والقصورات ^{التصديق}
 المذكورة فيرافقة نظرية فيجب في حصول هذه القصورات والتعديقات
 الى الدور والتمثل التي ان يكون الاستعمال بهذه المقدمة ^{المقدمة}
 قلت في المقدمات والقصورات امور معلومة لنا بلا شبهة في
 ذلك فتم الاستعمال بها فتقضى نعم يلزم ايضا كونها معلومة
 لنا ان يكون جميع القصورات والتعديقات نظريا في الواقع
 وقد انشأنا في المعلقون ^{فلمن} فلهذا نفي ^{نفي} اذا كان الدور بمنزلة
 واحدة كما اذا توقف استلزام ^{استلزام} وب ^ب على ان يلزم ان يكون آ
 مقدما على نفسه وساما قبل حصوله بمرتين وكذا ان يكون
 ب مقدما على نفسه وساما قبل حصوله بمرتين وذلك
 لان آ سابق على س بقة ولو كان في مرتبة سابقة كان مقدما

الكنز ودفن القدر هذا القدر
الذي لم يكن القدر القدر
وإن كان في القدر القدر
القدر هو القدر
جميع القدر
علم

كأنه من الأسفل إلى اليمين واليمين مع التسليم كأنه
جميع الصفات والقدرات
في الزمان والمكان والتسليم فقال لهم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

على تقدير ثبوت واحدة فإذا استبين على سابقه فقد تقدم على نفسه بمرتب
 ونفس منه بالباب **وَأَنَّ بَيْعَهُ** حاصل السؤال
 أن استخفار أمور غير مشابهة في زمان واحد أو في الزمنة
 متناهية **فَحُكْمُهَا** استخفارها في الزمنة غير متناهية فليكن حال
 وإذا افترض أن تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فإن ادعى
 أنه لا يلزم في استخفارها لأنها متناهية له أما دفعة واحدة أو في
 زمان متناه **مَعْنَى** الملازمة فإن ادعى أنه يلزم في استخفارها
 متناهية له في الزمنة غير متناهية سلمت الملازمة ومعنى سلطان
 اللازم لجواز أن يكون النفس موجودة في الزمنة غير متناهية بغيره
 ويحصل لها في تلك الزمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لها
 ادراكات المطلق الموقوف على تلك الادراكات التي لا يتناهي
 فإن الأمور الغير المتناهية محدثات لحصول المطلوب
 قبل علمه أن الأمور الغير المتناهية هيها من العلوم والأدوار
 الحاصلة التي تقع فيها الحركات الفكرية التي لا تتناهي
 الذاتية الواقعة فيما غير متبناها فالتكثير إذا ارتدت كتحصيل
 المطلوب بالنظر فالتبناها من علوم سابقة عليه ومن
 ترتبها والاستعمال لبعضها البعض فالعلوم السابقة

قوله ان الله هو الذي يرفع من يشاء بالصلاة والصدقة فان زاد اليكم زاد الله
منه ومن اقله اقل الله منه ومن لم يعمل شيئا الا بالحق
فلا يزاد له الا ما كان عليه ولا ينقص منه الا ما كان عليه
والله اعلم بغير شك
السلامة بقية

كما لا يخفى ان الامور التي هي في الدنيا
ومن مجموعها الى المظالم ومن المقدرة
العجز والكبر ومن مجموعها
الى المظالم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام من الرسل
الذين جاءوا بالبينات والهدى
والرحمة من ربهم

ليست معدرات المطلوب لانها تاتي مع العلم باخرها المرفق
 بجي مع العلم بالمعرف والعلم بالمعدرات تاتي مع العلم بالنتيجة
 فلو كانت العلوم التامة معدرات للمطلوب لما كان يمكن معرفتها
 اياه لان المعدرات يوجب الاستعداد والاستعداد انما في
 هو كونه بالقوة الغريبة او البعيدة فينتهي الى كونه موجودا بالفعل
 فيم الانتقال والواقعة في تلك العلوم عند معرفتها معدرات
 للمطلوب لا تاتي معه بل انما يحصل العلم عند القطع بها والعلوم التامة
 اما على موجب للمطلوب او شروط لحصوله فلا بد ان يكون حاصله مجموعة
 معا عند حصول العلم وان كانت الافكار والانتقالات الواقعة
 فيها غير حاصلة عند حصول العلم فيلزم في احاطة الذهن بالصور
 غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فيتم الدليل فيسقط الافتراض
 واجيب بانه لا شك ان الحركات العكسية معدرات لحصول
 المطلوب متممة لاجتماعه معا وانما يقع فيه تلك المعدرات
 اثنى العلوم والادراكات وان لم ينته اجتماعها مع المطلوب
 لكنها ليست متممة لاجتماعها باسرها مع غيرها فاما تجد
 النفس في العبادات المركبة الكثرة المقدمات والنتائج
 التي يتوصل بها الى المطلوب انما تتراكم عند حصول العلم عن

الزمن

انما يتوصل بها الى المطلوب انما تتراكم عند حصول العلم عن
 انما يتوصل بها الى المطلوب انما تتراكم عند حصول العلم عن

من كثر من تلك المقدمات التامة مع الجزم بالمطلوب بل تعقل
 بعد ما حصل لنا المطلوب من المقدمات الغريبة التي بها حصل لنا
 المطلوب ابتداء مع ملاحظة المقصود وحصوله بالفعل وذلك
 ظاهر في كثر من السبل الهندسية الكثرة المقدمات جدا فان
 زاولها علم انهم عند ما حصل له التصديق بالمطلوب تلك السبل فقد
 دخل من المقدمات البعيدة فهو لا تأمل انما ياتي في ذلك
 التصديق وحل الفهم انما يلاحظ تلك السبل بعد حصولها ويجزم
 بها جزء يقيني مع الغلبة عن المقدمات الغريبة التي تعلم
 اجمالا ان هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق
 فظهر من العلوم والادراكات التامة لاجتماعها مع العلم
 دفعة بل كيف حصلها متعاقبة وحيث كان ذلك الافتراض في
 مستجيبا غير قطع وقياس الى الجواب الذي ذكره الشيخ وانما
 حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدرات لانها محال
 المعدرات او في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان
 كانت متممة من المعدرات في جواز الاجتماع في الجملة فان
 قلت العلوم التامة بعد وان لم يجز اجتماعها مع المطلوب
 مفصلة الى الفعل لانها يجب ان ياتي معها جملة الزمان بالقوة

انما يتوصل بها الى المطلوب انما تتراكم عند حصول العلم عن
 انما يتوصل بها الى المطلوب انما تتراكم عند حصول العلم عن

كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس لا موقوف على الماهيات
وقد عرفت ان النفس ليست بمجال وانما المجال ادراكها اياها وقعة متعقبة
فيجوز ان تحصل النفس امور غير متناهية متعقبة في الزمان متناهية
ولكن لا يمكن ان يحصل لها لان عند حصولها الماهيات المتعقبة
عليها مجاميع من تلك النظم لما جاز ان لا يكون تلك الامور صالحة
بالفعل عند حصول الماهيات المتعقبة عليها جاز ان لا يكون
صالحا بالقوة الغربية لا يوفق في الجواز من دليل هذا الدليل
مستتر في حدوث النفس قد يتوهم عدم ابتداءه عليه لان
النظر لتحصين الماهيات الواجبة اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما
تقصده اليه وقيل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من الادراكات
والعلوم في ذلك الزمان متناهية في الزمان فيحصل عليه في الزمان
وقد عرفت ان ذلك لا يحصل في امور غير متناهية
تلك الامور حاصلة له ايضا ولو متعاقبة في الزمان متناهية
واما اذا توجه ان يحصل مطلا بالنظر فلا يجب عليه الا لا حافظة
ما هو متناهية في الزمان لم يمكن من النظر فلا ملاحظة للماهيات البعيدة
فلا نعم يجب ان يكون قد حصل له فعل ذلك فكذلك الماهيات
البعيدة والاطراف الواقعة فيها لم يوفق حصول الماهيات الغربية

اعلم ان طوبى لرب السفارة المبعوث اليه
بان يصل اوله فاشكم وجوب استماعه
وما له بغير عليه ولو سلم فاشتم
وهذا على الامر بهذا

ملاحظة المذاق القوي
والذي هو من النوع
القديم

۱۹۱۰

لهذا ولا نقول ان ليس جميع العقودات والتعديقات نظرية لان
بعض العقودات كعقد الحرارة والبرودة وامتناع الماء وبعض التعديقات
كصدق بان النور واللامبات لا يجتمعان ولا يرفعان وبان
الحل اعظم من الجزء ونظيراتها حاصلة لمن يلاحظها وكما تب
اما ان يكون جميع العقودات والتعديقات
ان العقودات اما ان يكونا كليهما بدرية او كليهما نظرية او ان
يكون بعضهما بدرية وبعضهما نظري وقد نزل القسمان الاولان
ففي القسم الثالث وكذا اعمالي التعديقات التي من هذه
الاقسام الثلاثة فان كانت ما قبل من ان الاقسام تسعة حاصلة
من ضرب اقسام العقودات باقسام التعديقات ولما كان
العقودات والتعديقات اموراً موجودة لم يتجدد لبقول
جبران لا يكون شيء من العقودات بدرية ولا نظرية فان
النظر لم يمتد الى بدرية وجبران لا يكون شيء من التعديقات
بدرية ولا بدرية كما نريد المعلوم فان ليس كانت ولا لا كانت
لشيء غير عين القسم الاول والى ما جاء في جانب النظر
فان من علم لزوم امره او رد الديل على السبب
التعديقات فان امر محقق لا يغير ان ذلك فيه خلاف العقودات
فان ان كانت بهما لم يخل من وجه شبهة كيف وقد ذكره الامام
الاعظم في الجزء ثمانية

کلمه آنست که از جواب مقدر و هو ان یقال مقابل الیه الله بتر
بیس النظر من ان مقابل الان لا لان فان از از جواب
فان النظر من الله بتر

سنة من المغنات المبرورة في الخارج وفضل الامم

عبد المجيد

لهذا ولا يكمل الى ان يقال ليس جميع العقودات والتعديقات نظرا لان
بعض العقودات كعقد الزاوة والبرودة وامثالهما لا يقع التعديقات
كصديق بان الشرف واللائحة لا يجتمعان ولا يرفعان وبان
التحق اعظم من الجزء وانما يربطها حاصلة لكن بلا نظر والكتب
اما ان يكون جميع العقودات والتعديقات بنفس
ان العقودات اما ان يكون كلهما بديها او كلهما نظريا او ان
ليكون بعضهما بديها وبعضهما نظري وقد يطلق القسم الاول ان
فجميع القسم الثالث وكذا اطلاق التعديقات لا يخفى به
الاقام المثلثة فانه في ما يقال من ان الاقام تسعة حاصلة
من ضرب اقام العقودات في اقام التعديقات ولما كان
الاقام تسعة حاصلة من ضرب اقام العقودات في اقام التعديقات

هذا الكلام في جانب النسخة
فقد يكون محققا أو الخقق بين النسخة عارضا عن
وغيره بين النسخة مثلا على الشبهة أو إذا
كانت النسخة المحفوظة محقة فالنسخة
ليكونت من النسخة من النسخة
فقد يكون محققا أو الخقق بين النسخة عارضا عن
وغيره بين النسخة مثلا على الشبهة أو إذا
كانت النسخة المحفوظة محقة فالنسخة
ليكونت من النسخة من النسخة

الان القصورات كلها برتبة لا يخرج فيها الكتاب وبقية الترتيب اورد
 مثالا للقصورات مثلا لا يكون في ترتيبها بحيث يطلع عليها اسم
 الواحد
 الراسم هو الواحد في الاضافة بيانته ويكون
 بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر هذا داخل في
 مفهوم الترتيب اصطلاحا ومنها نسبة القصور وانما الترتيب
 كيف هو متعلق الاشياء والمعدودة بحيث يطلع عليها اسم
 الواحد ولم يعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب
 برادف الترتيب وانما اعتبر الجمل في العلم
 منها والسطح لانه ان يكون معدومة اثرها صفة للشيء الترتيب
 فيها فليكن الكتاب قال ترتيب امور معدومة اما العلم فينبغي ان
 يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب بالانظر تحصيله
 وان وجب ان يكون معلوما بعد آخره يمكن طلبه بالاخص
 اما المجموع القصور فالتساوي بين الامور المقصورة
 يعني ان يطبق الكتاب القصور من القصورات وطريق الكتاب
 التقديرات من الترتيبات معلومان واما طريق الكتاب القصور
 من التقديرات او بالعبارة فليكن في تمام تحقيق وجوده وان لم
 يعلم ايضا برمان على امتناعه مشتمل على العمل لا يقع
 العلم تحقيقا

كل مركب صادر من فاصل من رتبة لا يتأخر من علته مادية ومعلومة
 مما داخل في رتبة من علته فاعلية ومعلومة غائية مما خارجا رتبة
 عنه وقد يعرف الشيء بالقبض الى علته واحدة او علقين او ثلث
 على واذ عرف بالعلل الاربع كان ذلك الحمل من باقى الامور
 ونسب المرامض التعريف بالعلل الاربع ان يكون مرتبة
 لا تما مباينة للعلل بل الرادتها بكونه للعلل بالقبض
 الى العمل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره من ان فاعل
 النظر هو المرتب الذي هو ان غايته هو الترتيب والى مجموع فهو
 قولنا لا يتحقق واما ان الامور المعلومة مادية وان الغاية العارضية
 للملك الامور مادية فهو قولنا لا يتحقق لان النظر
 من الامور النقية مادية والمادة والصورة لما يكونان لاجل
 فالترتيب اشارة الى علته الصورة بالمعقولة
 احقق عليه بان صورة الفكر كما اترتب به الى الغاية الاجتماعية
 ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل معلولة له
 فيكون دلالة الترتيب عليها الترتيب كدلالة على المرتب
 ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب على الغاية التي هي معلولة له
 اظهر من دلالة المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على

العلم تحقيقا

الان القصورات كلها برتبة لا يخرج فيها الكتاب وبقية الترتيب اورد
 مثالا للقصورات مثلا لا يكون في ترتيبها بحيث يطلع عليها اسم
 الواحد
 الراسم هو الواحد في الاضافة بيانته ويكون
 بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر هذا داخل في
 مفهوم الترتيب اصطلاحا ومنها نسبة القصور وانما الترتيب
 كيف هو متعلق الاشياء والمعدودة بحيث يطلع عليها اسم
 الواحد ولم يعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب
 برادف الترتيب وانما اعتبر الجمل في العلم
 منها والسطح لانه ان يكون معدومة اثرها صفة للشيء الترتيب
 فيها فليكن الكتاب قال ترتيب امور معدومة اما العلم فينبغي ان
 يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب بالانظر تحصيله
 وان وجب ان يكون معلوما بعد آخره يمكن طلبه بالاخص
 اما المجموع القصور فالتساوي بين الامور المقصورة
 يعني ان يطبق الكتاب القصور من القصورات وطريق الكتاب
 التقديرات من الترتيبات معلومان واما طريق الكتاب القصور
 من التقديرات او بالعبارة فليكن في تمام تحقيق وجوده وان لم
 يعلم ايضا برمان على امتناعه مشتمل على العمل لا يقع
 العلم تحقيقا

العلم تحقيقا

هذا هو الوجود الحقيقي لا هو الوجود الظاهري
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل

العلماء اقرروا ان العلم هو معرفة الاشياء
 في معلول معين والمعلول المعين لا يدل الا على علته
 في ذلك فغير بالمطابقة في معنى ان دلالة الترتيب في العينة
 كالمطابقة في الظاهر لان بعض العقلاء يفتضح بعضا
 في مقعر دل هذا على ان الفكر يكون حقا وان يبرهنه
 العقل لا يتغير بغير الحظ وعن الصدق والآن لما وقع الخطأ
 من العقلاء الطالعين للصدقات الهام من الحظ
 وانما قال بل ان الواحد في نفس نفسه لا يراه فان
 العقل المفكر اذا فتش من احواله وجد انه يعتقد اموراً
 متناقضة كحجب اوقات مختلفة التفكير في وقت يعتقد
 كل شيء في نفسه في وقت آخر ويعتقد كل شيء متناقضاً للحكم
 الاول فالقول ان انما هما للفكرين واما التناقض فتمتلص
 في اتحاد الزمان المعبر في التناقض واقترع على بيان الخطأ
 في الاخذ بالحسنة للتصديقات لعدم ظهور ذلك
 في المقتدرات فثبت الحجة الى قانون
 برب ان المقصود وان كان معرفة لقنا يصل احوال الانظار
 البرهانية لكنها معتدلة فلا بد من قانون يرجع اليه في
 لانها غير متناهية

هذا هو الوجود الحقيقي لا هو الوجود الظاهري
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل

معرفة احوال

معرفة احوال النظر اريد من الانظار المخصوصة
 لم يرد ان الكتب النظريات انما يكون من العزومات
 ابتداء بل الادوات التي بها يستند الى الفروضات اما بقوا
 واما بواسطة الجواز ان يكتب من نظر من نظر آخر ويكتسب
 ذلك الاخر من نظر ثالث وهكذا لكن لا بد من الانتهاء الى الفروض
 دفعا للدور او التسلل وان لم يكن صحيحا وان كان فسادا
 قد عرفت ان الحكماء هم الامور المعلومه وصورة وهم البرهنة
 الاجتهادية لا تامة للترتيب فاذا صحى كان الفكر صحيحا واذا
 فسد معاً فقد اضر بهي كان الفكر فاسداً فاذا اردت كتاب
 تصور لم يكن ذلك من التصور كاني بل لابد من تصور
 لما من جهة مخصوصة الى ذلك التصور المطلق وكذا الحال في
 التصديقات فليكن مطلوب من المطالب التصورية والتفكير
 منها في معرفة كينسب منها ثم ان الكتب به من ذلك المبدأ
 لا يمكن ان يكون بآثر طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص
 له وشرايط مخصوصة في كل مطلوب الى استبين احواله
 ميز مباديه عن غيرها والآن في معرفة الطريق المخصوصة الواجب
 في تلك المبادي مع شرايط فاذا حصل مباديه وتلك فيها

هذا هو الوجود الحقيقي لا هو الوجود الظاهري
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل
 والوجود الحقيقي هو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 والوجود الظاهري هو الذي يتغير ويتبدل

معرفة احوال

ذاك الظن ^{بأن} أحب الملهود أن وقع خطا^ا في المبادر أو في الظن
 لم يصيب والمفصل يحصل بين الامرين كما يتغير بهذا الظن **قوله**
 أن ظهور القوة العقلية هنا كخصل بها **قوله** الظن يطلق على
 الظن الظاهر وهو الحكم ومع الظن الباطن وهو ادراك
 المعقولات وهذا الظن يقدر الاول ويكتسب بالثاني مسكلا
 السداد فترد بتغيره ويظهر كلما مضى الظن للنفس الانسية
 المستمرة بالاطراف ^{الارادية} فتشتق له اسم من الظن **قوله** لان اخر
 العلة العبيدة بالنيل الى المعلول قيل عليه فمعنى هذا يكون
 المعلول البعيد منفعل عن العلة العبيدة فلا يكون العلة المبطنة
 واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفعل بل يكون واسطة
 بين فاعله ومنفعلها كما مر في باب الاول وجه الاحتجاج على
 اقرارها من تعريف الآلة الى القيد الاخر بل في راجع بقوله
 ومنفعل من منفعل ذلك الفاعل والجواب أنا اذا فرضنا
قوله أمثلا أو جدب وب أو جدب فلا شك ان آ
 له مفضل في وجوده وليس ذلك الا كونه فاعلا له
 اذ يمكن وجوده الا بان يقرأ فاعلا لب كنه في على
 بعيد لم يصلح انزه الى في يكون في الفاعل منفعل له ^{الارادية}

وقد يطلق على مصدره الذي هو الفقه
العائد اليه والمسمى بـ
المحقق المحمدي
الذي عليه يطلق
والمتصور بان
منه الوثيقة
سنة

عنه
لأنهم ينقطعوا بالحق إلى العبدية المستمرة
ولكن أن ينقطعوا وان كان في منقطعها
الرجوع إلى الفعل وهو الموت
باعتبارها على مثال عبيد
قوله أو على علة
على أنه بالوكره
محمد الرابع

بعد اضافة

بعبارة مفيدة في باب ٤ من اثنى واسطى بين الفاعل ومفعوله في
الجموع فيفتح على المخرج بالبعد لاخره والاول كانه مفعولاً لآخره
معملاً بقوله اذ علمت اني غلبته بالواسطى في قل العاقبة
امرته او اقلت مثلاً قل فاعل مرفوع فالفاعل امرته
المرفوعة لا ينعى لقى لقوته من وقوت الشكر فيه وليه في
ثبات مقوده كمال هو عليها وهذه القية البهامة في ال
قوة كقوة حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها والفاعل في
الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك
زيد مرفوع ومرفوع في قرب مرفوع الى مرفوع
القوة وهذه الجموع مرفوعة تحت تلك القية الكلية المستعملة
عليها بالقوة القريبة من الفعل والفاعل والاصل والاضابط
والقاعدة اسماء المفعول الكلية بالقياس الى تلك
المرفوعة المندرجة فيها باستحواجها منها الى الفعل لتعريفها
وذلك بلان يحمل موضوعها على الفاعل على زيد مثلاً فيحصل
قضية وتعمل مفعولاً القضية الكلية المرفوعة (زيد فاعل
وكل فاعل مرفوع فيفتح الى زيد مرفوع فقد خرج بهذا
العمل من القوة الى الفعل وقضى بذلك فقوله

بلا تا نیر و منفصل بلا تا نیر سر و سر

از این مایه بزرگوار
در مقام فضل و کمال
از این مایه بزرگوار
در مقام فضل و کمال

هذه التوقيف الاشهاد
 الكليات النظرية مع اقسامها
 وقواعدها والزمانيات
 منسوبة الى الامام الاكبر
 في سنة ثمان مائة واربعمائة
 من شهر ربيع الثاني سنة
 ثمان مائة واربعمائة

الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية
الكلية

لا يخفى على القاصدين ان
عن وقوع الشبهة كما
موضوع تلك القضية على
فلا يخفى على قولي
جزئية انما عدم

٥٢
فان لم يكن ناسا لكان المطالب الكسبية متعقبة
فلم يكن المنطق واسطة بينهما

والمعقود من تلك العلم على ما ذكره الشيخ
على علمها وهو قوله انه واسطة بين القوة
العاقلة وبين المطالب الكسبية
او واسطة بينهما

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

العلم هو العلم بالعلم
العلم هو العلم بالعلم

من هذه القوة هو العلم على واما الموضوع فاما ان
بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل
الكثيرة ثلما واحدة وكذا المبادىء في بعضها لتوقف تلك المسائل
عليها فالنسب والاكوان يميز تلك المسائل على حدة وتسمى
باسم ثلث جعل الموضوع والمبادىء من اجزاء العلوم فلعل
ذلك من حيث بناءه على شدة احتياج العلم اليها فيكون
منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعبر المقصود بالوحدات التي للمسائل
مع ما يجيء اليها من الموضوع والمبادىء معا وتسمى باسم
فيكونان في من اجزاء العلوم لكن الاول اولها لا يخفى
لانه قد حصل تلك المسائل اولاً ووضع اسم العلم باجزاءها
قبل عليه ان مسائل العلوم يترادف لونها فيوماً فان العلوم
والصغائر التي يتناولها يتلحق بالاجزاء فكيف يقال ان
المسائل قد جعلت اولاً ووضع الاسم باجزاءها واجوب بان
وتوقع الاسم لمعين لا يتوقف على تعينه في الخارج بل في ذهن
فلم يرد بتجصيل المسائل اولاً انها استوجبت ودونت بغيرها
ثم سميت باسم العلم بل اراد ان تلك المسائل لو حطقت اجزاءها
وسميت بذلك الاسم وان كان لبعضها مستخرجة بالفعل

قوله وبين المعلومات التي ترتبها
وقوله ان كل عبارة انما هي
قوله بين القوة العاقلة وبين المطالب
الكسبية على النحو اطلاقاً للعلم
التي ترتبها بالمطالب منها

قوله وبين المعلومات التي ترتبها
وقوله ان كل عبارة انما هي
قوله بين القوة العاقلة وبين المطالب
الكسبية على النحو اطلاقاً للعلم
التي ترتبها بالمطالب منها

كأنه منزه الى حواسه شوال مقدرة بقدره ان يقول لا يكون ان يتصور المقدرة
 المذكورة لا يتصور من العلوم ولو كانت مقدرة كانت من المعلوما وهو خارج
 لا يتصور في اجتماع المقدمات التي تكون الشيء معلوما في حالة واحدة
 ولا يتصور عند بقوله والتصور امر لا يتصور في حاله ان يكون الشيء
 الواحد على معلوما خارجا اذا كان يتصور في وجهه كذا الذي لا يتصور
 التصورات والتصورات علوم بالشيء الى المعلومات المتصورة بالصور
 حاشية بالقول فلا يشك ان دون ان يقول وحده لوقال ذلك
 لم يكن صحيحا ولو قال به هو ان ذلك القانون اوقال وقوله كان
 صحيحا كنهه خارجا عن الشيء المذكور العلم هو الصدقات بالمسائل
 هذا هو المعنى الذي في الذكر ذكرناه انه مرصع برهانا ولكن
 تصور العلم كونه متوقف لما كان حقيقة العلم من الصدقات
 بالمسائل فالرد بالهوية كجده اخرج الى ان يتصور تلك الصدقات
 التي هي اجزاء هذه فالصورات تلك الصدقات باسرها
 مجتمعة فقد حصل تصور العلم كجده التام اولا معنى لتصور الشيء
 كجده التام الا لتصوره كجده اجزائه والتصور امر لا محالة فيكون ان
 يتصور كل شيء في نفسه ان يتصور ان يتصور التصور والتصور بل يكون
 بل ان يتصور في اجزائه في نفسه ان يتصور في نفسه تلك الصدقات
 ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك الصدقات
 امرا متوقفا لم يكن تصور العلم كجده مقدرة للتصور في نفسه
 اشارة الى جواب معارضة اذا استدلل المعلق على مطلوبه
 بدليل فالجواب ان معنى مقدرة من مقدرة اوكل واحدة منها
 في البعدين فذلك يستمر متجا مجزوا ومنا فقتنه ونقضا لقيلا
 ولا يمكن في ذلك المسائل بدفاني ذكر شيئا يتصور في نفسه
 سندا للشيء وان معنى مقدرة في معية بان يقول ليس ذلك

لا يشك ان كان صحيحا كان ذاتا وهو خارج
 من عوارضه في ذاته له والتعريف بالغايب
 يكون رسي ولو قلت ومعه جعلت شيئا
 من العوارض في الواقع ذاتا له وهذا
 خلاف حواش

قوله كنهه خارجا عن الشيء المذكور العلم هو الصدقات بالمسائل
 كجده التام الا لتصوره كجده اجزائه والتصور امر لا محالة فيكون ان
 يتصور كل شيء في نفسه ان يتصور ان يتصور التصور والتصور بل يكون
 بل ان يتصور في اجزائه في نفسه ان يتصور في نفسه تلك الصدقات
 ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك الصدقات
 امرا متوقفا لم يكن تصور العلم كجده مقدرة للتصور في نفسه
 اشارة الى جواب معارضة اذا استدلل المعلق على مطلوبه
 بدليل فالجواب ان معنى مقدرة من مقدرة اوكل واحدة منها
 في البعدين فذلك يستمر متجا مجزوا ومنا فقتنه ونقضا لقيلا
 ولا يمكن في ذلك المسائل بدفاني ذكر شيئا يتصور في نفسه
 سندا للشيء وان معنى مقدرة في معية بان يقول ليس ذلك

لان المعنى في سبيل التعليل لا يتصور
 من المعلق فلا يصح ان يكون

معارضة

لان المعنى في سبيل التعليل لا يتصور
 من المعلق فلا يصح ان يكون

كجده مقدرة مجزوا ومعناه ان فيها خلافا فذلك يستمر نقضا اجماليا
 والانه من انك من شئ في الاضلال وان لم يكن شيئا من المقدرة
 لا متعينة ولا غير متعينة بل اورد دليله معناه ان دليل المستدل والاش
 القبيض معناه فذلك يستمر معارضة المنطق مجموع قوانين الا
 وذلك لان الكتب اما لتصور او للتصديق والاول
 التام هو بقول ان راسه والى في باقية فتقوا بين الكتب
 ليست الا قوانين متعلقة باجدها وهي القوانين المنطقية
 المتعلقة بالكتب التصورات والمقدرة فليس هناك
 قانون متعلق بالكتب خارج عن المنطق بل بعض
 اجزائه هو كاشيخ الاول فان اشناجنا لينا كجده
 لا يجتنب الى بيان اصلا بل كل من تصور موجبين كليتين
 على هيئة القرب الاول من الشئ الاول وتصور الموجبة
 الكلية التي هي نتيجة جزم به رمتا باستلزامها اياها
 وكذا حال باقية القويب منه وكذا ذلك القبيض الاستثنائي
 المتصل فان من علم الملازمة و علم وجود المعلوم علم وجود
 الملازمة قطعاً و علم به رمتا ان المقدرة متيقن المذكورين اش
 الملازمة الملازمة في الملازمة والمقدرة الملازمة على وجود المعلوم

اذ لو لم يكن دليله في حاشية
 فلا يتصور ان يكون دليله

المقدرة في القوانين من رمتا ان يكون دليله
 مخصوص على شئ من الشئ الاول مثلا
 وموقف معنى الان في جزم
 بانه يتخرج لا خلاف
 شرح معلق

الملازمة في اللغة استنتاج الفكاك في شئ في شئ

لان المعنى في سبيل التعليل لا يتصور
 من المعلق فلا يصح ان يكون

الى القصور المتعورات والى التصديق التصديقات وذلك لان
 الموصول القريب الى القصور هو الحق والرسم وهما من قبل القصور
 سور كان مفردين او مركبتين فليد بينا والموصول البعيد الى القصور
 هو الكليات الخمس وهو ايضا من قبل القصورات والموصول القريب
 الى التصديق هو الالوان الخمسة القياسية والاستفهام والتمثيل
 وهو مركبة من قضايا والموصول البعيد الى التصديق هو كون المعلوم
 التصديقية مقدما وتاليا وكلها من قبل التصديقات
 ولا يكون علته لانه لا يكون علته مؤثرة فيه كافيته في حصوله
 فان المحتاج اليه ان يستقل بتحصل المحتاج الى كانه مقدما
 عليه تقدم بالعلية التقدم حركة اليد في المصنع وان لم
 يستقل بذلك كان مقدما عليه تقدم بالطلب كقوله الموجد
 في النوع الاخر الى التصديقات كان الاول ان يكون
 المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في النوع على المباحث
 المتعلقة بالثاني اذ تقدم بها ان استعاضا التصديق
 كما ان التصديق لا يستلزم تصور المحكوم عليه كونه حقيقته بل

ان في المثل تقدم التام بالنبذة الزمنية
 لا في الحقيقة بل في الزمان واليد في العمل
 ان التصديق مقدم بالعلية كقوله
 على التصديق بالنبذة الزمنية والتمثيل
 كان الاول ان يكون مقدم
 في النوع الاخر الى التصديقات كان الاول ان يكون
 المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في النوع على المباحث
 المتعلقة بالثاني اذ تقدم بها ان استعاضا التصديق
 كما ان التصديق لا يستلزم تصور المحكوم عليه كونه حقيقته بل

نحو

يستلزم تصور المحكوم عليه كونه حقيقته او بما هو صادق عليه
 لا يستلزم تصور المحكوم به كونه بل يستلزم تصور مطلقا اعم
 من ان يكون كونه او لونه آخر وذلك لان التصديق تصور لنبذة
 الحكيمة الا بوجه ما لو كان كونهها اولاً وذلك لان الحكم كلاً
 يقينية نظرية وبديهية كذا مثيل ومتنفسب انما كانه اخر
 ولا تعرف كنهه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها ولا كنهه نسبة
 التي يهني على ما لا يخفى والآن ان الروان لم يعنى بالاولى
 النسبة الحكيمة وبالنبذة القياسية النسبة او استمر اعراضا فان
 اريد بالكم في الموضوعين النسبة الحكيمة فيتم ان لا يكون له قوله
 لا متاع الحكم من اجل متاع وذلك لان قوله والحكم ان كان
 مستوفى في قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من
 تصور الحكم والنسبة الحكيمة لا متاع النسبة الحكيمة في الواضع
 بدون تصور في هذا معنى باطل وان كان مستوفى في تصور
 المحكوم عليه كان المعنى لا بد في التصديق من نفس الحكم ار
 النسبة الحكيمة لا متاع النسبة الحكيمة بدون النسبة الحكيمة
 وهذا مغرور دا وآنا ان يريد بالحكم في الموضوعين القياسية النسبة
 الحكيمة او استمر اعراضا فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور

لان المقصود من الاول انما
 المستوفى ولا يصحح الاول بالمعنى
 لانه غير وارادته مداهمة

فانما هو ظهوره الفاعل ما ترون ان اظهره
 في موضوع النسبة الحكيمة لا في الموضوع القياسية هو
 الحكيمة بل في الموضوع القياسية لا في الموضوع النسبة

فانما هو ظهوره الفاعل ما ترون ان اظهره
 في موضوع النسبة الحكيمة لا في الموضوع القياسية هو
 الحكيمة بل في الموضوع القياسية لا في الموضوع النسبة
 في قوله المحكوم عليه كونه حقيقته او بما هو صادق عليه
 لا يستلزم تصور المحكوم به كونه بل يستلزم تصور مطلقا اعم
 من ان يكون كونه او لونه آخر وذلك لان التصديق تصور لنبذة
 الحكيمة الا بوجه ما لو كان كونهها اولاً وذلك لان الحكم كلاً
 يقينية نظرية وبديهية كذا مثيل ومتنفسب انما كانه اخر
 ولا تعرف كنهه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها ولا كنهه نسبة
 التي يهني على ما لا يخفى والآن ان الروان لم يعنى بالاولى
 النسبة الحكيمة وبالنبذة القياسية النسبة او استمر اعراضا فان
 اريد بالكم في الموضوعين النسبة الحكيمة فيتم ان لا يكون له قوله
 لا متاع الحكم من اجل متاع وذلك لان قوله والحكم ان كان
 مستوفى في قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من
 تصور الحكم والنسبة الحكيمة لا متاع النسبة الحكيمة في الواضع
 بدون تصور في هذا معنى باطل وان كان مستوفى في تصور
 المحكوم عليه كان المعنى لا بد في التصديق من نفس الحكم ار
 النسبة الحكيمة لا متاع النسبة الحكيمة بدون النسبة الحكيمة
 وهذا مغرور دا وآنا ان يريد بالحكم في الموضوعين القياسية النسبة
 الحكيمة او استمر اعراضا فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور

الابقاع والاشترار والامتناع والابقاع والاشترار بدون تصورهما
 هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفا على تصور الابقاع والاشترار
 وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجوب راجع الى ان يكون
 المراد بالاقاع والاشترار وبان في النسبة الحكمية قلت فيلزم ان
 يكون المنع وبان في التصديق من تصور الابقاع والامتناع النسبة
 الحكمية ممن جعل الابقاع وهو باطل قطعي ان المقصود
 وهو ان الحكم يطبق على النسبة الحكمية على الابقاعا حاصل على
 هذا الوجه البتة قال الامام في المحقق المقصود من هذا
 الكلام ايراد الاخر على من قدّم من قوله فيقول قوله لان كل
 تصديق لابد فيه من وقوع ذلك الاخر على تقدير الاخر
 فنون يقال ان المصنف لم يقل ان كل تصديق لابد فيه من
 تصور الحكم تصحح ما فرعية عليه من ان الحكم لا يريد بالابقاع
 النسبة لكن تصور الابقاع داخلا في ماهية التصديق و
 لا اذ اجزأوه على اللفظ بل قال لان كل تصديق لابد فيه من
 تصور الحكم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة كقوله
 احداهما ان يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه ويكون
 المعنى وان لابد فيه من تصور الحكم وتصح ما ذكره الله تعالى

هو من توفيق الله تعالى

ان جعل معطوفاً على تقدير المحكوم عليه ويكون المعنى لانه غير من نفع
الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الالفاظ لم يلزم المحذور اصله بل كان
الحكم نفسه جزءاً من الصديق بالقدره نعم ما ذكرته وهو ان تقدير الحكم جزء
من اجزاء الصديق يتجى في عبارة الملتحق حيث مررت فيما بان اعتر
في الصديق تقدير الحكم فلو كان الحكم بمعنى الالفاظ لاراد اجزاء الصديق
على رابعة ليقال لعن الامم جعل الحكم بمعنى الالفاظ ع ادراكها هو
مذهب الاول وسماه تقديره في ذلك ان كل صديق لابد فيه من ثلث
تقديرات تقدير المحكوم عليه وتقدير المحكوم به والتقديرات هو الحكم
وتج ما تقدم ما ذكره ان مررت في عبارة المتعلق ايها المتأقول مذهب
الامم ان الالفاظ فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في
ذلك العبارة النسبة الحكيمة لا الالفاظ ولا الاراد اجزاء الصديق
فلهذا على رابعة وما تقر بالثقة فيما ان يقال لا يصح ان يكون
قوله والحكم معطوفاً على تقدير المحكوم عليه والا لوجب ان يقول
لا تنفع الحكم ممن جعل احد بين الامرين ^{الامر} المحكوم عليه والمحكوم به
ولو جعل الامر على معنى الامرين كما في تعريفات هذا الحق فله
الامر مني وصار هو وعدم الظن الدليل على الامر لان الدليل
لا يثبت الا امرين والامر مركب من ثلثة امور والامر يلزم ان

هو الله لا يقابلته سبحانه عز وجل يا اكرمهم فقالوا لا ادراكه

1000

يكون ذلك في الميزان لا في الميزان المقصود من تقدم القول في الصديق
 لا يستحق لمقتضى حيث هو مستقر **المتاخر** ان ربح
 هذه النتيجة لان المظهر اذا كان حجة في نفسه فله شغل بالالفاظ لكن ان
 حيث هو مستقر بل من حيث هو مستقر ولكن لما يتوقف افاده
 واستفادتها من الالفاظ فالمتاخر اذا اراد ان يعلم فيه مجموعا
 لقصورها او تصديقا بالقول المتاخر والحيث فلا بد له هناك من الالفاظ
 ليتمكن ذلك ولما اذا اراد ان يحصل هو ليقتضيه احوال الجاهل
 باحوال الطرفين فليس الالفاظ هناك امر ضروريا اذ يمكنه نقل
 المعاني المجردة من الالفاظ لكنه غير حجة وذلك لان النفس
 قد تعودت بملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت
 ان تتعقل المعاني وتلاحظها تتجمل الالفاظ وتتعلق منها الى
 المعاني ولو ارادت تتعقل المعاني في حرة صعب عليها ذلك
 صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجود ان بل يقول ان
 من اراد استغناءه المنطق من حرة او اوافدته اياه احتياجا
 الى الالفاظ وكذا الى الالفاظ في سائر العلوم فلهذا كانت حجة
 الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما اشترط اليه في المنطق في حرة
 بحيث من الالفاظ على الوجه الحق المتأول في جميع اللغات لمكون
 في حرة

يحتج
 كونه من حرة في الوجود الاول يكون
 كونه من حرة في الوجود الثاني يكون
 كونه من حرة في الوجود الثالث يكون
 كونه من حرة في الوجود الرابع يكون
 كونه من حرة في الوجود الخامس يكون
 كونه من حرة في الوجود السادس يكون
 كونه من حرة في الوجود السابع يكون
 كونه من حرة في الوجود الثامن يكون
 كونه من حرة في الوجود التاسع يكون
 كونه من حرة في الوجود العاشر يكون

بانه

هذا البحث من حيث المنطق فانها امور قانونية منها وليست
 من حيث المعنويات وربما يورد في الدقة احوال مخصوصة بالمتاخر
 دون ربما هذا الفن لزيادة الاعتقاد بها من العلم به
 بالعلم الا ان ذلك يتم من ان يكون لغويا او تصديقا لقياسا او غيره
 كدلالة الخط والعقد وكذا دلالة التصديق والاشارة
 وهذه الدلالات غير لغوية لكنها وصفيّة وقد يكون دلالة غير لغوية
 حقيقة كدلالة الاشياء على المؤثر والوضع جعل اللفظ باردا
 الحق هذا لتوقيف وضع اللفظ وان الوضع المطلق المتأول
 له ولا يفرق فهو جعل شيء باردا شيء آخر بحيث اذا فهم الاول
 فهم الثاني كدلالة الخ وهو يفيض المعرفة والى المعنى
 على الوضع مطلقا وانما الخ يعنى العبرة او غيرها والى المعنى
 على وجه الصدق يقال ان الرجل اذا سفل فان يفتح
 لافظا يفتقر للتفكير عند عرض المعنى له وبهذا لا يقتض
 صواب هذا اللفظ والى ذلك المعنى ان الوضع فيكون الدلالة
 منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع
 منسوبة الى الطبع ان كل اطلاق فان الدلالة المعبرة في هذا الفن
 ما كانت كلية وانما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات لا طر

هذا البحث من حيث المنطق فانها امور قانونية منها وليست
 من حيث المعنويات وربما يورد في الدقة احوال مخصوصة بالمتاخر
 دون ربما هذا الفن لزيادة الاعتقاد بها من العلم به
 بالعلم الا ان ذلك يتم من ان يكون لغويا او تصديقا لقياسا او غيره
 كدلالة الخط والعقد وكذا دلالة التصديق والاشارة
 وهذه الدلالات غير لغوية لكنها وصفيّة وقد يكون دلالة غير لغوية
 حقيقة كدلالة الاشياء على المؤثر والوضع جعل اللفظ باردا
 الحق هذا لتوقيف وضع اللفظ وان الوضع المطلق المتأول
 له ولا يفرق فهو جعل شيء باردا شيء آخر بحيث اذا فهم الاول
 فهم الثاني كدلالة الخ وهو يفيض المعرفة والى المعنى
 على الوضع مطلقا وانما الخ يعنى العبرة او غيرها والى المعنى
 على وجه الصدق يقال ان الرجل اذا سفل فان يفتح
 لافظا يفتقر للتفكير عند عرض المعنى له وبهذا لا يقتض
 صواب هذا اللفظ والى ذلك المعنى ان الوضع فيكون الدلالة
 منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع
 منسوبة الى الطبع ان كل اطلاق فان الدلالة المعبرة في هذا الفن
 ما كانت كلية وانما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات لا طر

هذا البحث من حيث المنطق فانها امور قانونية منها وليست
 من حيث المعنويات وربما يورد في الدقة احوال مخصوصة بالمتاخر
 دون ربما هذا الفن لزيادة الاعتقاد بها من العلم به
 بالعلم الا ان ذلك يتم من ان يكون لغويا او تصديقا لقياسا او غيره
 كدلالة الخط والعقد وكذا دلالة التصديق والاشارة
 وهذه الدلالات غير لغوية لكنها وصفيّة وقد يكون دلالة غير لغوية
 حقيقة كدلالة الاشياء على المؤثر والوضع جعل اللفظ باردا
 الحق هذا لتوقيف وضع اللفظ وان الوضع المطلق المتأول
 له ولا يفرق فهو جعل شيء باردا شيء آخر بحيث اذا فهم الاول
 فهم الثاني كدلالة الخ وهو يفيض المعرفة والى المعنى
 على الوضع مطلقا وانما الخ يعنى العبرة او غيرها والى المعنى
 على وجه الصدق يقال ان الرجل اذا سفل فان يفتح
 لافظا يفتقر للتفكير عند عرض المعنى له وبهذا لا يقتض
 صواب هذا اللفظ والى ذلك المعنى ان الوضع فيكون الدلالة
 منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع
 منسوبة الى الطبع ان كل اطلاق فان الدلالة المعبرة في هذا الفن
 ما كانت كلية وانما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات لا طر

هناك دلالة تقيمية لما عرفت فذلك المصطلح هو مثل في هذا المعنى
 ان لم يقتضه بذلك القيد فاذا قد فلا انقراض **قوله** وعنه به القيد
 كان دلالة عليه مصطلح **قوله** ومنك ايضا دلالة الزيادة على
 فان لم **قوله** ولا خلاف في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
الحل لان المعنى الموضوع له واللازم ان يكون كل لفظ وضع
 لشيء والا على معنى في متناهية وهو ظاهر كلفظ الطلاق فلا دلالة له
 على الخرج من شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له في اللفظ
 فيكشف فيها العلم بالوضع فان ات مع اذا علم ان اللفظ
 المسموع موضوع لشيء فلا بد ان يتقبل فهمه من سماع
 اللفظ لا ملاحظة ذلك المعنى وهو هو الدلالة الملاحظة وكذا
 اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعده فانه قد سماع
 لم يتقبل فهمه الا ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على
 كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد السمع ما ذا من تلك المعاني
 فان كون المعنى مراد السمع ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ
 هو اشارة دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
 كان مراد السمع اولا واما الدلالة التقيمية فلا يحتاج الى اشراف
 لان اللفظ اذا وضع لشيء مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه

وهناك دلالة تقيمية لما عرفت فذلك المصطلح هو مثل في هذا المعنى
 ان لم يقتضه بذلك القيد فاذا قد فلا انقراض **قوله** وعنه به القيد
 كان دلالة عليه مصطلح **قوله** ومنك ايضا دلالة الزيادة على
 فان لم **قوله** ولا خلاف في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
الحل لان المعنى الموضوع له واللازم ان يكون كل لفظ وضع
 لشيء والا على معنى في متناهية وهو ظاهر كلفظ الطلاق فلا دلالة له
 على الخرج من شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له في اللفظ
 فيكشف فيها العلم بالوضع فان ات مع اذا علم ان اللفظ
 المسموع موضوع لشيء فلا بد ان يتقبل فهمه من سماع
 اللفظ لا ملاحظة ذلك المعنى وهو هو الدلالة الملاحظة وكذا
 اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعده فانه قد سماع
 لم يتقبل فهمه الا ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على
 كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد السمع ما ذا من تلك المعاني
 فان كون المعنى مراد السمع ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ
 هو اشارة دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
 كان مراد السمع اولا واما الدلالة التقيمية فلا يحتاج الى اشراف
 لان اللفظ اذا وضع لشيء مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه

اللا تقيمية

دلالة تقيمية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل وان يمكن ان يكون اللفظ
 موضوعا لمصطلح من مركب من امور غير متناهية جزء جزء دلالة
 لفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تقيمية ولا يمكن ان يكون
 موضوعا لفظ واحد لكل واحد من معاني غير متناهية با وضوح
 متناهية جزء جزء كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهى **قوله** اولها
 ان يترجم من فهم المعنى الموضوع له **قوله** الدلالة التقيمية واصلها
 في هذا القسم ان المعنى التقيمي وان لم يوضع له اللفظ لكنه يترجم من فهم
 المعنى الموضوع له **قوله** قطع قطع لعدم المضاف الى الموضوع
 البقر خارج **قوله** المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف
 كانت اللاحقة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من
 حيث هو ذاته كانت اللاحقة ايضا خارجا عنه ومفهوم العموم
 لعدم المضاف الى البقر من حيث هو مضاف فيكون اللاحقة الى
 البقر داخلية في مفهومه **قوله** ويكون البقر خارجا عنه **قوله** لانه لا
 يكون اللفظ موضوعا لشيء بسيط **الحل** به انه الدليل يعرف اذ
 ان الالتزام لا يستلزم التيقن فان المعنى البسيط لا يمكن ان لا يترجم
 ومنه كان هناك التزام بلا تيقن **قوله** فيترتب **قوله** اولها
 عدم استلزام المطابقة الالتزام ميقن ويستدل عليه بما لا يجوز ان

وهناك دلالة تقيمية لما عرفت فذلك المصطلح هو مثل في هذا المعنى
 ان لم يقتضه بذلك القيد فاذا قد فلا انقراض **قوله** وعنه به القيد
 كان دلالة عليه مصطلح **قوله** ومنك ايضا دلالة الزيادة على
 فان لم **قوله** ولا خلاف في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
الحل لان المعنى الموضوع له واللازم ان يكون كل لفظ وضع
 لشيء والا على معنى في متناهية وهو ظاهر كلفظ الطلاق فلا دلالة له
 على الخرج من شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له في اللفظ
 فيكشف فيها العلم بالوضع فان ات مع اذا علم ان اللفظ
 المسموع موضوع لشيء فلا بد ان يتقبل فهمه من سماع
 اللفظ لا ملاحظة ذلك المعنى وهو هو الدلالة الملاحظة وكذا
 اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعده فانه قد سماع
 لم يتقبل فهمه الا ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على
 كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد السمع ما ذا من تلك المعاني
 فان كون المعنى مراد السمع ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ
 هو اشارة دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
 كان مراد السمع اولا واما الدلالة التقيمية فلا يحتاج الى اشراف
 لان اللفظ اذا وضع لشيء مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه

وهناك دلالة تقيمية لما عرفت فذلك المصطلح هو مثل في هذا المعنى
 ان لم يقتضه بذلك القيد فاذا قد فلا انقراض **قوله** وعنه به القيد
 كان دلالة عليه مصطلح **قوله** ومنك ايضا دلالة الزيادة على
 فان لم **قوله** ولا خلاف في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
الحل لان المعنى الموضوع له واللازم ان يكون كل لفظ وضع
 لشيء والا على معنى في متناهية وهو ظاهر كلفظ الطلاق فلا دلالة له
 على الخرج من شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له في اللفظ
 فيكشف فيها العلم بالوضع فان ات مع اذا علم ان اللفظ
 المسموع موضوع لشيء فلا بد ان يتقبل فهمه من سماع
 اللفظ لا ملاحظة ذلك المعنى وهو هو الدلالة الملاحظة وكذا
 اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعده فانه قد سماع
 لم يتقبل فهمه الا ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على
 كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد السمع ما ذا من تلك المعاني
 فان كون المعنى مراد السمع ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ
 هو اشارة دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
 كان مراد السمع اولا واما الدلالة التقيمية فلا يحتاج الى اشراف
 لان اللفظ اذا وضع لشيء مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه

هذا هو المقصود من قوله تعالى في الموضع الاول
الراجح في المقسم المطابق وحدها ولم يعبر الدالة مطلق بحيث يندفع
فيها الحقن والالتزام اليه وانما اعتبار الحقن والالتزام بكون المطابق
قريباً لا يذهب اليه وهم انهم اذا جاز مطلق الدلالة فاما ان لا يثبت
في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه
المتحقق وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد جزء اللفظ الدلالة
على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركباً واذا استقر الدلالة بالحقن
الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالحقن الى بعضها كان مفرداً
وانما ان لا يتحقق التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني
وتحقق التركيب باللفظ الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غير ما تقدم
وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى الحق واحد من الدلالات لانه عدم التركيب
فانما استقر التركيب نظراً الى الحق مثلاً كان هناك افراد نظراً اليه
والاولى مستبعد جداً فلذلك ان لم يتحقق له وبين ان الثاني يتحقق
كون اللفظ مركباً ومفرداً معاً نظراً الى الداليتين وانما نحن بآية لا نقدر
في ذلك بل ان الاول لا يجوز انما يجوز من تركيب اللفظ والافراد
نظراً الى معنيين مطابقتين وقد يعتمد من ذلك بان التركيب والافراد
في عباراتهما كانا في حال الحقن والتعجب وضعين متصلين فليس هناك

جزء الحقن المقصود بالجزء والجزء جزءاً في المقسم الاول
الراجح في المقسم المطابق وحدها ولم يعبر الدالة مطلق بحيث يندفع
فيها الحقن والالتزام اليه وانما اعتبار الحقن والالتزام بكون المطابق
قريباً لا يذهب اليه وهم انهم اذا جاز مطلق الدلالة فاما ان لا يثبت
في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه
المتحقق وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد جزء اللفظ الدلالة
على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركباً واذا استقر الدلالة بالحقن
الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالحقن الى بعضها كان مفرداً
وانما ان لا يتحقق التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني
وتحقق التركيب باللفظ الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غير ما تقدم
وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى الحق واحد من الدلالات لانه عدم التركيب
فانما استقر التركيب نظراً الى الحق مثلاً كان هناك افراد نظراً اليه
والاولى مستبعد جداً فلذلك ان لم يتحقق له وبين ان الثاني يتحقق
كون اللفظ مركباً ومفرداً معاً نظراً الى الداليتين وانما نحن بآية لا نقدر
في ذلك بل ان الاول لا يجوز انما يجوز من تركيب اللفظ والافراد
نظراً الى معنيين مطابقتين وقد يعتمد من ذلك بان التركيب والافراد
في عباراتهما كانا في حال الحقن والتعجب وضعين متصلين فليس هناك

زيادة الالتفات

هذا هو المقصود من قوله تعالى في الموضع الاول

زيادة الالتفات بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان
كانا باعتبار الداليتين كونهما في حالة واحدة ويجب ان يقع واحد فليقتبس
للاقسام زيادة الالتفات **قوله** والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالمتعين
الخط ان الافراد هي من حيث وقوع بعض الشيء استقراء وانما
تركب اذا المقصود ان التركيب باعتبار الحقن والالتزام لا يتحقق
الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وانما الافراد فيما ليس فانه اذا تحقق
باعتبار الحقن المطابق يتحقق باعتبار الحقن المتميز والالتزام كمن
التركيب هو المفهوم الموجود وانما به يجب المعنى المطابق
وليس من اعتباره يجب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقة
وحدها ولم يثبت الى ما يقتضيه الافراد من الالتفات بغير المطابقة
قوله وانما في الالتزام فلاته مترادف جزؤه اللفظ على جزء المعنى
الالتزام انما هو الحقن عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزامت
المطابقة الا ان التركيب اللفظ يجب الالتزام لا يستلزم تركيبه
بجب المطابقة لانه ان يكون الحقن والالتزام مترادف يدل من اللفظ
على جزئه ولا يكون الحقن المطابق كذلك ولا يحد في ذلك اذا لم يكن
دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزام دون
المدلول المطابق بل لا يدل يدل على استحالة ذلك وقد ذكرنا في

اولى

هذا هو المقصود من قوله تعالى في الموضع الاول
الراجح في المقسم المطابق وحدها ولم يعبر الدالة مطلق بحيث يندفع
فيها الحقن والالتزام اليه وانما اعتبار الحقن والالتزام بكون المطابق
قريباً لا يذهب اليه وهم انهم اذا جاز مطلق الدلالة فاما ان لا يثبت
في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه
المتحقق وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد جزء اللفظ الدلالة
على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركباً واذا استقر الدلالة بالحقن
الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالحقن الى بعضها كان مفرداً
وانما ان لا يتحقق التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني
وتحقق التركيب باللفظ الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غير ما تقدم
وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى الحق واحد من الدلالات لانه عدم التركيب
فانما استقر التركيب نظراً الى الحق مثلاً كان هناك افراد نظراً اليه
والاولى مستبعد جداً فلذلك ان لم يتحقق له وبين ان الثاني يتحقق
كون اللفظ مركباً ومفرداً معاً نظراً الى الداليتين وانما نحن بآية لا نقدر
في ذلك بل ان الاول لا يجوز انما يجوز من تركيب اللفظ والافراد
نظراً الى معنيين مطابقتين وقد يعتمد من ذلك بان التركيب والافراد
في عباراتهما كانا في حال الحقن والتعجب وضعين متصلين فليس هناك

زيادة الالتفات بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان
كانا باعتبار الداليتين كونهما في حالة واحدة ويجب ان يقع واحد فليقتبس
للاقسام زيادة الالتفات **قوله** والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالمتعين
الخط ان الافراد هي من حيث وقوع بعض الشيء استقراء وانما
تركب اذا المقصود ان التركيب باعتبار الحقن والالتزام لا يتحقق
الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وانما الافراد فيما ليس فانه اذا تحقق
باعتبار الحقن المطابق يتحقق باعتبار الحقن المتميز والالتزام كمن
التركيب هو المفهوم الموجود وانما به يجب المعنى المطابق
وليس من اعتباره يجب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقة
وحدها ولم يثبت الى ما يقتضيه الافراد من الالتفات بغير المطابقة
قوله وانما في الالتزام فلاته مترادف جزؤه اللفظ على جزء المعنى
الالتزام انما هو الحقن عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزامت
المطابقة الا ان التركيب اللفظ يجب الالتزام لا يستلزم تركيبه
بجب المطابقة لانه ان يكون الحقن والالتزام مترادف يدل من اللفظ
على جزئه ولا يكون الحقن المطابق كذلك ولا يحد في ذلك اذا لم يكن
دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزام دون
المدلول المطابق بل لا يدل يدل على استحالة ذلك وقد ذكرنا في

دیر

في تركيب والياء فان غلاما فان شئت منه التماز لا يصلح لان الحجة
 وحده والياء يجب بان المراد من عدم ملاصقة الاءة لان يجرها وحدها
 انها لا تصلح لذلك لان بعضها ولا يما يردفوها ومنك التماز يصلح
 ان يجر بما يردفها فان الالف في ضربا يجتمع هما والواو في ضربوا
 يجتمع هم والظاف في تركيب يجتمع انت والياء في غلاما يجتمع انا
 وهذه المراد ان تصلح ان يجر بها وحدها وليست لفظ في مراد
 للظرفية في تدرجها لان يكون اداة التماز وذلك لان لفظ الظرفية
 معناها مطلق الظرفية واللفظ في معناها طرفية مخصوصة معبرة
 بين حصول زية وبين الدار وهذه الظرفية المنعقدة المعبرة عن هذه الزية
 لا يصلح لان يجر بها ولا عنها بخلاف معنى الظرفية المطلقة فان تصلح
 لها وان عني ذلك معنى لفظية من معنى الاستعداد والويل للاءة
 لا يصلح لان يجر بها او منها بل يرد التماز بالياء وتعت مجزا عنها
 كما الالف والواو والتاء في ضربت نعم يجانب في تركيب وغلاما
 الاءة والاءة والاءة والاءة والاءة لان لا يصلح معناه لان
 الاءة من الاءة والاءة والاءة والاءة والاءة
 يجر بها وحده فهو الاءة لم يجتمع الاءة والاءة والاءة والاءة
 في احصاءه انما قيل ليس عليه المعقود من زية في الاءة احصاءه
 عنه بل ليعمل مطلق بل ليعمل في الاءة فلاب ان يكون في ضربا من

المجرب في الشيء كما ان لا زيد لا يجزئ من المجرب فلا فرق وهذا الكلام
 حتى كذا في نظر الجانب القليل فوجه الرفع للزحوظ
 المجرب في هذا التركيب حاصل في آخر المقدم قبل كلمة في حكم بان
 المجرب قد تم فعله ووجهه في لا يجزئ حاصل بعد حصوله لا يجعله جزءا من
 المجرب قوله انهم استموا الاداة الى غير زمانية قوله ان الغرض في
 اول القضايا ذكر ادوات الاربعة بين الموضوع والمحل اول اداة وتسمى
 الرابطة الى غير زمانية فهي لا يدل على زمان اصلا كونه في قولك
 زيد هو قائم في زمانية يدك عليه كذا في زيد كان قائما فذل
 ذلك من انهم عدوا الادوات الفعلية الناقصة ادوات قوله انظر الناقصة
 فيها من حيث الناقصة قوله لان مقصودهم تصحيح اللغات فلي
 وجروا الادوات الناقصة انما قصدتها انما شك ما عدا ما من الادوات المسماة
 بالناقصات لتمامها من فاعلها كذا في كثر من العلاقات والاحوال
 اللغوية جعلوا افعالها واما القوم فقد وجدوا ان معانيها
 توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها او
 رجوعا في الادوات وان كانت مختارة عن سائر الادوات
 بالذات في الزمان ولذلك استسموا بعضهم كلمات وجودية
 لا تها تسمى في البوت ومن ثم قيل الاول ان يرثي القسمية

المراد اصل ان الادوات الناقصة مختارة
 عن سائر الادوات في الاول ان لا
 يوتى من الادوات بل يخلق شيئا
 رابعا لم يكن

والفعل المدح

والفعل المدح ان يكون معناه جزاء لا يصلح لان يجزئ ولا
 وانه ان يكون معناه تامة يصلح لاحدها او لكلاهما والاول اخير
 التامة اما ان لا يدل على زمان فهو الاداة واما ان يدل عليه فهو الافعال
 الناقصة واما في الشيء انما يدل على زمان باثنية فهو الاسم وان دل
 فهو الكلمة وقد يقال انهم الاسماء الموصولة لا يصلح لان يجزئ
 وحدها فوجب ان يكون اداة ويجاب بانها صالحة لكونها لا تها منها
 تحتها في الصلة بينهما فالحكم به والحكم عليه هو الموصول والعلية
 هي رتبة عينه مبتدئة قوله وان على لان يجزئ وحده قوله ان يكون
 مقصودهم وجوديا كان اول بالقديم من القسم الذي قد يكون مقصودهم
 عدميا كفي هذا القسم الموجود فيقسم الى قسمين فلو قيل انما ان القسم
 الى قسمين اول في يذكر هو قسم فيقسم من هذا القسم فيقسم وذاك
 لوجوب التقاطع في القسم واما ان يذكر قسميه فيقسم فيقسم
 فيقسم ثانيا وذاك لوجوب كرا في ذكر القسم الموجود في
 عبارة الثانية في قسم الكلمة الى اقسامها فخيرهمه بقية
 العدم احراز عن الموجودين واما في قسم القسم الثاني فيقسم
 ما يصلح لان يجزئ وحده الى قسميه فقد روي فيقسم الموجود في
 الكلمة في العدم عن الاسم اذ لا يجوز انهما قوله ان يفرق لوجوب
 ان لا يفرق فيقسم جزاء في الاثر

وذلك ان في وجه المقدم
 العدم على الاضداد
 لما كان مستلزما
 فيمن والعدم
 مستلزم عليه ان
 العدم ليس على
 اول ما يتقدم
 فيقسم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

وذلك ان في وجه المقدم

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

بالله اعلم

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

بالله اعلم

قوله من انما هو معنى اللفظ في اللغة
والله اعلم بالصواب

٢٤
 بـ شـ خـ نـ وقد يكون كلياً بحسب ما للعقل وقد يكون كلياً بحسب الحقيقة
 ومن ثمة يجب الانتباه لثلاث اذا جعل على شخص الشيء او اذا
 اقرضه له الشيء فاما ان يكون متولياً او مستقلاً او قرض
 على ذلك حال المتقوله فانه يجوز ان يكون هذه الاشياء في حق
 يكون المعين المتقوله عنه والمتقوله اليه جزئياً او كلياً او
 احداهما جزئياً ولا شيء كلياً نعم المتقوله والمشارك متقوله
 فلا يجمعان ولا خلاف بين الحقيقة والمجاز قوله فانه لا يحرك قوله
قوله الاول وان يقال ان الحق تعالى لا يملكه تعالى الله عن ذلك علواً
 كثيراً

صلح العلية **قول** تربت الأسر حال في تربت السفوف و
 تربت الزوجة عن الأسر **قوله** أعا الحقيقة فلأنها **قوله** على لفظ
 الحقيقة **قوله** من مغفلة من حق المقدار بما هو المعين ومع
 يجب أن يجعل التي للفقير من الوصية الماسية كما في الذميمة وأما قوله
 أو جعل لفظ الحقيقة في العمل جارية عن موصوف ثبوت في ذلك كما في قوله
 في قوله مرت بقية في فلان وجاز أن يؤخذ من حق لتمام بحيث دفع الآية
 التي تبت فلا رشكال في **قوله** وهو ثبت في معناه **قوله**
 هذا من أمة الحق الأول وقوله معلوم الدلالة أشد إلى الحق التي كانت
 الرتبة ثلاثاً **قوله** ففقد جاز سلكه الأصح **قوله** ففقد جاز سلكه الأصح
 البقرة الزائدة

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written diagonally across the page.

مسمية ثم استعمل معنى اسم الفاعل ثم انقل الى اللفظ المذكور وقد يربط
 بأن الموقوف في هذا اللفظ عن معناه الاتصاف بالصفة آخر فهو محل الزايد
قوله ومن الناس **اقول** فيه كغيره من جهة ظهوره في اللفظ
 فلهذا فان الناقص موصوف بالصفة والقصبة مفعلة للفق في
 محققه في الحق وان صدق على ذات واحدة مع صدق الناقص
 على ذات اخرى بدون التعقيب واذا اقبل موصوف بالصار
 والقصبة لم ينع الفاعل مفعله مع ان السبق اعم من متعدي
 فلو الزايد في هذين المثالين والعدد منهما توهم الزايد في
 شئين بينهما عموم من وجه كاليدون والاسفين واما غن الزايد
 بالن موصوف والصفة المتساوية له كالان والهابت بالمكان
 فهو وان كان بالان لا ينفك الا ان ليس بذلك البعد بالحكمة وكان من
 النقص في المتساوية بين توهم النقص الموجبة للحكمة كغيرها فلما
 وجد وان كان سدا في نفس متساوية في الذات فحقها ان كان تخليق
 في الذات متساوية وان اذ اقبل النقص في المتساوية بين كان بطلان
 في الغير **قوله** لانه ان يصح السكوت عليه الرصيد الخليل
 فائدة تامة **قوله** الاصل ان يقال لانه ان لا ينفك الخاطبة فائدة
 تامة رصيح السكوت عليه فيجعل مفعلة السكوت عليه فيكون الفاعل

[illegible]

داخلة في مودة القصة فكيف يخرج بقيد الولاية بالوضع ويمكن ان يكاب
 حتم بان المراد بالاحراز من تلك الاضمار ان الاستغناء عن طلب
 الفعل بطريق الالف في سبيل الجواز فيكون داخلة في الالف
 لكن دالته من المعنى الالف في جزمه فلا بعد ان يكون الفاعل في
 الاصل اضمارا وان كان معناه في هذا الاستعمال طلبا **قوله**
 لكن المعنى ادري الاستغناء تحت القية **قوله** في طلبه فكيف
 يصح ادراجه في القية مع ان الاستغناء دال على طلبه ففهم
 دلالة بالوضع والقية بالادلال على الطلب ووضعية اجب
 بان الاستغناء وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل
 بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في الفهم الاول الفهم هو المطلوب
 بالوضع على طلب الفعل بل في القية الفهم هو بالادلال على طلب
 الفعل دلالة ووضعية والفاعل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا
 كجس الحقيقة بل هو الفاعل او كيف كذا في عرف اللغة
 من الافعال الصادرة من القلب والتميز من اللفاظ معناه
 المفهوم منها كجس اللغة فصدق على الاستغناء انه يدل بالوضع
 على طلب الفعل فلا يندرج في القية والتميز المطلوب بالاستغناء
 هو تفهم المعنى طلب المحكم لا الفهم التزم هو فعل المحكم والتفهم

قوله بان الاستغناء لا يدل بالوضع على طلب
 لان التميز من لفظ الفعل اذا اطلق
 هو الاضمار الصادرة عن الجواز
 والقية والتفهم ليس طلب الفعل
 كقولهم تفهم المعنى
 فتصدق على الاستغناء انه يدل بالوضع على طلب
 في الفعل قول المعنى فان دل على طلب
 الفعل التزم من فعل المعنى طلب
 الاستغناء
 قوله بان هو الفاعل
 او كيف هو الفاعل ان كيف
 عبارة عن المعنى كقولهم
 ان كانا معا في القصة
 الى قوله كذا

فعل بالوضع

فعل بالوضع في قوله فان قلت وان الفهم ليس فعلا من
 افعال الجوارح والتميز من لفظ الفعل اذا اطلق هو الاضمار الصادرة
 عن الجوارح قلت ففهم هذا يلزم ان لا يكون فوكك ففهم وعلمنا وما
 استشهدوا امرأ وهو على ففهم **قوله** في لغير المناهضة للغة **قوله**
 قد يقال الاستغناء بتبعية على طلب في غير المحكم من الاستغناء
 فالمناهضة للغة مرعية ويرد بان المقصود الاضمار من الاستغناء
 فام المحكم في غير المعنى طلب لا يتبعية في غير المحكم من الاستغناء
 فاذا لوحظ المقصود لم يكن تلك المناهضة مرعية والامر في ذلك سهل
قوله والنهر تحت الامر به في ان الكوكب هو كوكب النقص
قوله ذهب جماعة من المتكلمين لان المطلوب بالتميز ليس
 هو عدم الفعل كما هو التميز الى الفهم لانه عدمه مستتر في الالف
 فلا يكون مقصودا للبعد ولا حاصله بتحصيل بل المطلوب به هو
 كلف النقص عن الفعل وحسب ذلك التميز الامر في ان المطلوب
 به هو الفعل الان المطلوب بالتميز فعل محقق هو كلف النقص
 فعل آخر وحسب يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اضراره بان
 بقيد الامر بانه طلب فعل كلف كلف فعل بعينه وذهب جماعة
 اخرى من المتكلمين الى ان المطلوب بالتميز هو عدم الفعل وهو مقصود

قوله بان الاستغناء لا يدل بالوضع على طلب
 لان التميز من لفظ الفعل اذا اطلق
 هو الاضمار الصادرة عن الجواز
 والقية والتفهم ليس طلب الفعل
 كقولهم تفهم المعنى
 فتصدق على الاستغناء انه يدل بالوضع على طلب
 في الفعل قول المعنى فان دل على طلب
 الفعل التزم من فعل المعنى طلب
 الاستغناء
 قوله بان هو الفاعل
 او كيف هو الفاعل ان كيف
 عبارة عن المعنى كقولهم
 ان كانا معا في القصة
 الى قوله كذا

جزء دون الآخر **قول** وكل مفهوم **قول** يلحق الكلام ان يحصل العقل
 فهو مجرد حصوله فيه ان اتفق في العقل وفي صدقه على كثرين فهو
 الجزئية لذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحال فيه فرض صدقه
 على كثرين والآخر وان لم يتبع مجرد حصول فرض صدقه على كثرين
 فهو الكيفية فالكيفية المحال فرض الاشتراك والجزئية استحالته **قول**
 ان حيث انه مستقور **قول** لما كان له العبارة يدل على ان
 المانع من الاشتراك هو نفس تعوره فثبت على ان المراد منه ذلك
 المفهوم من حيث انه مستقور **قول** وقد وقع في بعض النسخ
قول منشا هذا السهم ان يقوم قد يصحون النقط بالحق والجزئية
 وان كان بالعرض فيقولون النقط اما ان يتبع نفس تعوره
 من وقوع الشرك فيه فهو الجزئية او لا يتبع فهو الكيفية **قول** اما
 قيد بنفس التعور **قول** يريد انه لو قيل كل مفهوم اما ان يتبع
 من الشرك لعدم ان المقصود منه من الاشتراك بين كثرين في
 نفس الامر لا من اشتراك بين كثرين في نفس الامر فيعلم ان
 صدقه عقليته
 من الكيفية يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في حد الجزئية فلي قيد بالتعور
 وجب على ان المراد من تعور العقل من الاشتراك ان يتبع العقل من ان
 عنه بان التعور قد يعقل على حصول الشيء العقل ايضا **قول**
 كجمله مشترك وبتبع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض الاشتراك فلا يلزم
 الزيادة

قوله عليه ان التعور العقلي شخص عقلي والوجه
 واما وجهه وبتبع بالاشتراك الجزئية والجزئية
 والكل والجزء ومفهوم الكيفية والجزئية
 المادية لا يعارض ذكره للشيء في
 الشك في ذلك فلا يكون سهموا وان في
 عبارة الشرح البصر نظر الرصد
 هو حصول صدقه ان
 العقل فانه مشترك
 المقصود بيقين يكون
 الصدقة العقلية
 من الكيفية
 والجزئية
 وجب على ان المراد من تعور العقل من الاشتراك ان يتبع العقل من ان
 عنه بان التعور قد يعقل على حصول الشيء العقل ايضا **قول**
 كجمله مشترك وبتبع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض الاشتراك فلا يلزم
 الزيادة

دخول مفهوم

دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئية واما التقيد بالنفس فمستلزم
 دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذ لا حظ العقل مع ملاطحة مران
 التعور فان العقل لا يمكنه فرض اشتراكه كذا لا من اشتراك
 لم يحصل بمجرد تعوره وحصوله في العقل بل به وبملاطحة ذلك
 المران واما مجرد تعوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه
قوله وكما تليق بالفرعية **قول** بل لا يمكن صدقها في نفس
 الامر على شيء من الاشياء التي رتبة الذاتية كالتأني فان كل ما
 يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج فثبوته وكل ما يفرض في الذات
 فهو شيء في الذات فثبوته فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه
 لا شيء وكالاتا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه
 في نفس الامر انه ممكن عام فثبت صدق ليقينه في نفس الامر على مفهوم
 من المفهومات وكالاتا موجود فان كل ما هو موجود في الخارج
 يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو في الذات يصدق عليه انه موجود
 في الذات فلا يمكن صدق ليقينه على شيء اصلا لان هذه الكليات
 الفرعية مع امتناع صدقها على شيء لا يتبع العقل بمجرد حصولها فيه
 على فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع
 النظر عن شمول تعاليفها بجميع الاشياء واما اجز القوم في التقييم

واعلم ان الطوق التعور عليه ففرضا او التعور كذا انما
 هو حصول صدقة في العقل على كثرين
 كانت اشارة الى ان العقل لا يصدق
 تحت تعريف الكيفية
 في الاول ان يقال كل ما في الخارج
 القوي منها وبين مفهوم الواجب الوجود
 ان يتحقق الوجود من الواجب في
 في الواقع والاشياء المتعور هو التعور
 الوجود منها متبع في الواقع وليكن
 باجتماعها او افرادها مع وفاته
 ان العقل لا يتبع صدقها
 المفهوم على الجزئية
 حصولها منه سبب
 الركن للعقل فرض الاشتراك
 مشترك بين امور فصلا عليها
 كانت موجودات خارجية او ذاتية
 او مفهومات فردية او مركبة

الى الكثرة والجزئية حال المفهوم ما است في العقل اعني امتناعها من نفس العقل
 انتم كذا وعدم امتناعها عنه فمعلوم ان المفهوم الواجب والتعاضد
 المفهومات اثباتية كبحر الاشياء الذاتية والخاصية المحققة والمقدرة
 داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعبروا حال المفهومات
 في انفسها اعني امتناعها عن الاشياء في نفس الامر وعدم امتناعها
 عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان
 مفهوماتهم المتوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك انما هو
 باعتبار حصولها في الذهن فاقتراب احوالها الذاتية هو المناسبات هو
 غرضهم **قولهم ومن ههنا يعلم قولهم** ان كان مفهوما الواجب الوجود
 ومفهوم ما است في الاشياء ولا يمكن ولا وجود كليات يعلم ان افراد
 الكثرة التي يتحقق بها الكلية لا يجب ان يصدق الكثرة عليها في نفس الامر
 بل من افرادها ما يتحقق صدق عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود
 يتحقق صدقه في نفس الامر من كل من واحد والكليات الوضعية يتحقق
 صدقها في نفس الامر على شيئين واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعبر في
 افراد الكثرة ان كان فرض صدق عليها اذ هذا المقدار يتحقق كلياته وكون
 تلك الافراد محققة في نفس الامر لا يلزم لكونه يتم ما كان فردا للكثرة
 في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه ذلك الكثرة في نفس الامر او ان

فان كان المفهوم في ذاته
 لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو موجود في غيره

مفهومها

صدق عليها فيها واستثنى من هذه الكثرة التي علمت ههنا في حيث
 يتحقق مفهومات القضية بالجمهورية **قولهم** فمعلوم ان المفهوم
 متعلق بقوله لان من الكليات ما يتبع الشك في **قولهم** على لبا
اقول ان اشارة الى ان بعض الكليات ليس جزءا لجزئياتها فانها
 والعرض العام واما الثلثة الباقية فمجرد اجزاء لجزئياتها فان الجنس
 والفصل جزءان لماهية النوع والنوع جزءا للشخص وان
 كان تمام ماهية **قولهم** وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئية
اقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكثرة بالقياس الى الجزئية
 الاصلية فان كل واحد منهما متضاد لآخره في الجزئية الاصلية
 هو المندرج تحت شيئين وذلك ان الشيء يكون متنازلا لذلك الجزئية
 ولغيره في الحقيقة والجزئية الاصلية مفهومان متضادان لا يعقل
 احدهما الا مع الآخر كالقوة والنبوة واما الجزئية الحقيقية فهو
 يقابل الكلية تقابل الملكة والعدم فان الجزئية متعوض عن الاخر
 بان يصدق على كثيرين والكلية عدم متعوض فالاول ان يذكر وجه التسمية
 في الكثرة والجزئية الاصلية في ان يقال وانما تسمى الحقيقة غير متنازلة
 احصى من الجزئية الاصلية في اطلاق اسم العام على الخاص وقيد الحقيقة
 لما سنده **قولهم** وهو لا يقتضي بالجزئيات **اقول** وذلك لان

فان كان المفهوم في ذاته
 لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو موجود في غيره

الجزئية التي يدرك بالاحساس اما بالحواس الظاهرة او الباطنة وليس
 الاحساس مما يورث بالظن الاحساس آخر بان يحس محسوسات
 مستعدة وترتب على وجهه نور الى الاحساس بحسب اخر بل لا بد
 لذلك المحسوس الاخر من احساس اسبقا وذلك في غير من راجع
 الى وجوده وكذا ان ليس ترتيب المحسوسات متواليا لادراك
 كل واحد من تلك الظواهر فالجزئيات التي لا يقع فيها نظر ولا
 احتمال تحصل بغير نظر فليست كسائر العلوم ولا كسائر العلوم المنطقية
 متعلق بالجزئيات فلا يحسن فيها بل لا يحسن من الجزئيات
 في العلوم الحكيمة اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم يحصل
 كمال للنطق الاتي بالذات بغير سيقاها والجزئيات متغيرة
 متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال بغير سيقاها والنطق واليقين
 الجزئيات غير منسوبة لغيرها وعدم المحسوسات في عدد تفرقة
 الاتي بتفصيله فلا يحسن الاتي الحكيمة فان قلت قد
 ذكرنا منها الجزئيات الحقيقة وسيد الجزئيات الاصطناعية والنسبة بينها
 وذلك كبحث من الجزئيات الحقيقة قلت انه ذكرنا منها تصور المقصود
 الجزئيات الحقيقة بغير مفهوم الحق وانما بيان النسبة بين المعينين
 فيتم تمتة المقصوبات بمعرفة النسبة بين المعينين يتكشفان

فقد قيل في انه اذا زاد احد الاقسام والافعال التي هي من
 من الادوات الجزئية كانت موصوفة بالجزئيات
 المحسوسات المرتبة الى ادراكها وجب بان يكون
 فيها ما يفكر فانها من تلك التي لا تتغير
 وبذلك كانت في المراتب التي هي من
 ايضا فلو كانت في المراتب التي هي من
 الحق المتغير والمتغير في نفسه
 والمتغير ومما هو عليه

قال الشيخ النجاشي هو انما ان النسبة التي هي
 والسببية بين الشئ
 بطريق الاستدلال

انما يدرك

زاد وانكشف وانما الجزئيات الاصطناعية فان كان كليا فلا يحسن منه كونه كليا
 لان كان جزئيا معيقا فلا يحسن منه وانما تصور مفهومه لا يحسن على تقديره الرافعة والاصطناعية
 فليس كبحث من البحث ببيان احوال الشئ واحكامه لا بيان مفهومه
قوله وانما يقال ان النسبة على ما ليس بجواب **قوله** ان النسبة الماهية فيتم
 ول ان النسبة بهذا المعنى الماهية لا يتم ليست خارجة عن بعضها
 يتم ول اجزاءها النسبته الى الجنس والفصل فاما النسبة الماهية
 اللاحقة في الماهية فيتم في بعض الاجزاء وفي قوله ربما اشارة الى ان
 اطلاق النسبة على المعنى الاول اشهر **قوله** لا يعارض مستحقة
 خارجة عنه بما يتنازع شخص من شخص **قوله** يعني ان افراد الان
 لا يعمل الاتي بالذات فيتم في بعض الاجزاء وفي قوله ربما اشارة الى ان
 فرض الاشتراك وليس تلك العوارض معرفة في ماهية تلك الافراد
 بل في كونها اشياء صا معبته متممزا بعضها عن بعضها في بعض فيكون
 الاتي في تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد **قوله** وتقولنا
 منصفين بالحقائق ليجزى الجنس **قوله** وهذا القيد يخرج
 الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العوض العام المضمون مطلقا ويخرج
 الفصول البعيدة كالحسن والجمال والاعلا ويخرج الجنس والجنس العام
 الاجناس كالمشي فانه وان كان عرضا عام بالهيك لا الاتي

فانه نفس بحد ذاته
 فانه نفس بحد ذاته
 في توفيق الذات

في بيان ما يتصل به من العلوم
 في بيان ما يتصل به من العلوم
 في بيان ما يتصل به من العلوم

في بيان ما يتصل به من العلوم
 في بيان ما يتصل به من العلوم
 في بيان ما يتصل به من العلوم

كأنه شئ فانه فاعلة بالحق وهو في العلم

لأن ادعاء العلم من الجنس المشاكك أياه في العقولية على كثر من مختلفين بالحق في شكل الافعال بعيدا

فيه أن العبر في التبر كان التبر من جميع عاده
لأن لا يقع الفصل البعيد في جواب التبر
وإن كان التبر في الجدة بدم أن يقع الفصل
العلم في جواب التبر هو الزيادة

فكونه من جنس هو في علم غير متعلق من جنس
الافعالية الإضافية في الجملة فمقدّر

مثلا كونه فاعلة بالحق إلى الحيوان وأما الغيد الاخر في جوابه هو
فانه يخرجه الفصول مطلقا فربما كانت ابعيدة ويخرج من الجنس
التي مطلقا سواء كانت خواص الانواع او الاضراس فإني كذا
الذي يخرجه الفصول إلى الخواص إلى العهد الاضراس واما اخرج من الجنس
اخراج الفصول والخواص إلى العهد الاضراس واما اخرج من الجنس
العام فقد قيل من ذلك إلى الأول واما ومنه إلى الثاني رعايته
لادراج من التي صفة المشاكك أياه في العرفية في شكل الافعال
بعيد واحد قول لا يقال في جواب ما هو قول اما العرض
العام فلا يقال في جواب ما هو أصلا لانه ليس قائمته لما هو
عرض عام له ولا في جواب التبر في هو لانه ليس قائمته لما هو عرض عام
له عام له وأما الفصل والى صفة فلا يقال في جواب ما هو لانه
ليس قائمته لما كانا فصلا او فاعلة له ويقال في جواب التبر
هو لانه غير قائمته فالفصل يقال في جواب التبر في هو في صوره
والى صفة في جواب التبر في هو في صوره واما النوع والجنس
فيقالان في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام لما فيه فلا افراد
المتعلقة الحقيقة واما الجنس فلانه تمام المربية المشاكك بين افراد
المختلفة الحقيقة وسيرو عليك تفاصيل هذه المتعلق قول على لفظ
الحقيقة في أن المقول على كثر من يفتنه قول هو ذلك لأن مفهوم

هو مفهوم

هو مفهوم المقول على كثر من يفتنه لأن لفظه كثر من عليه بما لا وفظ
المقول على كثر من كثر من عليه فاعلة لا يقال مفهوم التي هو الصالح
لأن يقال بالقبض على كثر من ومفهوم المقول على كثر من ما كان
مقولا على كثر من بالقبض فلا يفتنه لأنه لأن دلالة المقول على كثر من
بالفعل على الصالح لأن يقال على كثر من التزام ودلالة التزام
بمقدرة في العرفية لأن تقول لم يرد بالمقول على كثر من في لفظ
الحقيقة إلا الصالح لأن يقال على كثر من اذ لو اريد به المقول
بالفعل يخرج عن تعريف الحقائق مفهومات كلية وليس لها
افراد موجودة في الخارج ولا في الزمن فاما لا تكون مقولة بالفعل
بل بالصلاحية فيكون المقول على كثر من بمعنى الكلية يفتنه عنه
قول في التحصيل بالنوع الخارج عنه ذلك قول فلا قلت
ما هو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة للموجودات التي رتبة فيتم
التحصيل بالنوع التي رتبة قطعت فقلت ما هو سؤال عن
المماثلة ومما يعم من أن يكون موجودة في الخارج اولا كيف
بجز التحصيل بالنوع التي رتبة من وجوب الحق بالحق في الجملة
فإن المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها كانت اعم
منه لكونه كثر من في الخارج
ما هيها كالتقيد مثلا لا ينبغي في غير النوع قطعا فلو اخرجت منه

لأن الحق كانا من المقول على كثر من لا يكون احدهما
منه الاخر والى صفة ولا يكون المقول
على كثر من معنى عن الحق لأن
الافعال لا يقع العلم

فانتم هو الصالح لأن يقال على الحقيقة
الحقيقة والجنس هو الصالح على
المختلفات الحقيقة وإن
كان مستلما على الحقيقة
الحقيقة

فانتم هو الصالح لأن يقال على الحقيقة
الحقيقة والجنس هو الصالح على
المختلفات الحقيقة وإن
كان مستلما على الحقيقة
الحقيقة

فانتم هو الصالح لأن يقال على الحقيقة
الحقيقة والجنس هو الصالح على
المختلفات الحقيقة وإن
كان مستلما على الحقيقة
الحقيقة

قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية

أوصاف اسم ذم وهو المسمى كذا وإن فرض انحصاره في شخصي
واحد في الجملة المسمى في غيره لا يكون الا كقولنا يقولون المحققين
بالحقائق **قوله** لا يخرج به اليقينة فصول الانواع وحواصتها لكن القيد
الاجزائي جواب ما هو يخرج من العقول والحواس مطلقا فلذلك
استدراجهما اليه وانما العرض العام فلا يخرج باليقينة لا خبر
قوله الغم رتبوا الكليات **قوله** لا يخرج عليك ان القواعد
الكيفية لا يتحقق عند اليقين الا بالامثلة البرزخية فلذلك ترتب
الفنون مستوحاة بالامثلة تسريها في المعنى المبدئي في جواب
هذا الفن كذا في مباحثه امثلة جزئية فاوردوا في مباحث الكليات
امثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب الانواع والاصناف
كليات مخصصة مرتبة على ما ينبغي **قوله** فيقول الجنس اما قريب
او بعيد **قوله** قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك في الجنس
بين الماهية وبين نوع آخر فانما ان يكون تمام المشترك بين الماهية
بالقياس الى كل ما يشترك الماهية فيه اولا فالاول لا بد ان يكون
جوابا عن الماهية وجميع ما يشترك فيكون الجواب عن الماهية
ومن بعض ما يشترك فيكون الجواب عنها وعن جميع ما يشترك
فيه وهذا يستلزم قريبا والثاني ان لا يكون تمام المشترك

مثلا اذا قيل الماهية بالقياس فيكون مرتبة جزئية
وهذه قارة كلية وعلم السبب بها مشترك
في ذوات كل ان في صلاتي تتكلم
الماضي الحيوان ان في سبيل
علم بذلك

الابالهيكي

قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية

انما يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية ومن بعض ما يشترك
في الجواب عنها ومن بعض الآخر يستلزم بعيدا
كالحجم الذي يرتب اليه الماهية في الماهية
والضابط في معرفته مرتبة البعد ان لا يرتب اليه الا في مرتبة
انما يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
واعلم ان الجسم الذي يرتب للافان مرتبة واحدة وجنس
قريب للجوهرية فان نوع اضافي مرتبط من الجنس القريب
الذي هو الجسم الذي يرتب اليه الماهية في الماهية
ولان الجسم جنس للافان بعيد يرتب اليه والجوهرية مرتبة واحدة
وجنس قريب للجوهرية وانما الجوهرية للافان لافان
بمرتبة مرتبة والجوهرية للافان لافان
لأن الجوهرية والجوهرية للافان لافان
واحدة وجنس قريب للجوهرية للافان لافان
الصديق واعلم ان الماهية ترتب الاضمار على ما لا يجب بكل
يكون ان يرتب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس
ولا تحت جنس كذا سبب عن قريب هذه المعنى مفصلة
قوله ولا احسن **قوله** لا احسن مطلقا ولا من وجه ولا لا
لجواز وجود تمام المشترك الذي هو الكلي بدون جزئه الذي هو جنس

قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية

قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية
قوله لا يفرق بين الماهية وبين الجوهرية

[illegible]

حقه حقه لا تخاف أن أخرجك من الدنيا لأنك قد تم المشرق بها
 ثانياً فصل الثاني من الزهد في عدم الخوف من المشرق
 والثمة ولكن لا تخاف من المشرق لأنك قد تم المشرق به
 وذلك لأن الله تعالى قد جعل المشرق في نفع
 آخر يدرك في المشرق وهو
 كذا وكذا
 كما أن المشرق قد تم المشرق به
 وفرداه من الجسم ثم يتأخر عنه بعد ذلك
 الشجر من الجسم المتأخر وهو المصدق
 على نفسه

منه

[illegible]

الم المشترك **قوله** المكان موجودا في النوع
 فيقال في العموم **قوله** على ما لم يتحقق
 لان لا يكون تمام المشترك موجودا
 لولا ان يكون تمام المشترك موجودا
 في تمام المشترك اتم منه لصدق على
 فيكون له فردان وانما تمام المشترك
 دون البنية فردا لنفسه بل في هذا النوع
 نقص واجبة بانافرة الكلام
 تمام المشترك منها وبين نوع ما من

[illegible]

مميزاً لها من جميع الماهيات ^{التي} لا يمكن أن يكون مشتركة بينهما ^{بما} وبين نوع ما سواها
أما وقد لا يكون أن يكون تمام المشترك بينهما لا خلاف القيد بل لابد
أن يكون بعضهم من تمام المشترك بينهما ^{فإن} تمام مشترك هو بعضه
وجزؤه وبذلك البعض ^{الذي} لا يمكن أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك وبين
نوع ما سواها له أو يكون مشتركة فإلا لا يكون مميزاً لتمام المشترك
من جميع الماهيات الباقية له فيكون فضلاً لجنس الماهية المشتركة
هو تمام المشترك من جميع الماهيات الباقية فيكون فضلاً للماهية
في الجملة والثاني أنه لا يكون مشتركة بين تمام المشترك وبين نوع
سواها له لا يجوز أن يكون تمام المشترك بين الماهية وذكر النوع
الباقية لتمام المشترك ^{واللأن} جانباً واحداً في القسم الأول لأن
ذلك النوع سواها للماهية التي فلا بد أن يكون بعضها من
تمام المشترك بينهما ^{كما} ^{أن} ^{بعضها} ^{من} ^{تمام} ^{المشترك} ^{بين} ^{التي} ^{لها} ^{بما} ^{بين} ^{نوع} ^{ما} ^{سواها} ^{له} ^{فإن} ^{لا} ^{يوجد}
تمام المشترك الأول في ذلك النوع لأن هذا النوع الذي هو ما زك
تمام المشترك سواها له فلو وجد فيه لكان عملاً عليه لأن الكلام
في الأجزاء المجزأة لا يكون سواها له هو فاندفع بذلك كون
تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل
أن بعض تمام المشترك ^{الذي} لا يمكن أن يكون مشتركاً

مكتوب في كتابه سنة ١٢٠٥ هـ في الآخرة أن عالم زمان بعضي منهم
 المشرك أن هناك ثمة مشرك بين المومنين والمؤمنين
 المذكورين بعد الفقد ولا يكون ذلك إلا في بعض
 ثمة مشرك بين المومنين والمؤمنين في بعض الأماكن
 والآثار وليس أن بعض الناس في بعض الأماكن
 لزم خلاف الفقد بل في بعض الأماكن في بعض
 الأدب بعد أن انقضى في هذا
 وهو لا يفي أن الحكم في هذا
 لا يفي إلا في بعض الأماكن

عليه لقوله ولا كان حب في كانه ماني
تمام للمشرك ماني لما يتبادر ان ذلك
الجزء موجود في ذلك الشيء كان مشركا
عنه وبين المصلحة وجوده فيها قطعاً فان
تمام المشرك فيها كان حب التبر والذم
يكن تمام للمشرك كان جزء منه فيها
تمام مشرك آخر بها وهو جزءه فثبت
المصلحة تمام لمشرك والذم الكلام في
جزء تمام للمشرك العلة وتلك حراً
الذم والذم ان يثبت المصلحة فيما
المقابل لها مشرك ثابت في الجزء المتبقي
منها

٩٧
 بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مابين اول الثاني يكون فصلا
 للجنس المشترك الثاني والاول لان يكون تمام المشترك
 بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو باراك تمام المشترك الثاني وهو
 خلاف المفروض كما عرفت وانما ان يكون بعضها من تمام المشترك
 فذلك تمام مشترك ثالث لا يحتمل ان يقال لم لا يجوز ان يكون
 هذا الثالث بعينه هو الاول بان يكون باراك الماهية نوعان متباينين
 ومباينين للماهية يشتركان في تمام مشترك بين الماهية
 وذلك النوع ولا يوجد ذلك تمام المشترك المذكور في النوع
 الاخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل نوع
 من النوعين واما من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل
 بين النوعين والذين هما اهل من واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل
 جنس وهذا النوع اهل من لا بد من له الا اذا عرفت انه لا يجوز
 ان يكون للماهية واحدة حيث ان لا يكون احد من اهل النوع الاخر ولا يثبت
 اهل من فلابد من كون هذا الدليل والتمسك بدليل اخر وهو ان يقال
 ان هذا النوع اهل من عدم التام عطف على فرد من فرد هذا
 جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما مابين
 الانواع الماهية اما فاما لا يكون مشتركا بينهما وبين نوع ما مابين
 كان مميزة لهما من جميع الماهيات وانما ان يكون مشتركا بينهما
 وبين فردا لكان لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن ان

لأنه مشترك

يكون مشتركة بين الماهية وبين نوع ما مابين اول الثاني يكون فصلا
 لاجزاءها فيكون الجزء متميزا للماهية من الماهيات التي كانت اهلها
 في هذا الجزء فيكون فصلا للماهية فان قلت ففصلها بين اهل الماهية
 في التخصيص وحده لان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزءا لجزء ما مابين
 ولا تم فيكون متميزا للماهية مما لا ينفك اهلها فيه فيكون فصلا لاهلها
 لا ينفك عن كون الجزء فصلا للماهية بميزة لاهلها في الجملة بل لا بد ان
 لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر **قول** او ينظر الى بعض تمام
 المشترك مثله **قول** انظر الى العادة ان يقال او ينظر الى
 تمام مشترك بآية بعض تمام المشترك **قول** وان لم يكن لها جنس
اقول وذلك بان يتركب الماهية مثلا من امرين متباينين
 فيكون كل واحد منهما فصلا لاهلها فاحصا راجعا للماهية والجنس الفصل
 ان يكون لبعدها جنس وبعضها فصلا او يكون كل واحد منهما فصلا وسواء في
 ذلك هذه الماهية **قول** الكلام في اجزاء المفردة **اقول** قد بينا
 في انه كيف بعد الجسيم الثمين لاجزاء المفردة مع كونها مركبة
قول لسان السؤال بان يشي الى **اقول** اذا سلم على الانسان
 بان يشي هو كان العلم ما يميزه في الجملة سواء ميزته من جميع ما
 عداه او من بعضه وسواء ميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فصح ان كل

الماهية بالاسم والصفة
 من اهل من متباينين او مشتركين
 او مشتركين فقط
 او مشتركين فقط

ان يكون تمام المشترك لا يبين تعدد بعضها وان
 وقع الكلام في تعدد الصف على سبيل التبعية
 فالسبب ان يستدل الانتهاء الى تمام
 المشترك لا الى بعض تمام المشترك
 كما فعله ابن رجب البوزدجاني
 وجب بان ذكرنا ليس كذلك
 بل لا بد من الاتفاق على الماهية
 وانما يجب ان يقال ان اذا كانا جنس متباينين
 انما يكونان مشتركين في اهلها
 فيكون ذلك الفصل مشترك لاهلها
 ان ليس لها جنس مشترك واما
 ما وازا للماهية فقط لان شي
 المركب من اهل متباينين
 وان يكون كل منهما متباين
 له

الموجودة الرتبة التي هي محققا ومقدرا **قوله** ولو قال لازم ما يمنع انفسه
 من النسبة **قوله** انما لم يقل النسبة ذلك لانه قسم الكثرة بالقياس
 الى مهيته افراده بنسبة اقسام احد ان يكون النسبة نفس
 تلك المهيته وانما يكون جزءا لها وانما يكون خارجا
 عنها فلما قسم جزء المهيته بالنسبة اليها الى اجزاء وحصل الاول
 ان يقسم الكثرة الى اجزاء عليها بالقياس اليها الى لازم ونولان فان
 ذلك هو مقتضى سوق كلامه **قوله** وهو الذي يكفره **قوله** لابد
 في الجزم من تقور النسبة قطعا فانما ان يقال المراد تقوره
 مع تقور لازم ومرة تقور النسبة بهما كاف في الجزم باللزوم
 وانما ان يقال تقورهما تقور النسبة والجزم **قوله**
 كتب في الزاوية **قوله** اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث
 يكوّن من جيبه زاويتان مساويتان وكل واحد
 منهما شتر قائمه وهما قائمتان هكذا **قوله** فانه اذا
 وقع بحيث يكوّن من كل زاويتين مختلفتان في العقير
 والكرر فالعقير شتر حادة والكرر شتر منفرج كما عرفت
 وانما المثلث وهو الذي يحيط به ثلثه خطوط مستقيمة هكذا
 وقد دل البرهان ان النسبة هي ان الزاوية المثلث التي

منه قوله انما لم يقل النسبة
 ذلك لانه قسم الكثرة بالقياس
 الى مهيته افراده بنسبة اقسام
 احد ان يكون النسبة نفس تلك
 المهيته وانما يكون جزءا لها
 وانما يكون خارجا عنها فلما
 قسم جزء المهيته بالنسبة اليها
 الى اجزاء وحصل الاول ان يقسم
 الكثرة الى اجزاء عليها بالقياس
 اليها الى لازم ونولان فان ذلك
 هو مقتضى سوق كلامه قوله
 وهو الذي يكفره قوله لابد
 في الجزم من تقور النسبة قطعا
 فانما ان يقال المراد تقوره مع
 تقور لازم ومرة تقور النسبة
 بهما كاف في الجزم باللزوم
 وانما ان يقال تقورهما تقور
 النسبة والجزم قوله كتب في
 الزاوية قوله اذا وقع خط
 مستقيم على مثلث بحيث يكوّن
 من جيبه زاويتان مساويتان
 وكل واحد منهما شتر قائم
 وهما قائمتان هكذا قوله
 فانه اذا وقع بحيث يكوّن من
 كل زاويتين مختلفتان في
 العقير والكرر فالعقير شتر
 حادة والكرر شتر منفرج كما
 عرفت وانما المثلث وهو الذي
 يحيط به ثلثه خطوط مستقيمة
 هكذا وقد دل البرهان ان النسبة
 هي ان الزاوية المثلث التي

في المثلث

في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين وفي الزاوية المثلث التي في
 المثلثين لازم لمهيته المثلث مساوية في المثلث او في الخارج لكن
 جزم العقل باللزوم بهما لا يحصل بمجرد تقور المثلث وتقورت
 الزاوية للقائمين بل لا بد منها كمن برهان هندسي **قوله** علم
قوله حاصلات التقسيم الى البين وغير البين ما ذكره ليس
 كما صرح به ان المبدا دون كلامهم ان لازم المهيته منحصر فيها وفي
 زعم ان مقتضى الجزم لا لا انفصال القيقايات بما عرفت
 ان لازم المهيته اذا لم يكن تقوره كافيا في الجزم باللزوم بهما
 وجب ان يتوقف الجزم على امر غير تقورها ولا يجب ان
 يكون ذلك الامر المتوقف عليه هو الوسط لجواز ان يكون شيء
 آخر كالحسن والخوانة وتوضيح ان المحاجة الى الوسط بالمعنى المذكور
 يكون قضية نفعية والآخر كغير تقور لانه في الجزم به يكون قضية اوتية
 فحاشا ان يقال ان تقور بين المهيته ولازمهما اما جابر اولي وانما نظر
 في ذلك انه يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوتيا بل يكون برهانيا غير
 لاوتيا كما قد استدل بالجزم والتمس في ان اراد صلازم المهيته في البين
 وغيره وجب ان لا يعتد في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط

من زعم في الجواب من ان النظر المذكور ان مراد القدم
 لازم المهيته لانهم بينوا ان لازم المهيته منحصر فيها وفي
 مقتضى الجزم لا لا انفصال القيقايات بما عرفت
 ان لازم المهيته اذا لم يكن تقوره كافيا في الجزم باللزوم بهما
 وجب ان يتوقف الجزم على امر غير تقورها ولا يجب ان
 يكون ذلك الامر المتوقف عليه هو الوسط لجواز ان يكون شيء
 آخر كالحسن والخوانة وتوضيح ان المحاجة الى الوسط بالمعنى المذكور
 يكون قضية نفعية والآخر كغير تقور لانه في الجزم به يكون قضية اوتية
 فحاشا ان يقال ان تقور بين المهيته ولازمهما اما جابر اولي وانما نظر
 في ذلك انه يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوتيا بل يكون برهانيا غير
 لاوتيا كما قد استدل بالجزم والتمس في ان اراد صلازم المهيته في البين
 وغيره وجب ان لا يعتد في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط

والانفصال الحقيقي هو الذي ان يكون الثاني
 في الصدق والكذب من كوا العددا اما
 لزوم وانما قد

اقسام فاللزام اذا قسم الى خاصته وخصوص عام فالقسمان هما اللان
 التزم هو خاصته واللزام هو مخصص عام والمفارقة اذا قسم اليها
 كان القسمان المفارقة التزم هو خاصته والمفارقة التزم هو مخصص
 عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقع قسمين للان غير
 الى قسمين والعرض العام اللذين وقع قسمين للمفارقة
 فالقسمان الكلي الخارج الربعة على مقدر تقسيمه ومن الادعية
 في القسمين وجب عليه ان يقسمه اولاً الى الخاصته والوجه
 العام ثم يقسم كل واحد منهما الى لزام والمفارقة فيظهر
 انهما الكلي في خمسة اقسام وقد يعجز المرء بان للان
 انقسم الى الخاصته والعرض العام باعتبار الاختصاص بما فيه
 وعدم الاختصاص بهما والمفارقة انقسم اليها بهذا لا قدر
 فليكن ان مفهوم الخاصته في لزام والمفارقة ما يتحقق بمائة
 واحدة والى مفهوم العرض العام فيها ما لا يتحقق بها بل
 يعجزها فغيرها فقد رجع بمحصل الاقسام الى الربعة الى معينين
 مطلقين يوجد كل منهما في لزام والمفارقة فخصر الكلي
 الخارج منحصراً فيهما فاني لو حفظ على التقسيم كان الاقسام
 الربعة فاني لو حفظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين

لما في
 انقسم المقدر الخاص الى لزام والعرض
 اولاً ثم يفرق منها الى الخاصته والعرض
 محقق

فان

فان شاع نظر الى الظاهر لم يجد مخرجاً من التعقيل والمقيد كما نظر الى
 زبدة الاقسام في المال فلهذا الكثرة في تقسيم الاختصاص
 في الخاصة قوله في مباحث الكلي والخارج قوله انما لا يلزم منها
 على سبيل الحقيقة اذ قد سبق الى ليس لاصحاب هذا الحق
 عرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات
 لكنه لصور مفهومية انما الحقيقة التزم مفراً للاضاح في الاستدلال
 وبين النسبة بين مفهومية تقسيمه للتعبير وبقايتين النسبة
 بينهما بين الجزئيات والاضاح في التقدير قوله انما لا
 يكون متبع الوجود في الخارج او يمكن الوجودية قوله انما لا
 هو الامكان العام مقيداً بجانب الوجود فيبقى بل المتبع كما
 ذكره وبينه وان الواجب كما سنذكره انما قوله الاول كالم
 فلا يتجرب ان يقال ان اراد بالامكان الامكان العام كان متبعاً
 للمتع لا متبعاً له وان اراد الامكان الخاص فلا يتبع
 كونه الواجب والى اصل ان الحق اما معدوم في الخارج وهو
 قسمان متبع الوجود فيه او ممكن الوجود فيه وانما موجود ومعدوم
 الافراد وهو القسمان وان موجود مقيد الافراد وهو القسم
 قسمين فانخصر اقسام الكلي في قوله كالكلوب السبارة

لان انما يكون افراده متمايزة لا كالكواكب السبارة
 او متميزة كالفقاعات في الماء عند دفقها
 في الماء

فان

فان شاع نظر الى الظاهر لم يجد مخرجاً من التعقيل والمقيد كما نظر الى زبدة الاقسام في المال فلهذا الكثرة في تقسيم الاختصاص في الخاصة قوله في مباحث الكلي والخارج قوله انما لا يلزم منها على سبيل الحقيقة اذ قد سبق الى ليس لاصحاب هذا الحق عرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات لكنه لصور مفهومية انما الحقيقة التزم مفراً للاضاح في الاستدلال وبين النسبة بين مفهومية تقسيمه للتعبير وبقايتين النسبة بينهما بين الجزئيات والاضاح في التقدير قوله انما لا يكون متبع الوجود في الخارج او يمكن الوجودية قوله انما لا هو الامكان العام مقيداً بجانب الوجود فيبقى بل المتبع كما ذكره وبينه وان الواجب كما سنذكره انما قوله الاول كالم فلا يتجرب ان يقال ان اراد بالامكان الامكان العام كان متبعاً للمتع لا متبعاً له وان اراد الامكان الخاص فلا يتبع كونه الواجب والى اصل ان الحق اما معدوم في الخارج وهو قسمان متبع الوجود فيه او ممكن الوجود فيه وانما موجود ومعدوم الافراد وهو القسمان وان موجود مقيد الافراد وهو القسم قسمين فانخصر اقسام الكلي في قوله كالكلوب السبارة

كل منهما على جميع افراد الاخرى فان صدق عليه الآخر وصدق على ذلك
 الصدق المجتزئ في العموم مطلق ومن وجه قولنا **اولا** ان السبب
اول ان الكليتين يتحقق فيهما النسب الرابع على معنى انه لو وجد
 كليتان محصورتان بينهما تباين وكليتان اخريان بينهما تساوي
 فقد تحقق في الكليتين مطلق الاقسام الاربعه وهما التماثل والاختلاف
 والاشتمال والاشتمال على الذات والاشتمال على الاخر
 فلا يوجد فيهما الا الصفتان فقط وفي الجزئين الاسم واحد فلو
 وهما العموم والخصوص مطلق ان كان الجزئ جزئاً لآخر
 قال المفهومون متساويان الى آخره التفسير لربما يتوهم
 جريان جميع هذه الاقسام الاربعه في كل واحد من الاقسام الخمسة
 فكل من الكليتين علم ان ليس حال الصفتين الاخرين
 كذا كذا ولا لكان التحقيق لغوا فان قلت قد علمتم ذلك
 عدم جريان النسب الرابع فيهما لكن لم يعلم ما اذا فيها من تلك
 النسب قلت يعلم ذلك بالمقاييس بما مر من البيان
 يا ذنق التفات على ان المقصود الاصل معرفة احوال النسب
 الكلمات بعضها مع بعض **قوله** فلا يراها لا يكون الا متباينين
اقول فان قلت هذا الصفا حرك وهذا الكلام جزئيات
 مستحدتان فلا يكونان متباينين قلت اذا كان المتساويين
 بعد الصفا حرك زيداً مثلاً وبعد الكلام عرواً مثلاً فذلك

ان كان لا يجرى بعد التوهم لضعف من قوة
 وان كان الضعف في اقسامه لا يغير
 جريان الاقسام في كل من التوهم
 المقيد لا يلزم الوجوب والاطلاق
 التوهم اقوة لانها في كل من
 التفرقات الاربعه المتباينة
 في متناقضه والملازمة المستفاده من قوله
 ولا لكان التحقيق لغوا ثم لم لا يكونان
 يكون التحقيق للثبوت على ان الاقسام
 الاربعه كلها متباينة في النسب المعقولة
 بينهما داود

جزئيات

جزئيات متباينين وان كان المتساويين بها زيداً مثلاً فليس هناك الا
 جزئ حقيق واحد وهو ذات زيد لكنه اجزئ معاً تارة الصفا في باقية
 واخر الصفا في باقية تارة زيد الكسب بعد الجزئ الحقيق بعداً حقيقاً
 ولم يتغير شيئاً حقيقاً كما هو المتبادر من العبارة بل هناك
 لعدد وتماثل كسب الاختبارات والكلام في الجزئيتين المتباينتين
 تغيراً حقيقاً كما هو المتبادر من العبارة لا في جزئ حقيق واحد
 لداختبارات مستقلة فلو عد جزئ واحد كسب الجمادات
 والاختبارات جزئيات مستقلة لزم ان يكون الجزئ الحقيق
 كلياً قائماً اذا اشترتا الحدين بهذا الكتاب وهذا الصفا حرك
 وهذا الطويل وهذا الصفا حركاً هناك على هذا التعديل جزئيات
 مستقلة يصدق كل واحد منها على ما عدان من الجزئيات المتكثرة
 فلا يكونان لغوا من فرض التزامك بين كثرين فيكون كلياً قطعاً
 وامثال هذه التساويات كجملات فاسدة يتعطل بها عند
 العاقله ويقطع بها عند الخلق لغوا بالثبوت من مشهور
 الفتن ومن سيات اعمال **قوله** ولا لكان بعض الاقسام
 ليس بلاناطق فيكون بعض الاقسام باطلاً **اقول** او رد عليه
 ان صدق بعض الاقسام ليس بلاناطق لا يستلزم صدق
 المعدول له المحل الموصوف بالصفة فلو رد
 عليه فيجب الاستدراك او لا داود

الشخص الذي يكون بعضاً لاجلها عندهم
 في علم ان كلام المتكلم على ان تعقيل النسب وتبين
 متبوع وان في وعد استلزام ان يثبت
 المعدول له المحل الموصوف بالصفة فلو رد
 عليه فيجب الاستدراك او لا داود

بعض الناس انما علقوا كمالهم في من ان استلزم المعدولة الجمل
 ان من الوجبة المحقة الجمل لا تترق صدق ذلك ليس زيد بل انما
 لا يستلزم صدق قولك زيد كالب لوز ان يكون زيد معدودا فلما
 يكون كائنا ولا كائنا والرس في ذلك ان الذي يستلزم
 صدق المعدولة فلا يصدق الموجبة المتعديين انما هو الجمل
 وجود الحكم عليه ضرورة ان نبوت مفهوم وجود او عدم شيء
 يستلزم وجود ذلك الشيء فان قلت اذا كان الموضوع موجودا
 فالتلزم المعدولة والموجبة المحقة تلازم كماله في والى ل
 فيما نحن فيه ذلك لان التلزم صادق على موجوداته محقة
 كالصدق ونزه قلت ذلك لا يوجب نفع اذ ليس الكلام
 في خصوص هذا المثال بل في نفي التلزم وبين مطلق فاذا لم يصدق
 نفيها على شيء اصلا فذلك لا يتم البرهان قطعا كنعين
 ان شيء والممكن العام فاذا ان شيء والممكن العام لما وجب صدقها
 على كل مفهوم يجب نفي الامر ان صدق صدق لا شيء ولا يمكن
 كجبرها على مفهوم من المفردات فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء
 لا يمكن لصدق نقيضه وهو بعض لا شيء ليس بلا يمكن فيكون
 لا شيء ممكن ان لا يتم المنع المذكور فان قلت مفهوم الممكن
 نقيض المفهوم لا يمكن فاذا لم يصدق احداهما على شيء وجب

هذا لا يثبت الا لو كان له في بعض
 وجهه ان لا يثبت في بعض وجهه
 وجهه ان لا يثبت في بعض وجهه

ان يصدق

ان يصدق عليه الاخر فيجب صدق التلزم المعدولة صدق الموجبة المحقة في التلزم
 فان اورد عليه المنع كان من كماله في بعض وجهه
 المفردات من نفي صدق اذا اقر في الفقرة كذا منقروني من
 غير اعتبار صدقها على شيء وانما اذا اقر صدقها على شيء حصل هناك
 قتيان موجب ان احدها معدولة والاخر محصلة كقولك زيد ممكن
 وزيد لا يمكن فلا تلتزم نفي برهان لان نفي صدق الممكن على شيء
 سلب صدق عليه لا صدق ممكن الموجبة المحقة ولا نفي صدق لا يمكن على شيء صدق عليه لا صدق عليه
 جواز ان يصدق على ذات واحدة من المفردات المعدولة ليكون هو لقيضه
 اجتر صدقها على شيء اذ مرجع التلزم وراي موجبين كليتين
 واطراف القضايا اجتر فيها الصدق على ذات الموضوع فان
 قلت كل ان ناطق وكل ناطق انسان فقد اوجرت
 صدقها على اورد هما وكذا كالم اذا قلت كل لان ناطق
 وقد اوجرت صدق لانا طاق على ذات لان ناطق فان اخذت
 لقيضه برهان الا اعتبار كافي هو سلب صدق لانا طاق عليه
 وهو من قولنا بعض لان ناطق في ليس لانا طاق لا صدق لانا
 عليه لان الناطق نقيض لانا طاق في حالة الافراد من غير اعتبار
 الصدق على شيء لافي حالة اعتبار صدق عليه فقد اشتبهت
 نقيضه باعتبار الصدق بل نقيضه لانا اعتباره فوضعت احدها
 في حالة الا واوردها اعتبار الصدق

جواب لقيضه فان اخذ لقيضه

جواب لقيضه فان اخذ لقيضه

بكنس النقيض في الاستدلال بل استدلال بما صح المتكبر عند
 البقاء وانه فذلك هذا بيان بما لم يتبين بعد فوجه ان العكس المذكور
 قريب من الواقع فكيفه اذ في **قولنا** في **قولنا** جيب ان
 المتكبر لو كان نقيض الاثم مطلقا اخضع من نقيض الاضطرار وما جعله
 جزء من الدليل هو تغيره وتغير المتكبر لا غير فهو با حقيقه استدلال
 بنوثة المتكبر بنوثة المتكبر واما بعد استدلاله بنوثة
 الحد ولا يخفى عليك ان المقصود بتقصيد المتكبر الى جزء من
 ليستدل على كل واحد منهما على حده فانه ان جعل نقيضا له
 ويقال ان بصدقه نقيض الاضطرار على كل ما صدق عليه نقيض الاثم
 من غير عكس فيقول الكلام في جعل النقيض لجزء من الدليل
 صورة **قولنا** واما قيد الثاني **قولنا** حاصله انه لو اطلق الثاني
 واما قال صورة لان الام حقيقة في الغليل يبرز في التفسير والارجح
 ولم يقيد بالكلية لم يلزم من بنوثة الثاني بنى نقيض ارمي
 بهما عموم من وجه بنوثة المتكبر وهو ان ليس بين ذلك
 النقيضين عموم اصلا لا مطلقا ولا من وجه لاحتمال ان يكون
 ذلك الثاني ثابت بينهما شيئا جزئيا وانه كما في عموم
 من وجه لانه احد فرديه **قولنا** في **قولنا** في **قولنا** لان المتكبر
 استغناء لزم عموم ونوثة عموم في محلي واحد لا ينافي استغناء

لانه بعد العرف انما الاول آه
 ووجه

حاصله لو لم يقيد بالكلية لم يعلم ان النقيض
 ارمي بالثاني لانه يقطع الثاني ففان
 لا احد ان يكون له احد الاضطرار
 النقيضين لزم فانه لا ينافي في عموم

اللاثم لكونه

اللاثم لكونه لا يثبت العموم في محلي آخر فلا يكون العموم لازما
 للنقيضين المذكورين مطلقا **قولنا** او نقول **قولنا** في **قولنا** ان دور بنوثة
 بين نقيضيهما وهو من وجه كلفه فاذا اورد منك سلب كان رفعه
 لا كجواب الحق فيكون سلبه جزئية وصحة فيما لا ينافي صدق الوجه
 الجزئية **قولنا** في **قولنا** لا يقال يلزم من ذلك ان لا يخفى النسيبة
 بين المتكبرات في الاربع لانه نقول المبانيه الجزئية متحققة في
 المبانيه الكلية والعموم من وجه في ذاقيل النسيبة هناك هي المبانيه
 الجزئية كما في حاصره ان النسيبة في بعض الصور مبانيه كلية وفي
 بعض احرار عموم من وجه فلم يوجد لكشفا في بنوثة نسيبة من رتبة عن
 الاربع **قولنا** فلان قيد فقط القول لا طائل من تحتها **قولنا** احببته
 بان من كلام المقف ان احد المتكبرين يصدق مع نقيض الآخر
 فقط لا يصدق مع عيني الآخر فيصدق اصل المتكبرين مع
 نقيض الآخر ظهور صدق احد النقيضين بدون نقيض الآخر
 ولعدم صدق احد المتكبرين مع عيني الآخر ظهور صدق النقيضين
 مع عيني الآخر فمجموع كلام المقف ظهر صدق كل من نقيض
 المتكبرين بدون الآخر فثبت فقط لا يثبت وليس معناه ان
 المتكبرين يصدق مع نقيض الاول والا لكان في
 كالقول مثلا

الاثم لكونه
 ارمي بالثاني

الاثم لكونه
 ارمي بالثاني

الاثم لكونه
 ارمي بالثاني

وهو العكس وان يقال لانه لا يلزم من عدم النقيض
 ان بين النقيضين الذي بينهما عموم
 مطلق شيئا جزئيا معناه
 ليس كذلك

لا خالي من الفائدة فقط لا يجوز عليك ان هذا الوجه وان كان
 وحقا مع المطر اذا علم ان فيه فقط منقلا الى ما تقدم به
 من صدق كل واحد من المتباينين مع تحقيق الآخر الا ان يترك
 لفظ الكل مع كونه مقيدا للجنس المقصود اذ هذه ظاهرة وعدل
 الى هذا القيد الموجب الى تحقيق النظر ومحل اللقط على خلاف
 المتبادر كلف لكن الخلل في متعلق بالعبارة دون المتعلق
قوله وانت تعلم انه **اقول** احب من ذلك باق في قولهم
 ونقيضا المتباينين متباينين متباينين ان النسبة بين
 اثنين المتحققين من المتباينين الجزئية مجردة عن خصوصية كل واحد من
 فرديهما اذ المتباينين المتباينين من وجه اذ لو كان المتباينين الجزئية
 بينهما في جميع العصور في ضمن احد الخصوميتين كان المتباينين المتباينين
 كانت النسبة بينهما مركبة من الخصومة لادخال ان النسبة
 بين القوي واللاقي وبني الحيوان والاسبق هو المتباينين
 الجزئية مع شوية هناك قطعا بل يقال ان النسبة بين
 الاوليتين من المتباينين المتباينين وبني الاخرين من العموم من وجه
 ويعلم من ذلك ان ثبوت المتباينين الجزئية في المتحققين ولا شك
 ان المراد بهذا المعنى لا يتم الا بان يثبت قد لا يصدق في اصلا

المرجود عن خصوصية كل واحد من فرديهما

والمراد

وقد يصدق ان فلا يكون المتباينين الجزئية بينهما مقيدا لخصوص المتباينين المتباينين
 في جميع العصور ولا يخصص العموم من وجه في جميعا بل يثبت في بعضهما
 في ضمن المتباينة المتباينة وفي بعضهما في ضمن العموم من وجه في نسبة
 بين نقيض المتباينين من المتباينين الجزئية مجردة عن خصوصية كل
 فرد من فرديه وهو المطر وهذا الكلام لا يستلزم فيه قبلي ان المتباينين
 بين ان نقيض الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد سببا بيان
 في بعض العصور متباينين كلياً وظان بينهما فيكون عموم من وجه
 كالاتيحيات ولا يبين فاذا فهم ذلك الى ما ذكره في تحقيق
 المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع تحقيق الآخر
 فانما جاز فيها فهم طريق النسبة بينهما المتباينين الجزئية مجردة
 من خصوصية كل فرد من فرديه او نقول لغير اولئك يكون
 النسبة بينهما من العموم من وجه لان الوهم متباينين الى ان
 النسبة بين المتحققين من العموم من وجه اليه قبل في
 نقيض حيث قسم اليه لعموم مطلق ولم يتعرض للنسبة
 بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في تحقيق المتباينين ليعين
 لان نقيضيهما ان لم يصدق اصلا في شئ نقيض الا في
 الاصح لان بينهما متباينة كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه

المراد ان بين الامرين عموم من وجه

المراد ان بين الامرين عموم من وجه

المراد ان بين الامرين عموم من وجه

المراد ان بين الامرين عموم من وجه

فروقه صدق كل واحد من البين مع ليقض الآخر واما ما كان
 فلا يلزم ان السمت اهل النسبة بينهما وهو يصدق بينهما **فقط** فاما
 الحق الحقيق وهو لا يراه الحق الاضاه في **أول** فان قلت المتبادر
 مما ذكره ان الحق الضاهل معناه مختلفان احدهما حقيق والآخر
 اضاهل في نفس الجمله وفيه شبه لان الامتياز بين معنى
 الجزئ وكون احدهما حقيقا والاخر اضاهلا امر متوقف على ثبوت
 والله الحق فليس يظهر له معناه متمايزان لانهما في ذاته
 المتقدم القدر سماه ههنا كمال حقيقا هو الصالح للفرض الاكبر
 بين كبرين ولا شك انه المرئى للعقل في الشيء الاتاهل ليس لما
 كبرين فان اراد بالحق الاضاه هذا المعنى فليس الحق اذن معناه
 وان اراد به معنى اخر فلم يثبت قلت اراد به معنى اخر وقد
 يثبت بقوله وهو الاثم من شيء ومعناه انه الذي يندرج تحته
 شيء اخر ولا يخفى بالاندرج ما يكون بحر الفرض حتى يرجع الى
 المعنى الاول بعينه بل ما يكون بحسب ليقض الامر فالحق الحقيق
 ما صالح لان يندرج تحته شيء اخر بحسب فرض العقل سواء كان
 الاندرج في نفس الامر او لا والحق الاضاه ما اندرج تحته شيء
 آخر في نفس الامر فيكون احص من الحق الحقيق مطلقا بوجهين

وانما قال المتبادر لا يتصل ان يحل على ان يكون
 معنويا واحدا يستلزم مقابلة في
 الجزئ الحقيق حقيقا وباندرج المرئى
 لا يصدق به شيء الا بالحقس الا كبرين
 اضاهلا في نفسه

الاول

الاول ان الحق الحقيق قد يكون اندرج تحته شيء كما في الحقائق الفرضية
 ولا يتصور ذلك في الاضاه في الشيء ان الحق الحقيق ربما يكون
 اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لادامتها ولا خارجا ولا بد
 في الحق الاضاه من الاندرج بالفعل والماضي به الحق بالاندرج
 لان الاضاه فيها ظاهر من الاضاه في المعنى الاول الذي هو الحق
 كونه مقابلا للجزئ الحقيق على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كبرين
 بين كبرين قد ينشئ في كونها اضاهية وان كان متعلقا متوقفا
 على تعقل الغير ان تعقل المعنى من فرض الاشتراك بين كبرين
 متوقف على تعقل العبر مع انه ليس اضاهيا لان حقيقة لا يتوقف
 على تحقق الغير وحيث يكون سميته بالحق ظاهره وعلى هذا
 فانما يكون الحق الاضاه ما اندرج تحت شيء كما في الحق الاضاه ما امكن
 الاضاه ما امكن اندراج تحت شيء كما في الحق الاضاه ما امكن
 اندراج شيء تحته ويكون ايضا احص من الحق الحقيق كمن يوجد
 ولا يخفى ان يقبل الجزئ الاضاه ما امكن فرض اندراج تحت شيء
 آخر حتى يلزم ان الحق الاضاه ما امكن فرض اندراج تحت شيء اخر
 تحته فيرجع الى المعنى الحقيق كما مر وان لم يمتنع تغير الجزئ
 الاضاه بما ذكرناه لانه لا يتصل للغير انه جزء من الاضاه لان

وهو اندراج تحت الشيء بحسب نفس الامر ولا
 لا يتصور ذلك في الاضاه في الشيء ان الحق الحقيق ربما يكون
 اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لادامتها ولا خارجا ولا بد
 في الحق الاضاه من الاندرج بالفعل والماضي به الحق بالاندرج
 لان الاضاه فيها ظاهر من الاضاه في المعنى الاول الذي هو الحق
 كونه مقابلا للجزئ الحقيق على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كبرين
 بين كبرين قد ينشئ في كونها اضاهية وان كان متعلقا متوقفا
 على تعقل الغير ان تعقل المعنى من فرض الاشتراك بين كبرين
 متوقف على تعقل العبر مع انه ليس اضاهيا لان حقيقة لا يتوقف
 على تحقق الغير وحيث يكون سميته بالحق ظاهره وعلى هذا
 فانما يكون الحق الاضاه ما اندرج تحت شيء كما في الحق الاضاه ما امكن

الجزئ الاضاه في الشيء
 الاضاه في الشيء
 كما مر ان ذلك
 لا بد

فقد مر في الاضاه بما ذكرناه
 بما لا يضر به العرف ولا يلزم منه تغير الحق
 بما يخالف العرف والحدود

في تعريف الشيء وهو عدم تعريفه بالشيء الذي لا يمتنع ان يكون

مع امكان فرض الامتناع فاما على سبيل ذلك ان الحق ان الشيء لا يمكن
مفهومه ان احد الحقيقة يعقل مفهوم الجزئية الحقيقة يعقل لعدم
المتعلق بالذات والامر
والملكه وليس في ذلك تعقل على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا
كما في الجزئية الحقيقة يعقل ما عرفت وانما اضافته تعقل الجزئية
الاضافة تعقل التعريف وانما الجاهل بين التعريف في السبيل
ما بين الجزئية فالجواب في اضافته احصى من الحقيقة كما هو الجزئية
الاضافة في اتم من الحقيقة كما سبقت اننا استعملنا في تعريف التعريف
الجزئية الاضافة لظلال الجزئية الاضافة والحق الاضافة متعلقا
لان معنى الجزئية الاضافة في الحاصل ومعنى الحق الاضافة العام

وهو ان يضع هذه السبيل عند تعريفه كسبيل
الحق الحقيق ليعرف به الحق الاضافة
ان كل شيء اضافته فهو حقيقة ذاته

اقول

وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئية الاضافة هو المنع
منه وهذا هو معنى الحق يعقل ومعنى الحق الاضافة والجزئية الاضافة
معنى واحد وكذا الحق العام والحق الاضافة معنى واحد ولا شك
ان الخاص والعام متضادان مشهوران كالاب والابن وان
الخصوص والعموم متضادان حقيقان كاللاية والنية والمتضادان
الاجتهاد الاهما معنى فلا يجوز ان يترك احداهما في تعريف الآخر وان
كان تعقله بطل تعقله ضرورة تعقل المعرفة واحرازه مقدم على
تعقل المعرفة فان قلت المذكور في تعريف الجزئية الاضافة

هو المنع من تعريفه بغيره هو المعنى العام
بمعنى خاص صح

العام

هو الامتناع العام الذي يمنع الحق الاضافة من تعريفه بغيره وكذا الحق
في تعريفه لا يمتنع تعقل الامتناع يتوقف على تعقل العام الذي
هو المتضايف مع ان المقصود بالامتناع والخاص منها هو العام
الذي هو الاول بطريق التسليم والله في طريقه السبيل
والخاص لا معنى للتعريف والزيادة في العموم والخصوص كمن
على هذا يلزم تعريف الجزئية الاضافة في الجاهل الذي هو بمعنى ما يلزم
تعريف الشيء بنفسه وبمعنى آخر معناه على الاول يلزم تعريفه بالحق
الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فليزم تعريف الشيء
بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على تعقل الخاص فليقل
في التعريف من وجهين احدهما تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف
على معرفته والثاني تعريفه بمضاديه او بما يتوقف على معرفته
ولا شك ان العمل الاول اقرب من الثاني فالاول ان لا يتوقف
على الثاني وحده والى يلزم ان لا يكون تعريفه بالخاص من شيء
كما ذكره الشيخ في صحيحه لاشتراكه في العمل الاول قطعاً هذا وقد
قيل في جواب السؤال الثاني المتعلق بذكر المتضايفين معناه ان الخاص
والعام في تعريف شيء واحد وهو الجزئية الاضافة ولا يجوز ذلك
وليس ينبغي لان هذا العمل ان لا يكون مع الجزئية الاضافة
هو الخاص ومعنى الحق الاضافة هو العام كما ذكره الشيخ في

الركبان في كلامه ذلك العمل وهو الاختصار
على بيان في وجهين الفصل مع ان الاول لا
اول بالبيان لكونه اقرب من الثاني
يلزم ان لا يكون العمل

من ذلك الجواب لا يقع الا على الثاني

في قوله لا يقع الا على الثاني

والجواب ان قصد التعريف هنا هو تعريف الجنس لا تعريف النوع
فان قصد التعريف هنا هو تعريف الجنس لا تعريف النوع
والمعنى لا يمتنع ان يكون الجنس هو المقصود
ان يقال ان التعريف هو تعريف الجنس لا تعريف النوع
والجواب لا يقع الا على الثاني

فانظر واوردت زيادة كما عرفت وان لم يسم في الجواب هو ذلك
لما ذكره ومنهم من قال لم يرد المقدم بما ذكره تعريف الجنس الاضافي
بل ارادوا كل من احكامه يمكن ان يستفاد منه تعريف
منه في الاشياء لان معنى الا ان المقام يدل على قصد التعريف
طاهر **قوله** وقد استوفى الواجب الوجود **قوله** لا يرد انما
المقصد لا يمتنع فانه كما مر واجب من هذه النقص
بان مناه الكيفية والجزئية هو الواجب في كل واحد من
من شأن الموجودات التي هو الواجب الوجود لانه ان
يحصل في النوع فيتعرف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجه
كلية مستفاد في شخصه وورد بان معنى الجنس هو ما كان بحيث
لحصوله في ذاته في ذاته او في ذاته في ذاته
اولا يمتنع ان لم يردوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف
على الحصول بالفعل في النوع ولا على احكام حصوله فيه والجزئية
الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب تمام كما لا يخفى والله اعلم
الحصول في النوع هو كونه ذاته لاداته على وجه يعرض له الجزئية
قوله فانه يمتنع ان يكون كلية **قوله** قد ظهر مما ذكره ان
بين الجزئيتين واما ذكرت النسبة بين الكليتين واما النسبة

انما هو الذي لا يمتنع ذلك الفصل لا وجهه
الجبب من هذا ما مر

انما هو الذي لا يمتنع ذلك الفصل لا وجهه
الجبب من هذا ما مر

بين الجزئية

من ذلك الجواب لا يقع الا على الثاني

بين الجزئية والجزئية من كل واحد من الكليتين فالجانب واما النسبة بين الجزئية
الاضائية وبين كل واحد منهما فالعوم من وجه احدى الجزئيتين الاضافيتين
على الجزئية الحقيقة بوجهها وصدقها بدونها في المقصودات الشاملة كما في
ولقد وقع في الجزئية والكلية على الكليات المستوفى **قوله** لا يمتنع
انما هو انظر الى حقيقة **قوله** نوعيته هذا النوع لانه
بينه وبين افراده فليس يعبر فيها الا حقيقة افراده ومنه ما
الحق وحقيقته في تلك الافراد فلا الكسرة بالحقيقة واما
النوع الاخر اخص الاضافة فلا بد من نوعيته من انما هو
نوع آخر تحت جنس فيكون مضافا اليه ويكون ذلك
ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين الماهيتين المختلفتين
في الحقيقة ومعتقلا على عليها وعلى غيرهما الجنس في جواب ما هو
فلا شك ان كل واحد من تلك الماهيتين المندرجتين
تحت موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرهما الجنس في جواب ما هو
وهذه الحقيقة ثابتة لهما بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه
كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحت
من الماهيات التي هي من النوع والنوع المندرج
تحت متصا ليقال له كلاب والابن **قوله** لانه جنس الكلية

الجنس الذي لا يمتنع ذلك الفصل لا وجهه
الجبب من هذا ما مر

والاكتفاء في الحقيقة المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امرزاد مطلق
 افراده فلا يكون نوعا حقيقيا بل ينفكا هذا مختلف فبعين ان يكون
 الحق في تمام المراتبة المشتركة لا المحققة فيكون حجتا وقد فرضناه
 نوعا حقيقيا وانما محال ولو صححه ان الالف في لما كان تمام مرتبة
 كل فرد من افراده فلو فرضنا ان الحيوان مثلا لذلك الربيب
 ان يكون الحيوان تمام مرتبة كل فرد من افراد الالف في فليس
 ان يكون لكل فرد ما يشان فمختلفة كل واحد منهما تمام المراتبة
 المحققة به وذلك محال لان تمام مرتبة شيى واحد لا يقود
 فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزء لاخر لم يكن شيى منهما تمام
 مرتبة كل جزء منهما وان كانت احدهما جزء لاخر لم يكن المراتبة تمام
 المراتبة وح ان كان الحيوان ووجه تمام المراتبة كان الالف في المشتمل
 على الحيوان والزيادة فيها لا تستلزم على امر كل راد على مرتبة
 افراده وان كان الالف في وحده تمام المراتبة المحققة لم يكن
 الحيوان الا تمام المراتبة المشتركة فيكون حجتا وقد فرضناه نوعا
 حقيقيا وهو فظهر ان النوع الحقيقى لا يكون فوق نوع حقيقى ولا محققة
 واما النوع الحقيقى بالحق الى الاضافة في يجوز ان يكون كونه
 كالالف في تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع

لا بد ان يكون تمام مرتبة المراتبة بالحق
 الى شيى آخر والافضل انه حقيقى
 الى شيى آخر

الافضل

في الحقيقة المشتمل عليه مع
 زيادة مشتملا على امرزاد مطلق

الافضل في النوع الحقيقى والافضل في النوع الحقيقى لا يكون فوق
 شيى منها لما تروكز اليه ان يكون النوع الحقيقى تحت نوع محال
 من لزوم حجية النوع الحقيقى او محققة وان كل واحد من النوع الحقيقى
 لا يقع على ما سب في النوع الحقيقى محققة الى النوع الحقيقى
 لا يكون الا مفردة ومقابلة الى النوع الاضافة ان مفردة وانما على
 والافضل في حقيقى الى الحقيقة ان مفردة ان لم يكن كونه نوع حقيقى
 الى النوع الحقيقى وانما محال كونه نوع حقيقى وانما محال كونه نوع حقيقى
 مستغنى عن كونه الى المراتبة الى النوع الحقيقى كونه نوع حقيقى
 الى الاضافة في المراتبة الى النوع الحقيقى كونه نوع حقيقى
 وان لم يكن واقعا في المراتبة نظرا الى ان الافراد باقيا عديم
 المراتبة وفيه ملاحظة المراتبة عددا كما ان في غيره ملاحظة المراتبة
 وجودا **قول** ان فلان الجوز حقيقى **قول** هذا المثال المسمى
 بشيى اصحا ان العقول العشرة متفقه بالحقيقة وانما ان
 الجوز حقيقى لها **قول** كذا لك الاجسام قد ترتب متفقه
اختر في ملاحظة المراتبة في الاجسام كما لا يجب كما لا
 يجب في النوع الحقيقى كونه نوع اضافة لا نوع فوه ولا كونه
 فيكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة المراتبة كذا لك يكون
 جنس لاجنسى فوه ولا كونه فيكون مفردة ليس واقعا في سلسلة
 المراتبة فمثل هذا ينفر ان لا يعيد من المراتبة المراتبة ويجعل
 الالف في يكون فوه وكونه جنس الى

في الحقيقة المشتمل عليه مع
 زيادة مشتملا على امرزاد مطلق
 لا بد ان يكون تمام مرتبة المراتبة بالحق
 الى شيى آخر والافضل انه حقيقى
 الى شيى آخر

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

البيضة والتمه رده هو ان من قولهم وهو ان الشبه بينهما لم يعم
فقال ليس بينهما عموم وعوض مطلقا واذ بطل ما هو ان من قولهم
بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان لازم يستلزم بطلان
المعزوم وانما اختار في رد قولهم هذه الطريقة بمالعة في الرد
فكانت قال ليس شيء منهما اعم من الآخر فضاء عن الذي
الاصح في اعم فقولهم ورد ذلك الرد من القدماء وقوله
اعلم صفه الدور التي تلك الدور التي اعم من تدبيرهم وقوله
وهو ان تلك القوة بل الدور التي اعم من تدبيرهم وقوله
ان هذا المنقح لا ينفي فانه رد لتلك الدور لا ينفيها **قوله**
في الحقائق البسيطة **اول** في الحقائق البسيطة التي
تمام مرتبة اوانها **قوله** كالعقل والنفس **اول** انما يصح
اذا لم يكن الجوهر حيث امكنه يتصور كونهما بسيطين ومع
ذلك فلابد وان يكون كل منهما تمام مرتبة افرادة حتى يكون
الجميع انما المذكور وهو عدم كون الجوهر حيث
لوعا حقيقيا غير متدرج تحت حتى فلا يكون لوعا اخصا فها
وقد بينا حتى في كلا المقامين يكون الجوهر حيث لما كانت
وكونهما مختلفين الافراد في الحقيقة **قوله** والوحدة والنقطة
اول في الحقيقة انما يصح اذا كان كل منهما تمام مرتبة افرادة

فانه المنقح لا ينفي فانه رد لتلك الدور لا ينفيها
المنقح لا ينفي فانه رد لتلك الدور لا ينفيها
المنقح لا ينفي فانه رد لتلك الدور لا ينفيها

والله اعلم

ولم يعم ما تحت جنس اصلا وقد يوافق في الموضوعين **قوله** **المتن**
في جواب ما هو الاول في المرتبة المسؤول عنها بالمتن **قوله** **المتن**
سئل عن ماية بما هو كسب بلطف والى عليها مطابقة ولا يكون
ان كسب بما يدل عليها فحقن فلا يقال البتة في جواب ما ريد
وهو بما يدل عليها الرأى فلا يقال الكاتب مثلا في جواب ما ريد
كل ذلك لا يتطابق في الجواب عن السؤال بما هو اذ يتماثل
الذين من الدلائل بالحق في المرتبة الى الجواب والآخر من مفهوم ذلك
الدلائل فيقوت ذلك المقصود وكذا انما انتقل الذين من
الدلائل بالانتماء عليها الى لازم آخر له فيقوت المقصود ولا يعقد
في فهم المقصود على القرينة لجواز خفاها على التسامع وهذا هو
كاف باعنا على ان لا يكون المرتبة في جواب ما هو الا بلطف الدلائل
عليها مطابقة وانما خرج المقول في جواب ما هو فذلك انما مقصود
اذا كانت المرتبة المسؤول عنها مرتبة فيجوز ان يدل عليها مطابقة
وهو مطاوع وان يدل عليها فحقن اذ لا يجوز فيه ان لا يجمع الاجزاء مقصود
المرتبة انما يدل بلطفه بل عليه فحقن اذ لا
ولا يجوز ان يدل عليها الرأى اذ لا يجوز الا يقال عن ذلك الدلائل
فيكون ان يدل بلطفه بل عليه الرأى ولا يعقد على القرينة لما عرفت
على الجواب بالانتماء الى لازم آخر له ولا يعقد على القرينة لما عرفت
فظهر ان المطابقة مغيرة في جواب ما هو كسب وجزء وان السقن يكون

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابنا

لواء کماند

[illegible]

على الاقطار

الا فصلان معلومان له هما الاخران وليس فيه اي شيء واد الجوان الآ
فصل واحد هو ان قلنا في ان ثبتت الاصل من ان الاخرين
الا شيء مكن منه ومن فصل وكذا فلا يميز السب في من الدور فقيم
الا ما هو فصل مستقيم له فاذا فرض كونه مستقيما لم يبق فيها فرق
اصلا **قوله** في القول الثاني وهو المعروف والمعرف يستلزم
اقول لا يكون تقوده بطريق النظر موصولا الى تقود الشيء لو
اعتباره فلهذا التقيد يفهم اعتباره مما تقدم من ان الموصول بالنظر
الى التقود يستلزم قولنا ش ر كما وكيف لا يكون معتبرا والمقود
من الفقي بيان طريق السب بعد التقودات او التقيد
ومع هذا التقيد لا نقض بان تقود المعرفة يستلزم التقود
معرفة فينقض قد المعرفة به ولا بان تقود الماهيات
يستلزم تقود لوازمها البقية المعبرة في ولا لمة الا لزم (ليس
شيء من بدني الاستدلالين بطريق النظر والاكتشاف **قوله**
وليس المراد بتقود الشيء **اقول** قد بين ان تقود الشيء المكتشف
المكتشف من القول الثاني قد يكون بالكتبة كما في الجد التام ككتبة
وقد يكون بغير الكتبة كما في الغير المختار التام وانما تقود المعرفة
الحاسب فان كان حاداً تاماً فلا بد ان يكون بالكتبة لان

قوله ومع هذا التقيد لا نقض بان تقود المعرفة
يستلزم تقود معرفة بان بعض التقودات لا
الذي التقيد ليس به بالنقض فان استلزم
المعرفة تقود معرفة فان تقود شيء محدد
لا يستلزم تقوده مطلقا

تقود المعرفة

تقود الماهية بالكتبة لا يحصل الا من تقود شيء اخر منها بالكتبة وان
كان غير المختار التام في ان يكون بالكتبة وان لا يكون بالكتبة ومنهم
من توهم ان المختار التام قد يحصل بغير تقود ان الاجز بالكتبة فانه
يكفر فيه تقود الاجز لا مفسدة اما بالكتبة او بغيرها وهو ليس بشيء
لاق فانه اذا لم يكن الاجز معلوما بالكتبة لم يكن الماهية معلوما
بالكتبة قطعاً **قوله** والا لكان اتم من شيء او اخص منه معرفة
اقول ان المتأخرين ايزوا في المعرفة ان يكون موصولا
الاكتشاف بالمعرفة او يكون بغيره عن جميع ما عداه من غير ان يصل
الاكتشاف ولا ان كان كلوا بان الاتم والاخص لا يصلح ان لا يتوقف
اصلا والصواب ان المعبر في المعرفة كونه موصولا الى تقود شيء
اما بالكتبة او بغيره ما سواد كان مع التقود بالوجه بغيره من جميع
ما عداه او من بعض ما عداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء مقودا من علم
اكتشافه عن بعض ما عداه واما الاتم فانه من الكل فلا يجب ولا
انه كما يكون تقود الشيء بالكتبة كسبياً فانه انما معروف كذا كذا
تقوده بوجوه ما سواد كانت مع اعتباره من جميع ما عداه او من بعضه
يكون كسبياً فتقوده بوجوه اتم او اخص اذ كان كسبياً لا يمتنع
الا بان اتم او اخص فاما يصلح ان لا يتوقف في الجملة **قوله** او لا يميزه

لا يمتنع فان تقوده يستلزم تقود ان
بوجوه ولا ان في تقوده يستلزم
التقود بالكتبة بوجوه
تقوده بوجوه مع التقود بالوجه انما قد التقود
بالوجه لان التقود بالكتبة وهو الاصل في التقود
الى التقود بالكتبة وهو الاصل في التقود
واللصاح بان فتميزه لا يكون
الا في التقود بالوجه
على

من جميع ما عداه اقول قد رقت ان ذلك غير واجب الا ان المتعين
 لما رآه ان الشهور التي هي زعم المتصور من بعض ما عداه في غاية
 النقصان لم يلقه الله ونشر لها المسواة بين المعرفة والمعرفة
 واخرجه الاثم ولا حق من صلاحية التعريف بها وانما المبدأين
 على ان يكون العبد الاثم والافضل كان اوله بان لا يفيد تميزاً
 تاماً مع ان الظاهر انه لا يفيد التميز اصلاً وان امكن احتمالاً
 بعيداً ان يكون تميزاً في الجملة والبعيدة اما في تميزاً تاماً
 بان يكون بين المتباينين خصوصية بقدر الانتقال منها الى
 الاخر قوله ولا سبيل الى انه احسن لكونه اخيراً في كل وجود
 في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام
فيه ان هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص
 ويكون الخاص معقولاً بالكنهه وانما اذا لم يكن ذاتياً او كان
 ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل
 وجود العام فيه قوله واليقين شرط لحقق الخاص اقول هذا
 يجب الوجود الذاتي مستلزم فانه كل تحقق الخاص في الخارج
 تحقق العام فيه وانما يجب الوجود الذاتي فلا اذجاز في العقل
 الخاص ولا يعقل العام كما قرأنا قوله فانه اذا صدق قولنا

شأن العقل بالاعتبار
 من الاشياء بالكنهه
 سبيل العقل في الخاص
 العقل العام

كما يشبه بالشيء الى الانسان اذا كان ذاتياً
 ولم يكن الخاص معقولاً بالكنهه بل هو آخره
 كما اذا تصورنا الانسان يكونه خاصاً
 والخاص ليس كغيره بل هو من وجوده
 في العقل وجود العام فيه وذلك

فقد كما يشبه وهو قوله وانما اذا لم يكن
 ذاتياً او كان ذاتياً ولم يكن
 الخاص معقولاً بالكنهه

كل صدق

كل صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وكل ما يصدق عليه المعرفة
 لم يصدق عليه المعرفة قوله وذلك لان الموصية الكلية الثانية يمكن
 تقييد الموصية الكلية الاولى في طريقه المتعدية قوله وبالعكس
اقول وذلك لان الاول لا يمكن تقييد الثانية في طريقه
 حتى واحد منها مستلزم لآخر وفائدة قوله بالعكس انما هي الترويض
 من الطرق الاخر لثبوت الملازمة الكلية الثانية من الطرفين
 سبب الملازمة التي ادعاها بقوله وهو ملازم الكلية الثانية
قوله وهو لا يستلزم في الذاتيات مانع من دخول الاعيان
 الاجنبية فيه قوله ذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يخصه
 يميزه عن جميع ما عداه فيكون المواقف لو بسطة يستلزم على الذاتيات
 الميزة مانع من دخول اعيان الموجود فيه وكله الذاتيات يميز
 فيه الذات الميزة فيكون مانعاً من دخول اعيان الموجود فيه والمقصود
 فيه بيان التباين بين المصطلح والمصطلح المتصور فلما رآه ان
 الرسم يقيض منع من دخول الاعيان فيه فينتج الى تميزه وانما
 ان ارباب العربية والاموال يستعملون التميز في المعرفة وكثيراً
 ما يقع الخلط بسبب العقدة من اختلاف الاصطلاحات
 واعلم ان الحقان الموجود يتعسر الاطلاق على ذاتياتهما

وهو ان يعلم تقييد الاول
 وتقييد الثاني فيكون
 يتعسر كنهه في هذه الطريقة

قوله فانه ما يقع الخلط من ارباب العربية والاموال
 بانهم يميزون الاشياء على تمام الذاتيات
 فينتج المعنى في العقدة العقلية عن
 الامتلاك حتى لا يكون

والتي هي من جنسها ومن عرضها فتمتعنا بها واصلا الى حد التعذر فان ارض
 شبيهة بالعرض العام والفصل بالتي منه فلهذا انك تترسب من القدم
 بسبب تعجب كنهه الاشياء واما المفردات اللغوية والاصطلاحية
 فانها ما سبيل فان اللفظ اذا وضع في اللفظ اول اصطلاح
 لمفرد مركب فيمكن ان داخل في كانه ذاتيا وان كان
 خارجا عنه كان عرضيا فتعريف المفردات في غاية السهولة
 وحدودها ورسومها مستمرة وحدودها او رسومها بحسب الاسم وتعريف
 الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها مستمرة وحدودها
 او رسومها بحسب الحقيقة قوله لان العرض من التعريف اما التعريف
 او الاطلاق على الذاتيات قوله ان المقصود من التعريف
 اما تعريف التعريف مما عدها والعرض العام لا يدخل له في التعريف
 فلا يعطى معرفة ولا جزء معرفة لهذا العرض وانما الاطلاق
 عليه بما هو ذاته لا معرفة بما هو ذاته له سواء كان جميع التعريف
 اتيان او بعضها والعرض العام لا يدخل له في معرفة اية
 بما هو ذاته لا فلا يعطى معرفة ولا جزء معرفة لهذا العرض
 الاخير فيسقط العرض العام من الاعتبار في باب التعريفات
 وانما ذكر في باب الكليات لاستيفاء اقسام الكليات

قوله وانما ذكر في باب التعريفات المقصود منها
 ان التعريفات لا تقتضي معرفة الكليات
 التي هي من الكليات لا تقتضي معرفة
 التعريفات التي هي من الكليات
 وانما ذكر في باب الكليات
 لان التعريفات لا تقتضي معرفة
 الكليات التي هي من الكليات

الانجليزي

وذلك الجنب فهو ان يكون له مثل في التعريف كانه لا يدخل في الاطلاق على المرتبة
 بما هو ذاته انما فلهذا انك تترسب من القدم والى حد التعذر فلهذا انك تترسب من القدم
 تترسب من كونها من جنسها ومن عرضها فتمتعنا بها واصلا الى حد التعذر فان ارض
 شبيهة بالعرض العام والفصل بالتي منه فلهذا انك تترسب من القدم
 بسبب تعجب كنهه الاشياء واما المفردات اللغوية والاصطلاحية
 فانها ما سبيل فان اللفظ اذا وضع في اللفظ اول اصطلاح
 لمفرد مركب فيمكن ان داخل في كانه ذاتيا وان كان
 خارجا عنه كان عرضيا فتعريف المفردات في غاية السهولة
 وحدودها ورسومها مستمرة وحدودها او رسومها بحسب الاسم وتعريف
 الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها مستمرة وحدودها
 او رسومها بحسب الحقيقة قوله لان العرض من التعريف اما التعريف
 او الاطلاق على الذاتيات قوله ان المقصود من التعريف
 اما تعريف التعريف مما عدها والعرض العام لا يدخل له في التعريف
 فلا يعطى معرفة ولا جزء معرفة لهذا العرض وانما الاطلاق
 عليه بما هو ذاته لا معرفة بما هو ذاته له سواء كان جميع التعريف
 اتيان او بعضها والعرض العام لا يدخل له في معرفة اية
 بما هو ذاته لا فلا يعطى معرفة ولا جزء معرفة لهذا العرض
 الاخير فيسقط العرض العام من الاعتبار في باب التعريفات
 وانما ذكر في باب الكليات لاستيفاء اقسام الكليات

قوله وانما ذكر في باب التعريفات المقصود منها
 ان التعريفات لا تقتضي معرفة الكليات
 التي هي من الكليات لا تقتضي معرفة
 التعريفات التي هي من الكليات
 وانما ذكر في باب الكليات
 لان التعريفات لا تقتضي معرفة
 الكليات التي هي من الكليات

قوله وانما ذكر في باب التعريفات المقصود منها
 ان التعريفات لا تقتضي معرفة الكليات
 التي هي من الكليات لا تقتضي معرفة
 التعريفات التي هي من الكليات
 وانما ذكر في باب الكليات
 لان التعريفات لا تقتضي معرفة
 الكليات التي هي من الكليات

التي هي ان لم توجد في شيء من طرفيها نسبة فترحمية كقولنا الانسان حيوان
وان وجدت فان كانت مما لا يتبع ان يكون ثامنه بان كانت نسبة
تقيديه فترحمية كقولنا الحيوان الذي خلق جسمه ضاركا وان كانت
مما يصح ان يكون ثامنه فان لم توجد في احد طرفيها فليكون التقييد
الذي جعله كقولنا زيد ابله عالم وان لم توجد فيها معاً فان لم يكن
محمولاً على جهة تكون التقييد كقولنا زيد قائم في نفسه زيد ليس
بها لم وان لم يكن محمولاً فليكون تقييداً شرطية كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الجملة اما مفردة
بالفعل او بالفعول فان المشتمل على النسبة التقييدية مطلقاً
او الجزئية اذ كانت محمولة على جهة لا يمكن ان يكون موضع مفرد
لان دلالة الجمالية وان اطراف الشرطية مما لا يمكن ان يوضح
المفردات موضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات
ملاحظة المحكوم عليه وبه النسبة على التقييد فان شئت قلت
في تقييد الحقيقة طرفاً ما انه ان يكون مفردين بالفعل او بالقوة
اولاً وان شئت قلت كل واحد من طرفيها ان يكون مستملاً
على نسبة ثامنه محمولاً تفصيلاً اولا وكان من قال التقييد اني اقبلت
القيدين اراد ان اقبل واحد من طرفيها قضية بالقوة محمولاً تفصيلاً

يكون فيه

فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل تقييد التقييد بينهما الوجه الاول
ان الشرطية لم يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه وهو في المتصلة
ظاهر والله في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذ الوجه فيهما المتصلة
لا يرتز لها فان قولك هذا العدد ثمانية زوجي وان فرض في قوة قولك
ان كان هذا العدد زوجي لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجي وانما
ما عداه **قوله** فان المتصلة هي التي يكون فيها **اقول** المتصلة للموضع هي التي
يكون فيها اتصال تحقق قضية بتحقق قضية اخرى فان الشرطية يطلق
في الاتصال سميت قضية متصلة وان قيد الاتصال بكونه لزومياً سميت
متصلة لزومياً او بكونه اتفاقاً سميت متصلة اتفاقية والمتصلة
التي تسمى هي التي يكون فيها بسبب ذلك الاتصال اما معلقة او لزومياً
او اتفاقية والمتصلة الجزئية هي التي يكون فيها بالثاني في بعض القضايا
انما في التحقق والاتفاق معاً او في احد جهتي ان الشرطية يطلق انما
سميت متصلة مطلقاً وان قيد الثاني بكونه ذاتياً سميت
متصلة ذاتية وان قيد بالاتفاق سميت متصلة اتفاقية
والمتصلة التي تسمى هي التي يكون فيها بسبب ذلك الثاني في انما مطلقاً
او مفيداً بالثاني او بالاتفاق وسيرد عليك تفصيل هذه المعاني
في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات **قوله** ومنه وما هما

انما

الاصطلاح التي هي مفهوم الجملة اصطلاح هو العقيدة التي يكون
 طرفها مفردان اما العقل او القوة وهذه المفهوم كما يصدق على زيد
 فان لم يصدق على زيد ليس يقابل بلا تفاوت وكذا الحال في مفهوم
 المسئلة والمنفصلة اصطلاح بل تقول اطلاق الشرطية في المنفصلة
 التي يجب المفهوم الاصطلاحية فلا تها في المنفصلة وان لم يكن
 معنى الشرطية يجب التفرقة في المنفصلة مفهوما وقد يتوهم من قوله
 اجراء هذه الاسرار في السوال يجب مفهوم اللغة التي اجراءها على
 الموضوعات يجب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الاسرار
 على ما معنا يجب المفهوم الاصطلاحية فلفظ لا يظهر في العبارة ان يقابل
 بل ان اطلاق هذه الاسرار في هذا القضا يجب مفهوم اللغة قوله
 وانما في السوال فلسفيا هو مفهوم آيات في الاطراف قوله قد يتوهم من
 هذه العبارة انهم اطلاقوا هذه الاسرار على الموضوعات او لا يتحقق
 المنع في اللغة فيهما ثم نقلوا منها الى السوال فلسفيا بهما للمعنى
 في الاطراف وانظم انهم نقلوا هذه الاسرار من المعنى في اللغة
 الى المفردات اصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد
 هذه المفردات انما الموضوعات فان في القدر من المناسبة
 كما في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قوله وانما

دلائل

ذكر ان الشرطية فيها قبل ان يكون قوله الا ان الاطلاق والجملة والشرطية
 وانما كل الوجوه والاشياء في الجملة فمع سبيل البقية كما في مفهوم
 الجملة انما ينضبط بذكرها وكذا ذكر المنفصلة والمنفصلة منها لا تنضبط
 حقيقة ان مختلفان تحت الشرطية فلا يتحصل مفهومها الا بها وانما
 في المنفصلة الاجاب والسلب لما ذكرناه في الجملة وذكر في المنفصلة
 انما هما المختلفة لنقط والاشياء الى الاجاب والسلب في جميعها لما
 ذكر وانما ان انقسام اللغة الى الجملة والشرطية حصر على وانما
 انقسام الشرطية الى المنفصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية
 طرفان فصيحة في بالقوة القهرية من الفعل والنسبة بين القهريين
 لا يمكن ان يكون كجمل احدهما على الاخر بل لابد ان يكون هناك
 نسبة في الجملة والنسبة التي هي في الجملة لا يلزم ان يكون صحوة
 في الاتصال والانفصال يجوز ان يكون بوجه آخر فلهذه قسمته
 استقر انما اذ لم يوفق في العلم ولما عرف اللغة نسبة بوجه
 آخر معتبره من اطراف القضا قوله وانما قد مرها على الشرطية
 ليس طرعا قوله فان الجملة وان كانت مركبة في نفسها الا
 انها تقع جزءا لشرطية فتكون بسيطة بالاعتبار اليها ان يكون
 اقل اجزاء منها ولا يخفى ان الجملة كجمل اجزاءها تقع جزءا لشرطية

هذا الكلام ظاهر لا يخفى ان كنت اذا قلت ليس بعض الحيوان انسانا فان اردت
 بكونه سلبا سلبا لحيوان من الموضع كان سلبا جزئيا وان الذي سلب
 الحقيقة عن بعضها ليست بتحقيقة في نفس الامر كان سلبا كلياً وان سلب
 الاكابر الجزئية يستلزم السلب الكلي ففي هذا ليس كل كبري ان يكون سلباً
 كلياً بان يقصد بكونه سلباً سلباً لحيوان من الموضع المذكور وهو كل واحد
 واحد وان يكون سلباً جزئياً بان يقصد به سلب الحقيقة كما حققه الشارح
قوله كقول الحيوان حسن والالف لا يقع قوله لم يقع ان سلب هذه الحقيقة
 يستلزم لان الموضوع فيها هو الحقيقة بقدر العموم فان الحيوان من حيث انه
 في ام موصوف بالحيثية والالف في الحقيقة موصوف بالحيثية ومثلهما
 الحقيقة نحو قولنا الفان حيوانا فان قولنا في الحقيقة انما هي
 والحق ان تلك الحقيقة التي هي حقيقة وان المحكوم عليه بالحيثية هو طبيعة
 الحيوان وحده ما كلف لا والمحكوم عليه بها يعرف من لفظ الحيوان
 وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الحيثية لهما في نفس الامر باعتبار كل واحد
 كما ان المحكوم عليه بالحيثية في قولنا الفان فيضا حك هو طبيعة الانسان
 وان كان ثبوت الحقيقة لهما في نفس الامر باق في كونها متباعدة فانما لا يقيد
 المعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ
 في الحكم بثبوته له وان لو لم يفرق الحقيقة في خمسة ولا في ستة لان الحيثية

المبررة

المبررة في مضمونها في حدها لحيوان الحقيقة في الاقسام الاربعة والتقسيم
 المذكور في الشرح احسن من في المتن قوله والطبقات لا اعتبار لها في
 العلم قوله وذلك لان الموجودات المتماثلة صفة افراد والطبقة
 اما توجد في ضمنها والمقصود في العلم معرفة احوال الموجودات المتماثلة
 فان قلت الحقيقة انما ليست معرفة في العلم وذلك بحيث فيها من الاشياء
 فقلت معرفة في ضمن الموجودات بخلاف الطبقة فانها ليست معرفة
 لان ذاتها وانما في ضمن الموجودات لان الحكم فيها على الافراد لا على الكل
 والحق ان الحقيقة في العلم في العلم متعام الكيفية فيخرج في كبري الشكل الاول
 وانما اجتمعت في صفاته كقولنا الفان يقع وكل يقع كذا لان كذا
 كذا في ذاته وزيادتيون انما هي صفة كذا في الطبقة فانها لا يخرج
 في كبري الشكل الاول كقولنا زيدان في والالف في يقع مع ان لا يقع
 زيد في قوله وانما فيهما رفع لعموم الاكابر قوله هذه القاعدة يمكن
 بان يقال كل موضوع محمول كذا يقوت فائدة الاخصار في جميع الحالات
 احترازاً عما في قوله انهم في قسم الصفات اخصا من صفات
 الحقيقية من غير ان ذلك ادا مائة قوله اخذوا معنوم النوع
 والجنس وخرجهما مطلقاً من غير ان اشارة الى طبيعة خاصة لوثيقة او حيثية
 كالات في والمحمولان وجعلوا هذه الماهيات المجردة في خصوصيات
 الطبيعة في الشاملة اياً ما سراً كذا عليها ليكون الاحكام الواردة

الكل بما وصل اليه من ذلك فلا يصح فيه كلفه لعل على الصدق في كل مادة
 نقول موجبة بزملة وسالبة بزملة كما في قوله الشيخ وهذا القيد ان كان
 وجود الافراد انما يتبين بالبراهين لا بغير إمكان صدق وصف العنوان في ذات
 الموضوع كجواب الحق الامر على كلفه بزملة فرض صدق عليه او إمكان فرض صدق
 عليه كما في صدق الكل في زملة من غير ان يترادف في الحق موضوعا للقيمة الكلية
 لأن متنا ولا يلزم في فردة التي هو كلف بالقياس اليها سواء امكن صدق عليها
 او لا وانما اذا لم يكن إمكان صدق وصف العنوان في ذات الموضوع في نفس
 الامر كما هو منسوب القاربه او اعتراف إمكان الصدق بالفعل كما
 هو ذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار إمكان وجود الافراد والمحمور
 منذ في ذات الات في انترامس كجواب لا يصح عليه الات في
 في نفس الامر فلا بد من قول في ان في وجوده وكذا الات في الشر
 هو الجواب لا يصح عليه الات في في نفس الامر فلا بد من قول في ان في
 لا شيء من الات في كلف **قوله** والى اعتراف صدق الوضع الاتصالي وكذا
 في صدق الكل **قوله** هذا كجواب الظاهر من العبارة صحيح فان قولك لو
 وجوده كان في طلب مستلزم وكذا قولك لو وجد كان في طلب مستلزم
 وانما كجيب الحق فيمن ان لا يتقدم هناك الاتصالي فعلى ان هذه العبارة
 تعتبر للقيمة الكلية وقد عرفت ان هذه الوضع فيها تركيب يقيد بلفظ

يقدر

يقدر ان يكون معناه مستلزم لان هذه الجملة فيها تركيب غير كلف في الاتصالي
 فليس في مفهوم الحقيقة الحقيقية معنى الاتصالي اصلا فكيف يقيد بمقتضى الحقيقة
 على كجيب ان كل عبارة انشروا على فقه التيمم في عبارة افراد الموضوع
 كجيب بغير قيد الافراد المحقق والمقدرة فانك اذا قلت ليس لوازم
 انما هيئات كاللازمة والاربع والعقدية للثلاثة وانما في الروايات الثلاث
 لها ملحق للثلاث وقسم كجيب في الموجود الى اربعة لا تكون في السكون والاضافة
 والاعراق وقسم كجيب في الموجود الى اربعة كالكيفية والذاتية والجمعية
 فيرا فبقدر ان يعبر تحت قضايا احوالها ان يكون الحكم فيها على جميع افراد
 الموضوع ذميا كان او لا ذميا محققا او مستلزما للقضايا بالامتناع والامتناع
 واستمر منه حقيقة وانما انما ان يكون الحكم فيها محققا بالافراد الى اربعة
 مطلقا محققا او مستلزما للقضايا الطبيعية او القضايا المستعملة
 في الكلمة الطبيعية واستمر منه حقيقة خارجية وانما ان يكون الحكم فيها محققا
 بالافراد الى اربعة واستمر منه حقيقة ذمينة بالقضايا المستعملة في المطلق
قوله فاد ان يكون بينهما عموم ومقتضى من وجها **قوله** العموم والخصوص في
 المفردات وما في حكمها من المركبات التقيدية انما هو كجيب الصدق
 هذه الجملة على انية كما تروا القضايا فلا يتصور صدقها تحت حملها
 على شيء من الحقيقة كقولنا (يدفأ) لا يمكن في المفرد ولا في فقيه انحرار

الحقيقة الطبيعية ويراد بها الموجودات
 يمكن ويراد نفس المسمى والمركب
 من الحقيقة التي لا يمكن

فالعلم والخصوس وسائر المشتب المذكورة فيما سبق التي لا يميز في القضاة بما
 كسب صحتها من كنفها في الراضة في الحقيقة المشتب وبينهما اللسان
 يكون صدق قول واحد منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الآخر فيها وكذلك
 القاضين في سائر المشتب والصدق في حق الخبر يستلزم لصدق قول القاض
 صدق قول الآخر ان اراد قول عليه والصدق في حق التحقيق والصدق في حق
 غير فقال صدقت هذه الحقيقة في الراضة **قوله** ويحتمل ان يكون الراضة
 الكيفية **قوله** وذلك لان تحقيق الاثر اخص من كونه الراضة الموجبة للبرهنة
 والراضة اخص من كونه الحقيقة في الراضة **قوله** ويحتمل ان يكون
 الراضة البرهانية سببية جارية **قوله** وذلك لان كونه الراضة من ان الراضة
 اللذين بينهما عموم من وجه يكونان في الحقيقة مساوية جارية في كونه الراضة
 الموجبة للبرهانية عموم من وجه لان بينهما الحقيقة في الراضة
 البرهانية مساوية جارية **قوله** في تعريف مفهومهما **قوله** في تعريف اختلاف
 مفهوم الحقيقة فكلان قولك زيد كاتب حقيقة وقولك زيد لا كاتب
 حقيقة اخر مطلق يتناول نفس مفهومهما في الحقيقة والاختلاف في العنوان
 بالعدول والتمثيل فلا يلزم اختلاف في مفهوم الحقيقة فانه اذا كان
 الذات واحدة وصفان احدهما وجودا كالحل ووجودا كالحل لاخر عددا كالحل ولاخر
 فهما تارة بالوجود والآخر بالعدم وكل علمهما في الحقيقة في حكم واحد

في تعريف مفهومهما
 في تعريف اختلاف
 مفهوم الحقيقة

الحقيقة

لم يحصل هناك قضية في الحقيقة في مفهوم حقيقة **قوله** ضرورة ان الحاصل
 لبرهنة فرع في وجود المشتب **قوله** سواء كان امرأ وجوديا او عدميا فان
 نبوت الشاكين لا يترتب فرع وجوده كما ان نبوت الشاكين لا يترتب ذلك
قوله لان نقول الحكم في الراضة في الافراد الموجودة **قوله** وذلك
 لان السلب يقع الايجاب فاذا كان الايجاب مستلحا بالافراد
 الموجودة كان وقوعه اليقيني مستلحا بها فيكون الايجاب والصدق في
 في الموجودات الراضة ذلك في مفهوم المرجية والراضة لانه
 تحقق الراضة وصدقها لا يتوقف في وجودها لان محصلها انتفاء
 الجمول عن ذات الموضوع وذلك لان يكون الموضوع موجودا
 ويستقر الجمول عنه ولما بان لا يكون لوجود الموضوع في الجمول عند اليقيني
 قطعا ومحصل المرجية نبوت الجمول للموضوع ولا يتوقف ذلك
 الا بان يكون الموضوع موجودا فاما في الجمول والبرهنة التي انتفاء
 شيء عن الموضوع فيكون انتفاء في نفسه وقد لا يكون واما نبوت
 الشيء فلا يمكن الا بان يكون موجودا **قوله** والراضة لا تستلزم وجود
 الموضوع في ذلك الحقيقة **قوله** في الراضة الراضة التي برهنة لا
 تقتضي وجود الموضوع في الخارج حقيقة والراضة الراضة لا تقتضي
 وجوده في الخارج حقيقة او مقدرا فانما قلت اذا احدثت الحقيقة

١٦٧

على وجهنا واستانادنا الى رتبة الحقيقة والمقدرة ولا فساد للمنهة ان يقع
 كما ذكرنا لا يمكن ان يقال الموضوعية منها تفقد وجود الموضوع في الحقيقة
 بل تفقد وجوده في الخارج سواء كان في الخارج محققا او مستقرا او في الزمان والاس
 منها تفقد وجود الموضوع في الحقيقة ايضا فلا يظهر الفرق قلت الا كما يليق
 وجود الموضوع في الزمان من حيث انه كالم لا يولد من تفقد المحل بل يولد من تفقد
 صدق وجوده ايضا لان نبوت المحل له صفة نبوت في نفسه والفرق بين
 نبوت الموجودات الوجودية والنبوتية الحكم انما اثير على الحكم الربعية
 بالكلية الحكم بالكلية في الموضوع كالحقيقة مثلا وان الوجود للنبوتية نبوت المحل
 للموضوع فهو محسب بنبوته ان دائما فاما في ذلك سعة فاعرف وان
 خارجا فخرج وان ذهنا فذهن والى لينة تشارك الموضوعية في الحقيقة
 الوجود والاطال دون الفاعل وكذا الحال في الفرق بين الموضوعية والى لينة الوجود
 فذهنية والحاصل ان استقنا المحل عن الموضوع لا تفقد وجوده وان
 نبوته للموضوع تفقد وجوده اما الحكم بالاشياء ودوام الحكم بالذات فلا فرق
 بينهما في اتصاف الوجود والذات **قول** نسبة المحل **اقول** اذا قلت
 زيد قائم فزمن كذبت التقييم الى زيد لا نسبة زيد الى التقييم فان زيدا
 اريد به الذات بل هو مستقلا سبقه لا تفقد وجوده بل هو بغيره القائم
 به المقوم الزم تفقد الوجود بغيره فلهذا قلت قال نسبة المحل الى الموضوع

وان كانت

وان كانت النسبة مستقيمة بين **قول** ومن جهة اخرى **اقول** ان
 كيفية النسبة الى العزوة ولا ضرورة تفقد برأسه ثباتا وتفتتها الى
 الدوام ولا دوام تفقد آخر ثباتا الى الابد لان المجموع تفقد واحدا من
قول والحقبة المركبة من رتبة حقيقتها يكون علمية من ايجاب وسلب
اقول اذا حكمت بايجاب المحل للموضوع اولا ثم حكمت سلبا سلبا
 لا يعبر عنه مستقلة بل بعبارة غير مستقلة دلالة على رفع كيفية تلك
 النسبة الى ايجابية بينهما لقيام المجموع حقيقة واحدة مركبة كقولك كل انسان
 ضاحك لا دائما فان قولك لا دائما يدل على ان تلك النسبة الايجابية
 بينهما ليست بدالة فيكون السلب واقعيا بالفعل والا لكان الايجاب
 دائما في حيث دلالة على كيفية النسبة يكون جهة الحقيقة ومن حيث
 دلالة على الحكم السلب يكون مرجعا لركبة الحقيقة ولما قلنا لا يعبر عنه
 مستقلة لانه اذا جاز عن الحكم السلب لعبارة مستقلة كان هناك
 تفقدان مستقلة عن الحقيقة واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت اولا
 بالسلب بينهما ثم حكمت بايجاب على تلك الطريقة فقلت حقيقة مركبة
 تكون موزونة وليس كل حقيقة موزونة مركبة فان اعتبار العزوة والدوام
 لا يجيب تركيب الحقيقة اذ لم يحصل سببها بين المحل والموضوع فكيف
 مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف لا ضرورة ولا دوام لانها لوجبان كلما

أخرى في تلك الحالة التي في الكسب لا سيما في تحقيق قولنا النسبة بينهما وبين
 القدرية **قوله** فتركت أن استب اربع كتحقق بين القدرية كحسب مدتها
 وكثرتها لا كحسب محلها على شئ فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها
قوله والفرق بين العينية **قوله** ان على ان المشروطة اذا برزت بشرط
 الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ما هو بالقياس الى الذات الموصوف
 ما هوذا مع وصفنا ضرورة انما هو بالقياس الى مجموع الذات والوصف
 واذا برزت ادم الوصف كان الوصف منكم مبرأ على ان طرف الضرورة لا
 جزء لما نسب اليه الضرورة الا ان لم اقتبال الوصف مرتين مرة جزء لما نسب
 اليه الضرورة ومرة ط في الضرورة وبغير المعنى الذي نسبة المحمول مرتين لمجموع ذات
 الموضوع مع وصف في جميع اوقات وصفه فان دة لغيره في طرفه فتنقش
 انه اذا برزت ادم الوصف كان ضرورة نسبة المحمول بالقياس الى الذات الموضوع
 فقط وحي ان لم يكن الوصف للذات متصل في الضرورة ضرورة الذات الموضوع
 حال بقوته لم يكن له نسبة ضرورة بشرط الوصف دون ادم الوصف
 وان كان ضروريا لم في زمان بقوته ضرورة بشرط الوصف بالقياس مع كونه
 كل منصف فهو عظم ادم منصفه سواء اريد منه ضرورة كونه منصف او ادم
 منصفه على اعتبار الاشتراط بما على ان النسبة ضرورة بشرط الوصف في وقت معين
 وهو وقت حصوله الا ان يبينه وبين النسبة فان نسبة الاكلام الى جميع القدر

او هو كذا

الوصف كان في زمان ضروريا له وان نسبة الذات الى القدر كان القدر ضروريا له في
 وقت الاخر في لان القدر في ذلك الوقت يستحيل وجوده على ان كانت على
 نازحوا فذات القدر مستقلة بجميع من ذاته ووصف الاخر في وهذا المجموع
 مستلزم نظام ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القدر في ذلك الوقت
 مستلزم نظام فظهوره الكيف ان النسبة بين معنى المشروطة هو المجموع من
 وجهه ادم الكلام كتحققه في حفظ فيكون وزموا ان النسبة بينهما هو العدم مطلق
 لان ادم الوصف لم مطلق **قوله** العينية العاطية **قوله** لم يغيرها معنى في
 على قياس معنى المشروطة لان المحمول اذا كان دالما لمجموع الذات والوصف
 كان دالما لذات الموضوع في زمان الوصف لان معنى الدوام استمراره في
 الغاية وهو حاصل بالقياس الى المجموع وكذا بالقياس الى الذات وحده
 في زمان الوصف ضرورة ان الوصف متصل في دوام المحمول كما في المثال المذكور
 او لم يكن كما في قولك كل كاتبة حيوان **قوله** الممكنة العاطية **قوله** الا ان
 العدم يفرقة نسبة سبب الضرورة الذاتية عن النسبة الخلقية التي لم يذكر
 ونارة سبب الاستماع الذاتية عن النسبة الواقعية في مكان الاخرى بمعناه
 عدم امتناع الحجاب او عدم ضرورة السلب ولا الى كل في امكان السلب
 والتقديره متب وان كما لا يخفى **قوله** وانما قيد لا دوام كحسب الذات
 لان الشرط العائنه ضرورة كحسب الوصف **قوله** اعلم ان الشرط

مرتبة من تيقن وشي الخبى بالصدق والحقيق بين القيقين كما قرنا
 وانه احدث المناقاة بين مظهر الواحد والكثير في الصدق والحق على
 فالقضية محيية مرتبة من موضوع واحد الا انه قد ورد في محولها فصل
 شبيهة بالمنفصلة فاشترح لم يقل بان لا يقع جميع في الصدق
 على ذات بل قال من الخبى المعززة المنفصلات المتاهن كجب
 الوجود لا المحل وقد يكون بين مقامين مناقاة في الوجود في محل
 واحد لا سودا والبيض فان عجزت عنها بمثل قولك اما ان يكون
 السود موجودا في هذا المحل او يكون البيض موجودا فيه كانت
 القضية منفصلة وان عجزت عنها بمثل قولك الموجود في
 هذا المحل لا سودا واما بياض كانت القضية محيية شبيهة بالمنفصلة
 ولا تجل كما ان الجملة قد تركت المنفصلة فيها هو حاصل المعنى
 وما كنهه كنهه طوع اشتمل طوع لوجود التها وولاد ان يكون
 في لغة لها في صرح للمفهوم منها لك الجملة قد تركت
 المنفصلة في محصل المعنى وما كنهه وان كان المفهوم الصحيح معنى لها
 فيها فالمناقاة قد تغير في القضايا وهو المنفصلات وقد تغير في
 المفردات كجب صدقها على ذات وهم المحليات الشبيهة بالمنفصلات
 وقد تغيرت للقرات كجب الوجود في محل واحد فان عجزت عنها

بمثل قولك

بمثل قولك السود والبيض منها فان كجب الوجود في محل واحد فمذه محيية
 صفة وان عجزت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا الشيء اسودا واما ان يكون
 اسبقا فمذه منفصلة وان عجزت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما اسود
 واما اسبق فمذه محيية شبيهة بالمنفصلة والحق مستثناة في ما كان في
 ومحصله وان كانت معنى لغة في المفهوم الصحيح قولك فان الله على قولها
 بلزوم السلب موجبة لزومية لاسالبه قولك ان السلب في المحليات
 كجب سلب المحل لا باعتبار طرفيها علة وحصولا فربما كان طرفا الجملة
 مستثنيتين عن حرف السلب وتكون القضية موجبة كالسلب في
 المنفصلات والمنفصلات كجب سلب الاتصال ونوعه في الكلام
 والاتفاق وكجب سلب الانفصال ونوعه اعني العناد والاتفاق
 والاتفاق با طرف الشرطيات في سلبها وانما يماثل الاتافم الاتافم
 اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين كون المقدم موجبة والنتيجة
 سالبة وبالعكس لوجبه الموجبات والسواليب في المنفصلات
 والمنفصلات قولك وهم هنا كجت اقوالهم حتى نعم المنفصلة المطلقة
 اعني التي انقر فيها بمجر الحكم بالاتصال من فرائض تيقن للعلة فلفها
 او اثباتا يتبع لذاتها عن صدقين ومن مقدم كذبة وبالي صدق
 قولك فامضية الحقيقة قولك الموجبة الحقيقة العنادية لما وجب

معنى لغة

تركها من جزئين يتبع صدقها وكذبها معاً وجب ان يكون تركها من نقيض
 ومن نقيضها او من نقيضها كقولك هذا العدد زوج واما لا زوج و
 كقولك هذا العدد لا زوج واما فرد واما لا فرد والجمع العنادية لما وجبت تركها
 من جزئين يتبع صدقها فقط وجب ان يكون تركها من نقيضها وبما ان
 من نقيضها كقولك هذا الشيء اما جرح واما شجر فان كل واحد من الجرح
 والشجر اخص من نقيض الآخر واما لغة الخلق العنادية لما وجبت تركها
 من جزئين يتبع كذبها فقط وجب ان يكون تركها من نقيضها وبما ان
 اتع من نقيضها كقولك هذا الشيء اما لا شجر واما شجر فان كل واحد من
 اتع من نقيض الآخر هذا اذا افهمنا بالمعنى الاخص واما اذا اريدنا بالمعنى
 الاول الاتع فيصدق كل واحد منهما مما مر وما تركت منه الحقيقة
قوله في الامور الممتدة بالاضع التي تحصل للمقدم بسبب اقاربه بالامور الممتدة
 بالاضع مع **قوله** في الامور الممتدة بالاضع الى احوال الى صلة له بسبب اجتماعه مع
 الامور الممتدة بالاضع مع فان كون ان يتبعه زيدا مقادير له فيها مراد
 مقوده او طوع او شئ الى غير ذلك احوالاً الى صلة له من اجتماعها
 مع هذه الامور الممتدة بالاضع مع فان كل واحد من الجمعيتين يحصل له
 بالهتاهن الى الآخر وهو كونه في معاً له مقاديراً باه والآخر اجزاً امكان
 الاجتماع مع المقدم دون امكان في تلك الامور في نفسها لان تلك

الامور

الامور كما كانت متبعة في نفس الامر كونهما ممكنة الاجتماع مع المقدم
 فانك اذا قلت كل كان زيداً ما كان جسمه كان معناه ان الجسمانية
 لازمة للجسمانية على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع جسمانية كونهما
 مثلاً مع ان كون زيداً مفقاً ليس ممكنة في نفس الامر وان كان
 ممكن الاجتماع مع جسمانية وقد نفى في كتب الميزان الاجتماع الى الله
 مع الامور الممتدة بالاضع مع المقدم بالفتح الى صلة من المقدم مع
 المقدم الممتدة بالاضع مع فاذا قلت كل كان زيداً ان كان جسمانياً
 فالتحيز الى صلة من زيداً ان مع قول كل ان فان طاق الشيء كون
 زيداً طاقاً بعد وضعه من اوضاع المقدم حاصل من امر ممكن الاجتماع
 مع وهو قول كل ان فان طاق كل ان لم يثبت اليه لان
 فهمه بعيداً لا حاجة اليه لان الامور الممتدة بالاضع مع المقدم سواء
 كانت قضية او غيراً تحصل للمقدم باعتبارها حالاتها كونه مقادير
 له او لا الشيء اولاً ذلك الشيء او لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك
 الامور كما ان ضرب زيداً بغيره او بغيره بغيره زيداً ومفروية كمره
 وهما وضعان مغايران للضرب فالوضعان الى حالات الى صلة
 للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الامور وبذلك ان ينفذ ما قيل من
 ان كون زيداً قائماً او قائداً او كون الشيء طاقاً او كون الجمر قائماً

ليس روضاً فاحاصله من امور يمكنه الاصح مع المقدم بل هو مورد افتق
 الوجود للمقدم فالتالي الصريح هو النتيجة الحاصلة كما مر **قول** فان المقدم اذا فرض
 على شي من بين الموضوعين استلزم عدم الثاني او عدم لزوم الثاني **اقول**
 ولا يظهر في العبارة ان يقال اذا فرض المقدم على شي من بين الموضوعين
 لم يستلزم الثاني اما على تقدير ارضى عدم الثاني مع فلا لا يستلزم الثاني
 في الثاني عدم لازم مجتمعا مع المزوم وهو كذا واما على تقدير عدم المزوم
 فلو **قول** لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقيمية اما هي **اقول**
 قد عرفت ان القيمة اما تركيب من المقدرات او مما هو في حكمها واما
 الشرطية فانها تركيب من قضيتين فاذ في ما يقود من تركيب الشرطية
 تركبها من قضيتين واذ تركب من جزاءات فاما ان تسمى بالقيمة
 الى الجمليات المتصلة الى المقدرات او لولم تسمى اجزاء الشرطية الى
 الجمليات لم تركبها من اجزاء يترتبها من جملة اجزاء الشرطية اجزاء
 جزاءا وهكذا الى ان ينتهي **قول** هو اختلاف قضيتين **اقول** فان قلت
 ان قضيتين قد يكون في المقدرات واطراف القضية كما مر في مباحث
 النسب الاربع من تفسير التمسك وبين وغيرهما وكما سياتي في مباحث
 التحقيق فلا يصح تحصيله بالقضايا قلت المقصود منهما ان قضيتين
 لا ان الكلام في احكامهما واما ان قضيتين المقدرات الواقعة في اطراف القضية

في

فيوقف بالمقابلة فلا حاجة الى الادعاء في تعريف القضية منها **قول** بل ان المقدمات
 لتتوقف القضية **اقول** يعني لا يتوقفها في القضية وان لم تكن كافية وحدها بل لا
 معها من اختلاف القيمة في جميع القضايا بالموتمة ومن الاختلاف في القيمة
 في القضية بالمحددة كما سبقت **قول** فان وحدة الموضوع يدريج فيها وحدة
 الشرطية **اقول** انما تنصيص بعين الوحدات بالاندرج تحت وحدة الموضوع
 وتخصيص بعينها بالاندرج تحت وحدة المحمول فكلم فان القضية اذا
 صدرت عن الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة
 في وحدة المحمول ليرتفع ذلك الموضوع كمواد في العكس فصار **القول**
 وحدة ٢ المندرجة تحت المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع ليرتفع ذلك
 المحمول موضوعا في العكس ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة
 الموضوع والمحمول مطلقا من فرعين وهذا هو الاثر المحقق كما
 راعى هو الوجه من ان يجمع وحدة الشرطية ووحدة الكل والجزء الى وحدة
 الموضوع وجميع البوارج الى وحدة المحمول لظهر ان لا اعتبار بالشرط والكل
 والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاختلاف والقوة والفعل
 في المحمول السبب واولا كما لا يخفى **قول** انما تنصيص بوحدة
اقول يعني ان انتفاضا وانقضاض في الجزئيتين كما انه مفاد لعدم
 في الكلية كلف مفاد عدم الانتفاء في حقيقة الموضوع وكما انه اذا انت

الاختلاف مع سائر اقسام حصول التناقض لكذا انما هو في خصوصية الموضوع
 مع ما في اشراف حصول التناقض انما يعلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرط دون
 الاختلاف في الكمية اجاب بان مناط احكام القضاء بالانها هو مفهومها و
 خصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبارها محض شرط
 اشتراط الاتحاد فيها والا لان التناقض في الجزئيات باعتبار خارج عنها
 فلذلك لم ينعزل في الكمية فانها داخلية في مفهومها و التناقض باوجب
 اعتبار الاختلاف فيها ما يحقق التناقض قوله فان قلت ليس الجزئية واحدة
الموضوع قوله في السؤال يتحقق بالاجواب من السؤال الاول يعني ان
 النظر في احكام القضاء في مفهومها كما لا يدرك تحقق في عدم اعتبار وحدة
 الموضوع كما كانت فانهم قد افروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك
 اعتبارا في الامور الخارجة عن مفهوم تلك القضايا في احكامها او لا ومع هذا
 لا حاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية لوضع اتحاد الموضوع
 يتحقق التناقض منها بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد بما افروا
 وحدة الموضوع في الامور هذه الوحدة حاصله في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من
 اعتبارها في اخر وهو اختلاف الكمية كما بينا في فصل السؤال الاول ان ذلك كل
 ان يقول لم اجزت الاختلاف في الكمية ولم ينعزل الاتحاد في الموضوع مع انه
 معني من الاختلاف في اجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار خارج

والمعنى

وحاصل السؤال الثاني ان القدم قد افروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار خارج
 فيلزم بطلان ما ذكرت من ان النظر في احكام القضاء الى مفهومها انما كانت
 ان ليس لك فيطعن ما ذكرت من ان اعتبارها اعتبار خارج ومع اعتبار
 الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تناقض
 الجزئيات اجاب بان المراد بما افروا الاتحاد في العنوان وفي خصوصية
 الذات وقد بينا ان حاصل السؤال الثاني انهم افروا وحدة الموضوع
 فكيف يعزوني الاختلاف في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع
 اذ ليس للموضوع في احد الشقيتين الجميع وفي الاخر البعض فلهذا قوله
 فما الى من سبب ما ينزول كجب ان يقال بطله فكيف ينزول اختلاف الكمية
 وما قرناه في وجه السؤال الثاني هو المعنى في العبارة وهو المنقول من
 الشرح قوله اعلم انه ان يقيق كل شيء قوله فانه من شأنه ان يسلط
 شيء وتقيده الاجاب وليس الاجاب رفع السلب وان كان مستلزما
 له على السلب رفع الاجاب فالا لانه ان يقال رفع كل شيء تقيده
 الا انه يريد بالرفع ما هو اتم من الرفع حقيقة او ما هو مساو له فيظهر
 صدق قوله فيبقى كل شيء رفعه فانه تقييد القدرة المطلقة الممكنة قوله اول
 الامكان للعام وان كان تقيده حقيقة لا ضرورية الذاتية بناء على ما مر
 من ان الامكان العام سلب الضرورية الذاتية من الجانب الخلف للحكم

اول

عرفية من مثله **قوله** في الدائريين والعائين ظهر لان كل منهما حقيقة مطلقة
 فنفقهما العرفية العامة ولما في التي صيغت في لوقية العامة لم نفق الجزاء
 الاول من كل منهما وانما نفق عليهما في التي صيغت لان قيد لا دوام سلبية
 مطلقة عامة لا يمكن انما بها طريق الكس **قوله** في شمس الارضية العامة
 التي هي ارض من نفقها **قوله** في ذلك لان العرفية العامة ارض من
 المحكمة العامة التي هي نفق في الفردية وارض من المطلقة العامة التي هي
 نفق الدائرة وارض من الجينية المحكمة والجينية المطلقة التي هي
 نفق العامة وارض من نفق في صيغتي لانه نفق الجزاء
 الاولين منها فيكون ارض من احد المفهومات الثلاثة الارضية
 التي صيغت في المفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفية العامة
 ارض من ارض من نفق في صيغتي **قوله** في الوقيتين والوجود
 فلان نفق كل منهما سلبية كلية وكلهما ارض من نفق في **قوله**
 كس السلبية العامة سلبية كلية وارض من المحكمة الوقيية التي هي
 نفق الجزء الاول من الوقيية وارض من المحكمة الدائرة التي هي نفق
 الجزء الاول من المنتزعة فيكون ارض من ارض ولما في الوجود صيغتي
 نفق الجزء الاول منها فيكون ارض من حقيقة **قوله** اعلم اننا اذا ذكرنا
 الموضوع بالحق **قوله** في الاجزاء الصنف ذات الموضوع بالاعتواء بال

عالم

على ما هو ذهب الفيلسوف بزم الغشاق التي لينة الفردية كنفقها والعائين
 المحسنة المحكمة موصية جزئية محكمة عامة ويكون المحكمة منجزة في صغر الاول والثاني
 بلا اشتباه ويكون النفق بالمثل المفروض مندوقا او لا يصدق على نفسه
 ان كل ما هو مركوب زيد من واذا اخبرنا انما فيما بالفعل التي هي مركبة
 ذهب الشيخ بزم المتأخرين بحسب ان لا يثبت شي من هذه الاطراف في
 المسح في المحسنة لا ما حصل له **قوله** في هذه المتشققين **قوله** كس
 المستعمل في الصلح هو كس النفق بزمه والمخفف وانه المخفف الذي ذكره
 المتأخرون فيز من مستعمل فيهما **قوله** قال المتأخرون لا سلم انه لو لم يصدق
 الكس لصدق باليس بزمه عاية ما في الباب **قوله** قد دفع ذلك
 باننا في نفق نفق الطريق في سلبية لا نفق العود وقد عرفت ان
 الموجبات لينة المحسنة من رتبة ثابتة فتكون كل باليس بزمه
 سلبية سلبية الطريق في حكم ان لينة في عدم التقيد ووجود النفق
 في ذلك المصدق صدق ليس نفق باليس بزمه بزمه وكان معنى سلبية
 في حق نفق ما صدق عليه سلبية فلا بد ان يصدق على ذلك البعض
 في ويتم الوصل في ان لينة المدعولة الجمل وان كانت اعم من الموجبة
 المحسنة كافي ان لينة ان لينة الجمل ليست اعم منها بل هي مساوية
 لها ولذا لم اذكر في كس الكس الموجبة الكلية كنفقها ثم الدليل انما

عالم

التي بين سائر جزئيه لا يتعدى على العكس الموجبة الكلية كغيرها فلذلك
 انظر في الرد على الصحيح في دليل العكس الموجبة الكلية كغيرها فانه قد
 في الدليلين معاً فانه قد فهم في العكس الموجبة والى الصحيح في العكس
 الشرطية فلهذا يقال انهم انما استقاموا في استقام المعلوم وانما استقام
 وذلك لكونه معلوم باقية على تقدير استقام المعلوم وهو لم لا يكون ان يكون
 استقام المعلوم امرأى لا في نفسه فانه فرض واقعا لم يقع المعلوم معه
 فان لم يجز ان يستقام الى قوله فانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل ويجعل
 الجزء الاول من العكس حقيقة لانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل ويجعل
 دون ان يقول فانه حقيقة الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس
 لان المقبول الاول لجعل هو المبدأ الذي لا بد من الازدواج والمقبول الثاني
 هو الجزء الذي لا بد من الوصف فتقوم عبارة المقدم هو ان يجعل الجزء الاول من
 العكس موضوعا لكونه حقيقة الجزء الثاني من الاصل وذلك ما تقدم الا
 بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل ليعتق حقيقة فتجعل الجزء الاول من العكس
 موضوعا بهمة الصدق لكونه حقيقة الجزء الثاني من الاصل وهو في نفسه
 يجعل ليقض الجزء الثاني من الاصل الجزء الاول من العكس لان الذي لا بد من
 الاول الوصف وبالله في الازدواج وادراكه في المعنى في العبارة ما ذكره
الشيخ في قوله الدليل الاول فلانهم ان قولنا لا شيء من شيء ليس بـ

سئل

يستقام كل شيء بـ ذلك لان است لانه لا يستقام للموجبة الموصلة
التي عرفت وفي ذلك بان تلك است لانه سالبه المحمول وهو مستقيم
 للموجبة المستقلة وهذا من حيث انفسه فلهذا سلبناه لكن لا يتم استقام
 لا شيء من شيء ليس بـ بالضرورة لكن بـ بالضرورة فانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل
 لا يتم استحالة قوله فتكون اذا لم يكن في ذاته ذلك فانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل
 المقام كمنتهى وهو ان يقال احد الامور الثلاثة واقع فقط اذ عدم استقام
 الكل الجزئية ولا عدم استقام السجل الثالث من الشرطيات المستقلة ولما
 الملازمة بين الطرفين كان فيهم ان لا يصدق سالبه كلية لزمية في شيء
 من المواد وذلك لان الكل انما يستقام الجزء فذلك هو الامر الاول
 وان استقامه فانه ان لا يتبع السجل الثالث فذلك هو الامر الثاني وثاني
 النتيجة فقد استقم قياس من الثالث يتبع الملازمة الجزئية بين الطرفين
 كما ان الملازمة الحقيقية بان يقال كل شيء مثبت لجميع الطرفين مثبت احدهما
 وكلما ثبت مجموع الطرفين مثبت الاخر فتكون اذا ثبت احد الطرفين
 مثبت الاخر فلا يصدق است لانه الحقيقة الزوامة لصدق بعضها اثنى
 الموجبة الجزئية الزوامة في جميع المواد فانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل
من الحق الكلام في التبيين فانه في ذاته الجزء الثاني من الاصل لان مقاصد العلم المروية من
 الحق ادراكها تصديقات في معتقد من تلك العلوم لا ادراكها كانت العقلية

والا الادوات العقلية فانها تطلب فيها كبريتها وسرعة العمل الى تلك العقول
والسرعة في ذلك هي التي تطلبها العقول والسرعة في العمل هي التي تطلبها العقول
وهذه يمكن تحقيقها في النظر في الحقيقة في المبادىء الحقيقية فصار مطلوب في العلم
الحقيقي والكمال من العقول ما وصلت اليه الحقيقة والحقيقة وذلك مستقر
بل مستقر في طلب العقول في العلم الحقيقي لا يكون وسرعة العمل
الى العقول في تلك المبادىء والسرعة في العقول بالسرعة في العمل وان كان ذلك
بجانب تدوين العقول في صورة من الصور في تلك العقول في تلك العقول
ادراكات تامة يتحقق النقص بها دون العقول في تلك العقول في تلك العقول
في العلم المدونة دون العقول وادراكات المقبول في العلم المدونة
كان البحث في هذا النقص عن الطريق الموصل الى ادخال في المقبول في العلم
الى البحث عن الموصل الى العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
الموصل اليها في العلم الحكيم ثم ان الموصل الى العقول في تلك العقول في تلك العقول
والسرعة في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
في مقصد اخر ومطلب في هذا النقص في العلم في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول

تفتق

بما هي

بما هي حقيقة العلم في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
بما هي حقيقة العلم في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
والسرعة في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
وهذه يمكن تحقيقها في النظر في الحقيقة في المبادىء الحقيقية فصار مطلوب في العلم
الحقيقي والكمال من العقول ما وصلت اليه الحقيقة والحقيقة وذلك مستقر
بل مستقر في طلب العقول في العلم الحقيقي لا يكون وسرعة العمل
الى العقول في تلك المبادىء والسرعة في العقول بالسرعة في العلم وان كان ذلك
بجانب تدوين العقول في صورة من الصور في تلك العقول في تلك العقول
ادراكات تامة يتحقق النقص بها دون العقول في تلك العقول في تلك العقول
في العلم المدونة دون العقول وادراكات المقبول في العلم المدونة
كان البحث في هذا النقص عن الطريق الموصل الى ادخال في المقبول في العلم
الى البحث عن الموصل الى العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
الموصل اليها في العلم الحكيم ثم ان الموصل الى العقول في تلك العقول في تلك العقول
والسرعة في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
في مقصد اخر ومطلب في هذا النقص في العلم في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول
العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول في تلك العقول

٢٩٢

فان قيل هو القياس المستثنى كما سيأتي ولا بد فيه اليقين من مقدماته وانما
هو الاقراره فلا بد فيه من امر يكون له نسبتة الى كل واحد من طرفي المطلب فتحصل
مقتضىه ان قطعاً صواباً كانا كليتين او **قول** فمقتضىه المطلب مستلزم لانه
يكون في المطلب **افضل** **اول** ان يعرف المطلب هو الموجبة الكلية ومقتضىه
افضل من مجموعها في المطلب وان كانا ان يكون مساوياً اليه **قوله** في
في فصل المطلب **قوله** **اول** ان افرد لشرائطه كسب الاجتهاد فصل
حده لمكونه ليسهل في القبط لمباينة الشكوة الشكيب **قوله** لكن
اول ان سقط ما نسبنا **قوله** **اول** طريق الفرض والاستقاطا واما طريق التحصيل
فان قيل ان يقال ان المقدمات الموجبة في مع الكليتين في الكبر فتحصل
وقد علم ان ذلك سائر الاشكال وان لم يكن حاصل الشكل الاول هو
اندرج الاخر بكملة او بعينه في الاوسط المحكوم عليه كلياً بالاكبر الجان
او سلب يكون الاخر بكملة او بعينه اليه محكوم عليه بالاكبر كما ان الجان او
سلباً فيفتح المجموعات الاربعة وذلك من خواصه فان ما عداها
لا ينتج الجان كلياً وانما حاصل الشكل الثاني ان الاخر والاكبر فان
الاوسط الجان بانه سلباً فيفتح فبان قطعاً فيكون الاكبر سلباً قطعاً
الاخر كلياً او جزئياً فلما ينتج الشكل الثالث الاستدلاله فبان منه
ينتج ان سالبه كلية وآثران سالبه جزئية وانما حاصل الشكل الثالث

انما الامر

ان ان يكون في الاوسط الجان بانه والاكبر لانها الجان او سلباً فيفتح فبان
انما في الجان الجان او سلباً فلما ينتج الشكل الثالث الجزئية فنتج مرتب
منه ينتج موجبة جزئية وثلاثة اخر سالبه جزئية واما الشكل الرابع فيفتح
موجبة جزئية وسالبه انا كلية او جزئية **قوله** اما الشكل الاول فنتج
باعتبار الجزئية ان يكون العنصر **قوله** ان شرطه ان ذلك مبتدئ ان
العنصر في الوصف العنصر ان يكون بالحق كسب الجان واما اذا
الشرط لمجرد ان كان كما هو مقتضى سبب الفاعلية فاما لمقتضى ينتج في العنصر
الشكل الاول وكذا في صغر الشكل الثالث والتقصير المذكور ههنا
وهناك منه فتح اذا وجد في المقدمة الثانية لكل مركب زائد
قوله بل احدث الشك كانت جهة النتيجة جهة الكبر **قوله** فيكون
لان العنصر اذا كانت احد الداليتين والاكبر مطلقة عامة فيعطى الصاط
المذكورة يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة مطلقة معينة
وتفصيله يطلب من شرح المطلب **قوله** اما سترها **قوله** **اول**
اريا بطلان هذا الوجه في التسميته هو ان الزيادة القضاة الجرمية وقيل انما
ستر خلفا لان التمسك به عينت مطلوبة بابطال نقيضه فحاشا
يا في المطلوب لان جهة الاستدلاله بل من خلفه ولزومه التسمية
التي هي التي تسمى في الاوسط استدلار من غير مقتضى البطلان



لغنيته باستيفان لان المستحب به ما في مطلوبه من قوامه على الاستيفان **قوله**
 وهو مركب من شيئين **قوله** منه بالمثل ان يقال فرض صدق قولنا كل
 ج ب بالصدق ثم نقول يجب ان يصدق في ملكه بعض ج بالصدق ثم
 يستدل على صدق هذا العكس لبيان الخلف كذا لو لم يصدق هذا العكس على
 تقدير صدق الاصل لصدق تعينه مع الاصل فعدله مقتضى متعلقها
 لو لم يصدق مطلوبها وهو بعض ج بالصدق لصدق لا شيء من ج
 دائر مع قولنا كل ج ب بالصدق ثم يبق الى هذه المسئلة متعلق اخر
 كذا كل صدق لا شيء من ج بالصدق مع قولنا كل ج ب بالصدق
 قولنا لا شيء من ج ب دائر مع قولنا كل ج ب بالصدق
 ينتج لو لم يصدق بعض ج بالصدق لصدق لا شيء من ج بالصدق
 كعمل هذه النتيجة مقتضى من القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض
 ج بالصدق لصدق لا شيء من ج بالصدق لكن التاثير باطل
 فالقدم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض ج بالصدق فتعين صدقه
 فقد حصل المطلوب لبيان الخلف من تبيين اقرانه واستثنائه كما ذكره في
 على ما اوضحناه في بيان الخلف في اثبات التاثير **قوله** والعلم هو سرية
اقتضاه مسالمة في العبارة موافقة للمتلون فان السرية من الاوصاف
 المعارضة لمركبة ولا يوصف بها فربا وقد مر في الشرح بان المركبة في العلم

لا يكون



فلا يكون سرية حقيقة لكنه متعلق بفعل كون الاستقلال وفعليه من مركبة
 مدبرة من معنى السرية والابرهن **قوله** في كون الموضوع جزء من
 العلم على هذه نظر **قوله** اذ يجب من الشرح ان يعرف المراد بان مركبة
 الموضوع جزء من العلم من مذهب في المبادىء العقولانية وانما الصدق
 يكون موضوع العلم جزء من ذلك وانما الصدق من خارج عن العلم ايضا
 فكيف بعد جزء منه بل مركبة جزء من العلم ان الصدق بوجود الموضوع
 جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد مر في الشرح
 بان الصدق بوجود الموضوع من المبادىء العقلانية فلا يكون الخارج
 على حدة بل مندرجا في المبادىء العقلانية والاعلم بالجواب الى المرجع

والما تبتم بعونه الله الملك الوهاب
 بعد مقرر شرهون يوم من شهر الصفر
 في يد الفقير الى الله الحق وافي عبد الله
 الدوار في الامم الفقير لولائه
 وليج الموفق والمؤمنات
 والسلمين والمسلمين
 بفتح محمد وآله
 الامام
 باذن الله
 صنفه
 سنة ١٢٢٢



سید الشهدا
بیت المقدس
قدس سره

تاریخ
۱۲۷۵
مهرماه

۱۲۷۵
مهرماه



۱۲۲۸

خطی

۸